الجمعة 21 نيسان 2023
العدد 4898 السنة السابعة عشرة
Vendredi 21 Avril 2023 nº 4898 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تحقيق

شعب واحد
في مأساتين
لبنانيون وسوريون في مهبّ الأزمة

6

العلّية يطلب معاقبة الكازينو... ويعفي MEA من قانون الشراء العام [5]

واشنطن تفتح ملف خلافة حاكم المركزي... وترشح أبو سليمان بدعم من ميقاتي والمصرفيين

محامي المصارف لخلافة سلامة [2]

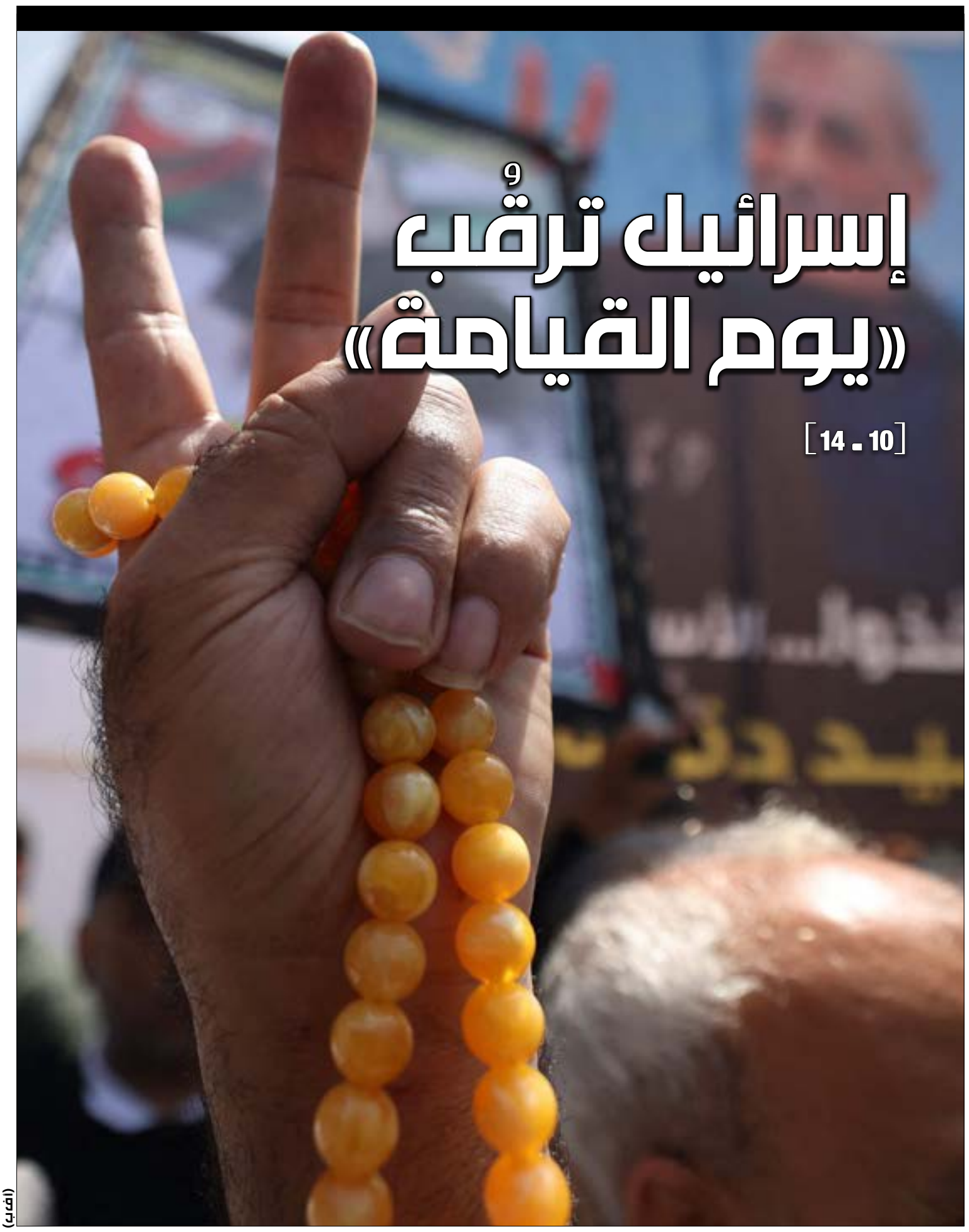

إسرائيل ترقُب «يوم القيامة»

[10 ـ 14]

(أ ف ب)

04
تقرير
بعد أحكام خلدة «الجائرة»
العشائر نحو التصعيد

15
السودان

نحو معركة كسر عظم

15
تونس
الغنوشي خلف القضبان مجدّداً

تحتجب «الأخبار» لمناسبة عيد الفطر وتعاود الصدور الأربعاء

قضية اليوم

«إعادة تأهيل النظام»: مهمّة الحاكم الجديد الوحيدة!

محمد وهبة

في السنوات الأربع الماضية، تمكّنت قوى السلطة من قلب جدول أعمال إدارة الأزمة. المسار الذي كاد أن يطيح بالحكّام، انتهى بإنفاق أكثر من 22 مليار دولار على شراء الوقت. ولم ينتج من ذلك سوى الهروب من مواجهة واقع الحال. وقد بدّدت هذه الأموال لرفع الأسعار على مراحل. ومعها ارتفعت أسعار المواد والخدمات الأساسية من كهرباء ومياه وأدوية وطبابة وتعليم وغيرها.

فجأة، انتهت «كذبة» الـ 1500 ليرة التي كانت تساوي دولاراً واحداً اعتباراً من مطلع 1997. فانكشف المستور، وبات سعر الدولار المحجوز لدى المصارف يزداد بوتيرة ثابتة من 3 آلاف ليرة إلى 8 آلاف ليرة ثم 15

> لا يوجد في كل نادي المرشحين للحاكمية من يقدّم فكرة توريةً لتعديل جذري في بنية «النظام»

ألفاً، ولاحقاً سيزيد. بالتدريج أيضاً، تبع ذلك تعديل في بنية احتساب الضرائب، لكن التعديلات التي طالت الأجور كانت بوتيرة أبطأ وبنسب أقلّ بكثير من نسبة التآكل في القدرة الشرائية. أرباح التجّار وحدها كانت تسابق انهيار الليرة... هذا هو المسار الذي قاده الحاكم بأمره، رياض سلامة، نيابة عن السلطة وبأسمها. وكان قائداً لهذا المسار منذ اليوم الأول لتوليه منصبه، وبناءً على هذه السيرة، جدد له خمس مرات تنتهي آخر ولاية فيها مطلع تموز المقبل، حيث بات مصيره محكوماً بالخروج بعدما أصبح مشتبهاً فيه، محلياً وخارجياً، بالسطو على المال العام والخاص، وبات أسماء البدلاء مطروحة على الطاولة. منهم من رفض مثل سمير عساف، ومنهم من يتمنّع مثل جهاد أزعور وآخرين، فيما وافق كميل أبو سليمان على «المهمّة الانتحارية»، كما يسمّيها. وبمعزل عن توصيف كل منهم والمنظور الذي يرى منه موقع الحاكمية، إلا أنهم جميعاً محشورون داخل أسوار النظام المرسوم. ولا يوجد في كل نادي المرشحين للحاكمية من يقدّم فكرة توريةً لتعديل جذري في بنية «النظام»، بل يرون أن مهمّتهم تركّز على إعادة تأهيل هذا «النظام»، أو ما يمكن تسميته نموذج الاقتصاد السياسي الذي حدّد شكل الاقتصاد وعلاقة قوى العمل برأس المال وعلاقات لبنان مع الخارج.

هذا النموذج أتى في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، وهو امتداد لنسخة سابقة منه قبل الحرب، مضمونها سبق أن سرده الأستاذ الجامعي هشام صفي الدين في كتابه «دولة المصارف» الذي يستند إلى وثائق من الأرشيف الأميركي، ووثّق الائتلاف بين قوى الحكم وبين المصارف وحاكم مصرف لبنان الذي يستحوذ على حماية «قمعية». وهذا الائتلاف تأطّر في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية ضمن تحالف وظيفي يكرّس إدارة الثروة للحاكم الذي وزّعها وفق تبادل المنافع والمصالح بين الشركاء، أي بين المصارف وبين قوى الحكم، سواء البيوت التقليدية أو تلك المستجدّة. سلامة، أو حاكم الطائف، صمّم نموذجاً يقوم على استقطاب الثروة من الخارج، ويستهلكها في الداخل بلا أي اعتبارات اقتصادية واجتماعية. وأبرز تعبير عن تورّم النموذج أن الثروة المستقطبة والمسجّلة في قيود المصارف صارت تزيد على ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، وأن خدمة هذه الثروة تتطلب نمواً ثابتاً في الودائع، أي نمواً ثابتاً في استقطاب الثروة وإعادة توزيعها محلياً، أو بتعبير أوضح السطو عليها.

الحديث يطول عن بنية هذا النظام وقنواته وآلياته ونتائجه، وعن مستهلك نهم موهوم بدعم الليرة على سعر ثابت، ويرغب دائماً بالهجرة، ليس لعلمه بأن اغترابه يسهم في تعزيز بنية تمويل النظام، وإنما لعدم وجود بديل محلي.

أدى تركّز الثروة والنفوذ بيد أفراد الائتلاف وأسرهم، الى نتائج متكرّرة على مدى العقود. فلم يتم تعويم للقطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، بينما فرض أن تكون المصارف في موقع متقدم. وهو ما يفرض استراتيجية استقطاب الأموال بشكل دائم. يكاد لا يخلو مصرف من سمسار أو عضو مجلس إدارة او مدير ممن قاموا برحلات إلى إفريقيا وحملوا الأموال نقداً بالشنط وأودعوها في خزائنهم، ثم انتقلت إلى مصرف لبنان أو تحوّلت بسحر ساحر إلى فوائد تدفعها الدولة من دون أن تعرف، لأن مصرف لبنان يخفي أثره. عمليات الدمج بين المصارف، والقروض المدعومة كما التفاوض على أسعار الفائدة، وإصدارات اليوروبوندز، وصولاً الى الاستدانة بالعملات الأجنبية... كلها أمور قام بها الائتلاف بإتقان شديد حتى يصبح التمييز بين أركان الائتلاف من قوى سياسية ومصارف وتجار وإعلام لبنان، بل على العكس هي عجوزات تترتّب تغطيتها.

- القروض على أنواعها، سواء كانت على شكل ودائع أتت إلى المصارف، أو قروضاً وقّعتها الحكومة وأبرمها مجلس النواب مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو المنظمات العربية والدولية الأخرى.

- المساعدات والهبات والهدايا وسائر التمويل المجاني الذي يأتي مرّة واحدة أو يتكرّر دائماً ضمن وجهة واحدة (التمويل الحزبي أو من دولة لجهة واحدة)، والأموال الآتية لمساعدة النازحين السوريين والتي تزيد عن مليار دولار سنوياً.

أيّ حاكم لمصرف لبنان سيكون مقيّداً بهذه القنوات الثلاث، وكل منها يؤدي إلى نتائج مهمّة. فتقييد الاستيراد يتطلب وجود قانون «كابيتال كونترول» بصورة مختلفة عن الذي تقترحه قوى السلطة الآن. والقروض الدولية تتطلب قراراً سياسياً لإبرامها في مجلس النواب وهو أمر لم تقدم عليه السلطة منذ بدء التفاوض مع الصندوق لغاية اليوم. أما استقبال الودائع الجديدة فيحتاج إلى خلق ثقة بالقطاع المصرفي قد لا تتحقق على مدى السنوات العشر المقبلة، رغم كل ما سيجري من عمليات دمج ورسملة. أما الهبات والمساعدات وسائر التمويل المتكرّر أو الموجّه، فله شروط، ويصعب التحكّم فيه ككتلة واحدة خارج إطار التعامل مع الخارج (المانح) والداخل (المتلقي)، أي خارج أسوار السلطة القائمة.

لهذا، يكتسب تعيين الحاكم أهمية استثنائية اليوم بمقدار ما يروّج له، فالحاكم الحالي ابن النظام ورأس القيادة فيه، وقد بدّد 22 مليار دولار ونفخ في التضخم ليتراكم إلى 25 ضعفاً، وهو قال كلمته وسيمشي: «خدمت النظام بأشفار عيوني وأعلم أن الاتفاق مع صندوق النقد سيكون مذلّاً». الآخرون يردّدون في مجالسهم: «سنوقّع الاتفاق مع الصندوق، ولن نكون أصدقاء السياسيين بل سنقوم بتأهيل النظام». بهذه الأجندات التي تتنافس بمدى انسجامها أو تنافرها مع السياسيين، هم أبناء جلدة واحدة، وليس هناك من يقترح إجراء تغيير جوهري في بنية النظام.

(هيثم الموسوي)

الامتيازات التي منحها للنافذين في مستويات مختلفة، إضافة الى النهب الذي أتاحه لفئة قليلة من الحكّام والمصرفيين والتجّار، وسوى ذلك، ما أدى إلى مراكمة الثروة بايدي القلّة وتحويل المجتمع اللبناني إلى أعمال مختلف عنوانه «ترميم النظام أو إعادة تأهيله». ومحاور النظام المجدّد له أو المرمّم بسيطة، من أبرزها الودائع: هل سيتم دفعها لمستحقيها؟ صارت كل عبارة سياسية تقال مصحوبة بعبارة ردّ الودائع، وتجنّدت أحزاب سياسية لاستخدام كلمة ودائع وكسب عطف الضحايا. وبقي السؤال الأول الذي يواجه الحاكم الجديد، بمعزل عن اسمه هو: هل بإمكانه ردّ الودائع المنهوبة؟

أما المحور الثاني، فيتعلق بالعلاقة مع صندوق النقد الدولي. إذ لا يقدر أي حاكم جديد على منع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي؟ ويتنافس هؤلاء على تنفيذ أجندة صندوق النقد باعتبارها أداة لا يمكن أن تستخدم ضدّ «النظام» ورجاله، إنما هي قادرة على تحقيق خرق ما.

أما المحور الثالث فيتعلق باستقطاب الأموال واستعمالها في الداخل، إذ إن صندوق النقد سيمنح لبنان الأموال وفق شروط قاسية وحادّة جداً على المجتمع والاقتصاد، لكن الأموال بالعملة الأجنبية يمكن تصنيفها إلى ثلاث:

- فوائض التجارة بين لبنان والخارج، وهي ليست متوافرة في لبنان، بل على العكس هي عجوزات تترتّب تغطيتها.

- القروض على أنواعها، سواء كانت على شكل ودائع أتت إلى المصارف، أو قروضاً وقّعتها الحكومة وأبرمها مجلس النواب مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو المنظمات العربية والدولية الأخرى.

- المساعدات والهبات والهدايا وسائر التمويل المجاني الذي يأتي مرّة واحدة أو يتكرّر دائماً ضمن وجهة واحدة (التمويل الحزبي أو من

تقرير

إرباك المعارضة والتيار أمام حركة حزب الله

يضغط حزب الله في ملف رئاسة الجمهورية. في مقابل إرباك المعارضة بكافة أطيافها ومعها التيار الوطني الحر. المعارضة تنتظر موقفاً سعودياً وتغيّراً فرنسياً، فيما يقف التيار عاجزاً عن وضع خطة «ب»

هيام القصيفي

استندت فرنسا في دعمها لترشيح رئيس تيار المردة سليمان فرنجية على قاعدتين، الأولى أن المعارضة غير موحّدة وراء مرشح واحد، والثانية أن باريس تقدم نفسها لدى واشنطن والرياض كوسيط مقبول من حزب الله لتسهيل انتخابات الرئاسة. وإذا كان المشهد السعودي تجاه فرنسا يتبلور في اتجاه واضح، يبقى القسم الأول الذي تستفيد منه باريس وحزب الله في القفز إلى الأمام. إلا أن العقدة لا تقف فقط عند المعارضة، إذ يقف التيار الوطني الحر معها هذه المرة على قدم المساواة، ويشهد إرباكاً في مقاربته الملف الرئاسي.

كانت خطة التيار تقضي بتعطيل انتخاب فرنجية وقائد الجيش العماد جوزيف عون، وهو خاض المعركتين في شكل مبكر وحاسم، إلى حد لم يترك هامشاً للمناورة للسير بأحدهما. واحتراق بعض أوراقه مع حزب الله لم تعوضها مشاركته في جلسة التمديد للمجالس البلدية. إذ إن ما انكسر بينهما في ملف الرئاسة يصعب تعويضه إلا في الملف نفسه. والتيار، حتى الآن، غير قادر على التراجع خطوة إلى الوراء في قضية بات أسيرها، لأن ذلك لن يكون مبرراً، مسيحياً وداخل التيار، بالسهولة ذاتها التي برّر بها الجلسة النيابية. معضلة التيار أنه لا يملك خطة «ب» للانتخابات، رغم أن النائب جبران باسيل كان أول من فتح حواراً خارجياً، في باريس وقطر، وداخلياً حول الرئاسة. لكن الموقف الاعتراضي على وصول فرنجية وعون، لم يستكمله بطرح بدائل يمكن تسويقها إلى حد القبول بها مع المعارضة أو حزب الله. فمع المعارضة، تحديداً القوى المسيحية، عجز التيار عن التوصل إلى تفاهم حول مرشح رئاسي في ظل فيتوات تضعها القوات اللبنانية على من يؤيد التيار وصولهم من الإطار الاقتصادي والمالي، ولم ينقلب تلاقيه مع القوات والكتائب على رفض فرنجية، إلى إيجابية لتقريب وجهات النظر حيال ترشيح عون أو شخصية أخرى يسيران فيها إلى جانب الحزب التقدمي الاشتراكي والكتائب. وجد التيار نفسه بذلك في زاوية حرجة لا يستطيع معها التقدم خطوة إضافية، ولم يفلح في إيجاد بدائل لمواجهة مرشح الثنائي الشيعي. أضف إلى ذلك أن تبني فرنسا لفرنجية يقابله تأييد قطري ومصري لقائد الجيش، ما يصعّب على باسيل إيجاد مساحة جديدة لطرح الملف الرئاسي على قواعد تتقاطع فيها العوامل المحلية والإقليمية. حتى أن تلويحه بترشيح نفسه استنفد مفاعيله في ضوء تراكم الأخطاء واستمرار الثنائي في إدارة معركة فرنجية.

أما المعارضة فليست أفضل حالاً. بعد قرار ترشيح النائب ميشال معوض، بدت المعارضة الحزبية وكأنها استكانت إلى ما حققته من تعطيل مبادرة الفريق الآخر بعدم اتفاقه على مرشح واحد والاكتفاء بالأوراق البيضاء. بعدها، ارتاحت إلى الخلاف بين حزب الله والتيار الوطني الحر حول ملف الرئاسة، وبعد تغير المشهد بترشيح الرئيس نبيه بري وحزب الله لفرنجية، بقيت مع ذلك مرتاحة إلى أن الأخير لم يرشح نفسه، ما يعني أنه مرشح تفاوض وليس المرشح النهائي. علّقت المعارضة آمالها على موقف السعودية من باريس وحيال المواصفات التي تضعها ولا تنطبق على فرنجية، فلم تعدّ العدة لصياغة أي مشروع رئاسي، عدا عن فتح معركة تأمين النصاب. فيما ظهرت معارضة النواب «التغييريين» أكثر تخبطاً في ملف الرئاسة الذي كان يفترض أن يكون مغايراً لولا تشرذم النواب 13 وخفّة أدائهم.

هذا كله يضع الجميع تحت سقف واحد، وجعل حزب الله أكثر القوى السياسية ارتياحاً إلى المشهد. وهو استفاد من الضخّ الفرنسي الرسمي، والاتفاق السعودي - الإيراني فسارع إلى استثماره بالضغط بورقة فرنجية، على عكس ما كانت المعارضة تأمل في التخلي عن مرشحها ومرشح الثنائي. وقد أعطاه إرباك المعارضة والتيار على السواء فرصة الارتداد مجدداً، ووضع استراتيجية مضادة تزيد الأطراف الرافضة لفرنجية تخبطاً. في الأيام الأخيرة، بدت هذه الأطراف واقعة تحت تأثيرات استنهاض حزب الله لمرشحه واستنفار المشهد السياسي الرئاسي من باريس إلى دمشق، ومن بكركي التي تقول أمام المعارضة والتيار كلاماً «مختلفاً جداً» عن ترشيح فرنجية واحتمال وصوله إلى قصر بعبدا. ويصعب على القوى السياسية التي تعارض فرنجية أن تعمل على إعداد خطة رديفة فيما هي تعاني من انقسامات وشرذمة واضحة، حتى أن القوى المعارضة لم تخرج بعد من خانة انتظار ما ستفرزه اتصالات الرياض لتبني استراتيجيتها. كلا المعارضة والتيار لا يزالان حذرين في التعامل مع مرحلة مستجدة بدأت مع التحولات العربية - الإيرانية، ومن ثم الاتصالات العربية، وها هما يواجهان استنهاضاً لحزب الله، من دون القدرة على استكشاف آفاقه حتى يسقطا نتائجه على الانتخابات الرئاسية.

(هيثم الموسوي)

كميل أبو سليمان

محامي المصارف مرشح أميركا لخلافة رياض سلامة

ميسم رزق

لم يكُن تعيين بديل من رياض سلامة، في أيّ يوم من الأيام، مطروحاً بجديّة كما هو اليوم. تماماً كما لم يكُن سهلاً على القوى السياسية الذهاب إلى هذا الخيار، بكل ما كانَ لبقائه في منصبه أن يرتّب من احتمالات. ولعلّ زلّة لسان وزير المالية يوسف الخليل قبل شهرين، حين تحدث عن احتمال التمديد لسلامة لصعوبة إيجاد البديل فضحت ما كان البعض يهيّئ له، إذ كانت أغلبية الجهات التي ترفع الصوت عالياً ضده تواجه واقعاً مُركّباً ومُربكاً يقوم على صعوبات متعددة. صعوبة التخلي عن شخص يدرك تماماً حراك المنظومة ونطاق نفوذها وصعوبة تأمين التوافق على بديل، فضلاً عن شبه استحالة تعيينه من قبل حكومة تصريف الأعمال في ظل الشغور الرئاسي. لكن المناخات تبدّلت، بين محاصرة سلامة قضائياً من الخارج والكلام عن مؤشرات إيجابية تمهّد لتسوية رئاسية. وعليه، لم يعد النقاش المطروح يتناول الخيارات المُتاحة في حال شغور المنصب أو انعكاس انتهاء الولاية على الوضع النقدي الذي يُعاني انهيارات متتالية، بل بقائمة الأسماء التي يفترض أن تشغل المنصب.

(هيثم الموسوي)

صحيح أن فرنسا كانت تأمل أن يكون صديق رئيسها المصرفي سمير عساف هو المرشح المناسب. لكن عقبات كثيرة حالت دون ذلك، أبرزها موقف عساف نفسه الذي لا يجد في المنصب ما يغريه، وهو عندما زار لبنان مرتين خلال الفترة الماضية، كان يستمع الى آراء حول احتمال أن يكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية. وفي مرحلة تالية، صار يلتقي مصرفيّين وأصحاب خبرة في الشأن النقدي، في خطوة فهم أن مقصدها إعداد لائحة بمرشحين لمنصب الحاكمية.

أسماء كثيرة طرحت في هذا السياق، كان البارز بينها مدير دائرة شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صندوق النقد الدولي جهاد أزعور. والأخير لديه مشاريع أخرى، فهو يعرف أنه يجري التداول باسمه كمرشح تسوية لرئاسة الجمهورية، لكن ما حصل في الأسابيع القليلة الماضية، أن اقتناع فرنسا بأن الحل الرئاسي لا يمكن أن يكون خارج التسوية التي تتّجه الى انتخاب سليمان فرنجية رئيساً وتكليف نواف سلام تشكيل الحكومة الجديدة.

وفي إطار هذه التسوية، أظهر الفرنسيون جدولاً من البنود المرتبطة بالتسوية، وطرحوا مع فرنجية، كما مع الرئيس نبيه بري ومع حزب الله، أنهم نموذجاً يقوم على استقطاب الثروة من الخارج، ويستهلكها في الداخل بلا أي اعتبارات اقتصادية واجتماعية. وأبرز تعبير عن تورّم النموذج أن الثروة المستقطبة والمسجّلة في قيود المصارف صارت تزيد على ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، وأن خدمة هذه الثروة تتطلب نمواً ثابتاً في الودائع، أي نمواً ثابتاً في استقطاب الثروة وإعادة توزيعها محلياً، أو بتعبير أوضح السطو عليها.

الحديث يطول عن بنية هذا النظام وقنواته وآلياته ونتائجه، وعن مستهلك نهم موهوم بدعم الليرة على سعر ثابت، ويرغب دائماً بالهجرة، ليس لعلمه بأن اغترابه يسهم في تعزيز بنية تمويل النظام، وإنما لعدم وجود بديل محلي.

أدى تركّز الثروة والنفوذ بيد أفراد الائتلاف وأسرهم، الى نتائج متكرّرة على مدى العقود. فلم يتم تعويم للقطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، بينما فرض أن تكون المصارف في موقع متقدم. وهو ما يفرض استراتيجية استقطاب الأموال بشكل دائم. يكاد لا يخلو مصرف من سمسار أو عضو مجلس إدارة او مدير ممن قاموا برحلات إلى إفريقيا وحملوا الأموال نقداً بالشنط وأودعوها في خزائنهم، ثم انتقلت إلى مصرف لبنان أو تحوّلت بسحر ساحر إلى فوائد تدفعها الدولة من دون أن تعرف، لأن مصرف لبنان يخفي أثره. عمليات الدمج بين المصارف، والقروض المدعومة كما التفاوض على أسعار الفائدة، وإصدارات اليوروبوندز، وصولاً الى الاستدانة بالعملات الأجنبية... كلها أمور قام بها الائتلاف بإتقان شديد حتى يصبح التمييز بين أركان الائتلاف من قوى سياسية ومصارف وتجار وإعلام لبنان، بل على العكس هي عجوزات تترتّب تغطيتها.

- القروض على أنواعها، سواء كانت على شكل ودائع أتت إلى المصارف، أو قروضاً وقّعتها الحكومة وأبرمها مجلس النواب مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو المنظمات العربية والدولية الأخرى.

- المساعدات والهبات والهدايا وسائر التمويل المجاني الذي يأتي مرّة واحدة أو يتكرّر دائماً ضمن وجهة واحدة (التمويل الحزبي أو من دولة لجهة واحدة)، والأموال الآتية لمساعدة النازحين السوريين والتي تزيد عن مليار دولار سنوياً.

أيّ حاكم لمصرف لبنان سيكون مقيّداً بهذه القنوات الثلاث، وكل منها يؤدي إلى نتائج مهمّة. فتقييد الاستيراد يتطلب وجود قانون «كابيتال كونترول» بصورة مختلفة عن الذي تقترحه قوى السلطة الآن. والقروض الدولية تتطلب قراراً سياسياً لإبرامها في مجلس النواب وهو أمر لم تقدم عليه السلطة منذ بدء التفاوض مع الصندوق لغاية اليوم. أما استقبال الودائع الجديدة فيحتاج إلى خلق ثقة بالقطاع المصرفي قد لا تتحقق على مدى السنوات العشر المقبلة، رغم كل ما سيجري من عمليات دمج ورسملة. أما الهبات والمساعدات وسائر التمويل المتكرّر أو الموجّه، فله شروط، ويصعب التحكّم فيه ككتلة واحدة خارج إطار التعامل مع الخارج (المانح) والداخل (المتلقي)، أي خارج أسوار السلطة القائمة.

لهذا، يكتسب تعيين الحاكم أهمية استثنائية اليوم بمقدار ما يروّج له، فالحاكم الحالي ابن النظام ورأس القيادة فيه، وقد بدّد 22 مليار دولار ونفخ في التضخم ليتراكم إلى 25 ضعفاً، وهو قال كلمته وسيمشي: «خدمت النظام بأشفار عيوني وأعلم أن الاتفاق مع صندوق النقد سيكون مذلّاً». الآخرون يردّدون في مجالسهم: «سنوقّع الاتفاق مع الصندوق، ولن نكون أصدقاء السياسيين بل سنقوم بتأهيل النظام». بهذه الأجندات التي تتنافس بمدى انسجامها أو تنافرها مع السياسيين، هم أبناء جلدة واحدة، وليس هناك من يقترح إجراء تغيير جوهري في بنية النظام.

المصارف اللبنانية ضد المودعين في الخارج. وهو أحد مُنظّري الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. ورفع شعاراً عاماً يقول بـ«محاسبة كل من أوصل البلد إلى هذا الانهيار غير المسبوق»، مع أنه الأكثر التصاقاً بأركان المنظومة منذ التسعينيات.

في العلن، لم يرشح الوزير السابق نفسه إلى حاكمية مصرف لبنان ولم يتبنّ ترشيحه أحد. وفي اتصال مع «الأخبار»، رفض أبو سليمان التعليق على أخبار ترشحه أو تسميته بديلاً عن سلامة. لكن من يدقق في مداولات أزمة الشغور المتوقع في موقع الحاكمية في تموز المقبل، يعرف أنه كان الأكثر حركة في الفترة الأخيرة. وهو عقد اجتماعات مع عدد من القوى السياسية، من بينها الرئيسان بري وميقاتي، وتواصل مع مسؤولين في حزب الله، ومع نافذين في جمعية المصارف وشخصيات في قوى التغيير، إضافة الى تواصل خاص مع فريق عمل رئيس تيار المردة سليمان فرنجية.

تعدّد الروايات بشأن الطرف الذي طرح اسمه ليكون حاكماً للمصرف المركزي، لا يحجب أن مساعدة وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى باربارا ليف كانت أول من اقترحه في زيارتها الأخيرة للبنان، وطلبت من السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا تسويقه. ومن المؤكّد أيضاً، أن الرئيس ميقاتي يتقدّم القوى السياسية في دعمه وهو الذي أبلغ أبو سليمان أن ليف «طلبته بالاسم». وينقل عن رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل عدم رفضه له وإن كان يفضّل غيره لهذا المنصب. لكن المفارقة تتمثل اليوم في أن مشكلته الأكبر هي مع «القوات اللبنانية» التي تعيد رواية أسبابها «من صلته بشأنتال سركيس الى التباين الكبير معه على نقاط تتعلق بصندوق النقد الدولي، ولا سيما أن أبو سليمان كان محطّ انتقاد دائم من قبل النائب جورج عدوان».

> لا يخفي أبو سليمان أنه قام بدور المحامي الشرس في الدفاع عن المودعين في الخارج

أما بالنسبة إلى حزب الله، الذي التقى أبو سليمان بعض المسؤولين فيه، فيبدو حتى الآن غير متحمّس له. لكن الحزب يرى أن النقاش حول هذا المنصب يجب أن ينطلق في الموعد المناسب، وأن من الأفضل ترك الملف الى ما بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وقالت المصادر إن «اللقاءات التي جمعته بالحزب شهدت نقاشات عامة حول آلية الاتفاق مع صندوق النقد والسياسات الشاملة المطلوبة لمواجهة الانهيار، وتصوّر أبو سليمان للخروج من الأزمة». أما بالنسبة إلى الفرنسيين، ورغم أنهم يفضّلون أزعور لأسباب تتعلق بطبيعة المرحلة المقبلة اقتصادياً ومالياً، لكنهم غير مرتابين من طرح اسم أبو سليمان، بينما خرجت في الأيام الأخيرة أخبار تتحدث عن حركة مصرية تدعم اسمه لتولي المنصب.

يبدو واضحاً من الاتصالات أن التعامل مع تسمية حاكم مصرف جديد للمركزي بدأ يعادل في أهميته انتخاب رئيس للجمهورية، ليس بسبب البعد الطائفي وحسب، بل لاتصاله بالوضعين السياسي والنقدي الذي يعاني انهيارات متتالية. ويظهر أن مختلف القوى تقارب تسمية الحاكم الجديد بموضوعية، وهناك شبه تسليم بعدم قدرة تعيين أي بديل لسلامة لا ترضى عنه الولايات المتحدة، لأنه حتماً لن ينجح في تنفيذ أهم مهمّتين موكلتين إليه: الأولى من الخارج وهي توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والثانية من الداخل وهي إصلاح القطاع المصرفي.

وعلى وقع هذا الجو، ثمّة أسئلة جوهرية تناقش في الكواليس بالتوازي مع التداول باسم أبو سليمان، أبرزها: هل يُمكن تعيينه من قبل حكومة ميقاتي الحالية في حال انتهاء ولاية رياض سلامة قبل انتخاب رئيس جديد للجمهورية؟ وهل سيقدّم المحامي الدولي، في حال تسميته (هو أو غيره) تبرئة ذمة لقوى المنظومة السياسية والمصرفية التي دفعت البلد إلى الانهيار ويقلب الصفحة، طاوياً ثلاثين عاماً من الإدارة الخاطئة من دون محاسبة، أم سيكون لديه «خطّة» مزدوجة تصبغ مستقبل المصارف من دون إغفال جرائم الماضي؟

بكل إصدارات اليوروبوند التي تقوم بها الدولة اللبنانية. ارتبط اسمه بداية بالرئيس فؤاد السنيورة الذي عمل مع الرئيس الراحل رفيق الحريري لإدخاله إلى مصرف لبنان. وقبلها كان من الأساسيين الذين صاغوا قوانين تنظيم قطاعَي الكهرباء والخلوي التزاماً بـ «باريس -1» و«باريس -2». دفعت تجربته هذه دولاً عدة إلى الاستعانة به، من بينها مصر والأردن، ما ساعده على تحقيق أرباح مالية كبيرة. وهو أصلاً عمل محامياً للرئيس نجيب ميقاتي، ولآل رحمة، وكان الوسيط بينهم وبين رجل الأعمال علاء خواجة والشركة اليونانية لترتيب صفقة دير عمار. وقد شكل الأخوان تيدي وريمون جسر عبور له إلى الحياة السياسية التي دخلها من بوابة معراب التي طالبت به وزيراً للعمل من حصتها في حكومة سعد الحريري بعد انتخاب ميشال عون رئيساً. يومها أرادت «القوات» وجهاً جديداً لسياستها مغلفاً بالتكنوقراط. وانطلقت «القوات» من معرفتها بخلفية الرجل لناحية عصبيّته المسيحية من جهة، وتفكيره الإجمالي الذي لا يختلف مع القوات. لكنه عاد واختلف مع سمير جعجع بعدَ اتهامه بتجيير عمل الأمينة العامة السابقة لحزب «القوات» شانتال سركيس لمصلحة أعمال تخصّ تجمعاً انطلق أولاً من مجموعة «كلنا إرادة» ثم تحول الى الحملة الانتخابية لمجموعة وجدت أن أبو سليمان يصلح لأن يكون مرشحها لرئاسة الجمهورية.

لا يخفي أبو سليمان أنه قام بدور المحامي الشرس في الدفاع عن على علاقة وثيقة بالأميركيين الذين يهتمّون لمنصبي حاكم مصرف لبنان وقائد الجيش أكثر من اهتمامهم بمنصب الرئيس نفسه.

عملياً، تحرّك أبو سليمان على أساس أن حظوظه كبيرة، وخصوصاً عند الدول الراعية للحل، ولذلك تلقّى هو نصيحة بأن يقوم بجولة اتصالات تشمل جميع القوى البارزة للحصول على الغطاء المناسب، باعتبار أن منصب الحاكم لم يعد حكراً على طرف واحد، وأن التركيبة الجديدة ستجعل الكل شريكاً في هذه المهمة.

أبو سليمان، العامل في حقل المحاماة، اشتهر منذ عام 1994 في عمله المتصل الله، أنهم يفضّلون تولي أزعور لهذه المهمة، وخصوصاً أنهم نقلوا عن البيطربرك الماروني بشارة الراعي «ثقته به وبخبرته»، ما يوفر الغطاء الماروني له، ونظراً الى تجربته في صندوق النقد. لكن أزعور لم يظهر أيّ ردة فعل إزاء هذا الأمر، وإن كان يميل الى الاعتذار.

ويبدو أن فريقاً من القوى السياسية، بين أعضائه فرنجية نفسه، يفكرون بخيار بديل، ويقترحون الوزير السابق كميل أبو سليمان، انطلاقاً من كونه خبيراً بالشؤون المالية والنقدية والمصرفية، ولديه خلفية قانونية قوية في هذا المجال، كما أنه

قضية اليوم

العلّية يطلب معاقبة الكازينو ويعفي MEA من الخضوع للشراء العام

ندى أيوب

بسبب «تمادي إدارة كازينو لبنان في الامتناع عن تطبيق قانون الشراء العام وعدم تجاوبها مع كتب الهيئة ووزير المال يوسف الخليل»، راسل رئيس هيئة الشراء العام جان العلّية ديوان المحاسبة قبل ثلاثة أيام، طالباً تغريم الكازينو استناداً إلى المادة 112 من قانون الشراء التي تجيز لديوان المحاسبة عفواً أو يطلب من الهيئة فرض غرامات مالية على الجهات التي تخالف القانون تتراوح بين 20 و200 ضعف الحد الأدنى للأجور النافذ بتاريخ وقوع المخالفة.

لأنّ الاحتكار يمارس من خلال الحصريّة ينبغي خضوع «ميدل إيست» للقانون

وكان الخليل وجّه كتاباً إلى إدارة الكازينو في 12 الجاري، بناءً على طلب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، يطلب فيه وقف العمل بعقد تلزيم ألعاب الميسر إلكترونياً الذي وقّعه الكازينو بداية العام الجاري مع شركة «OSS» وإيداع الوزارة المستندات المتعلّقة بهدف عرض الملف على كل من ديوان المحاسبة وهيئة الشراء العام. وعلمت «الأخبار» أن إدارة الكازينو لم ترسل المستندات المطلوبة، فيما سُجّلت زيارة لرئيس مجلس الإدارة رولان الخوري لوزير المال أول من أمس، علماً أن «الأخبار» حاولت التواصل مع الخوري للاستيضاح إلا أنه لم يجب على الاتصالات.

وكانت إدارة الكازينو قد اعتمدت في التلزيم على رأي قانوني خلاصته أن «الكازينو شركة خاصة، طالما أن رئيس مجلس الإدارة تعيّنه جمعية عمومية لا مجلس الوزراء. وطالما أنّ الأرباح توزّع على المساهمين، وبمن فيهم المساهم الأكبر شركة إنترا التي تعتبر نفسها غير خاضعة للشراء العام»، فيما تعتبر الهيئة أنه وفق تعريف المادة الثانية من قانون الشراء العام للجهات الشارية الخاضعة لأحكامه «يعدّ كازينو لبنان واحداً منها».

وعليه، ينتظر أن يحسم ديوان المحاسبة الخلاف حول خضوع الكازينو لقانون الشراء العام، وكذلك خضوع كل من شركة «ميدل إيست» و«الريجي» للقانون، بعدما تسلّم الديوان تقريراً من العلّية أول من أمس، اطلعت عليه «الأخبار»، يشرح فيه مقاربة الهيئة للشركات الثلاث، مستنداً إلى المادة الثانية من القانون التي تنصّ على شرطين لخضوع المؤسسات للشراء العام هما: تملّك الدولة حصّة فيها وإن تعمل في بيئة احتكارية. وجزم العلّية بأن الكازينو و«الريجي» يخضعان للشراء العام، لأن الأول تأسّس بقانون صادر عام 1954، أجاز استثمار نادٍ وحيد للقمار في لبنان، ما يجعله يحتكر ألعاب الميسر الشرعية، وكل أماكن اللعب والمنصات الأخرى تعدّ سوقاً سوداء. كما تملك فيه الدولة حصة عبر مصرف لبنان وتخضع أمواله لوصاية وزارة المال وتدخل ضمن حسابات الموازنة. والأمر نفسه ينطبق على «الريجي» التي تدير الحكومة شؤونها الإدارية وتخضع أموالها لوصاية «المالية»، كما تحتكر مرفق التبغ والتنباك وحدها.

إلى هنا، لا خلاف بين العلّية والآراء القانونية الأخرى. أما الإشكالية الأساسية فترتبط بإعفاء العلّية لـ«MEA» من أحكام الشراء العام. إذ اعتبرها «تملك حقاً حصرياً كشركة وطنية وحيدة ولا يسمح لأي شركة لبنانية أخرى بتسيير الرحلات». لكنه لم يجد في ذلك احتكاراً لأن «قطاع النقل الجوي ليس حكراً عليها، طالما أن هناك شركات طيران عالمية تعمل في مطار بيروت، ويمكن للمسافر السفر على متنها ويدفع ثمن البطاقة وفقاً لاختياره هو بين الميدل إيست أو أي شركة أخرى، وهو غير ملزم بالسفر عبر الميدل إيست. كما أنها لا تدير الطيران الجوي ولا تتحكم في كل الرحلات لجهة عددها ومواعيد إقلاعها، إنما هذا التنظيم بيد المديرية العامة للطيران المدني». بهذا المعنى لم يجد العلّية أن عمل طيران الشرق الأوسط يتطابق وقانون المنافسة الصادر في 2022، الذي وصف الاحتكار بأنه «التحكّم... بشكل مباشر أو غير مباشر في توفير كمية وأسعار منتج ما، لا يمكن استبداله بمنتج آخر...» طالما أن «شركات الطيران العالمية متاحة للبنانيين في المطار».

خبير القانون الدستوري في الجامعة اللبنانية عصام اسماعيل يخالف العلّية لجهة أن لا فرق بين الحصرية والاحتكار، استناداً إلى اجتهاد مجلس شورى الدولة الذي استقرّ على تفسير أن الاحتكار يمارس من خلال الحصرية، في عدّة قضايا نظر فيها. ومن الأمثلة يستند اسماعيل إلى قرار الشورى (رقم 459 تاريخ 98/4/16) وفيه: «حصر قامة المعارض الدولية في معرض رشيد كرامي الدولي في طرابلس يتضمّن بالواقع منح المعرض احتكاراً لإقامة هذه المعارض دون أن يكون له أي منافس في هذا المجال. وبما أن استعمال عبارة «حصر» بدلاً من عبارة «احتكار» لا يؤثر مفعوله تجاه سائر الشركات التي تتولى إقامة وتنظيم المعارض»، والموقف ذاته تبنّاه الشورى لتعريف الحصرية بأنها احتكار في قراره رقم 664/2015-2016 تاريخ: 2016/5/26.

وفي حين اعتبر العلية أن الحصرية تمنح بقرار، والاحتكار يمنح بقانون، والـ«MEA» لم يصدر قانون بشأنها يجيز الاحتكار. يعتبر اسماعيل أن الحق الحصري المعطى للميدل إيست مستمد من المادة السابعة من المرسوم الاشتراعي رقم 28 تاريخ 1967/8/5، التي تنصّ على أنه لا تعطى ترخيصات جديدة إلى شركات أو أفراد لبنانيين لاستثمار خطوط جوية إلا بعد تعذّر الأمر على الميدل إيست، وبذلك تجد سندها في نص ذي قوة تشريعية، كالذي يشترطه العلية. ولكل ما تقدم، يرى اسماعيل أن شركة طيران الشركة الأوسط تخضع لقانون الشراء العام، وخصوصاً أن أموالها تعدّ أموالاً عمومية للدولة، ولهذا «ما كان على هيئة الشراء العام أن لا تتحمل عبء عدم إخضاعها للقانون الذي سيفتح أمام الإدارة باباً للتملّص من أحكام القانون من خلال استبدال نظام المؤسسة العامة بنظام الشركات غير الخاضعة لقانون الشراء العام».

حجج العلّية في الشق المالي تنطلق من عدم وجود وصاية لوزارة المالية على أموال الـ«MEA» التي لا تدخل إلى حساب الخزينة. وفي الصعيد القانوني من أن «الاعتماد على اجتهادات شورى الدولة يصح في غياب التشريع، أما وإنّه أصبح لدينا نص قانوني صريح هو قانون المنافسة يفسّر الاحتكار، ولا ينطبق على الميدل إيست، فهو مستند أقوى من الاجتهاد»، مضيفاً «الحق الحصري قد يخلق احتكاراً، لكن ليس بالضرورة أن ينتج عن كل حق حصري احتكار. ولو أن الميدل إيست تسيّر رحلات داخل لبنان كشركة وحيدة تتحدث حينها عن احتكار، أما وأننا خرجنا الى النطاق العالمي فلا احتكار».

الأكيد أن فلسفة الحقوق الحصرية يجب السعي إلى إلغائها، والأكيد أيضاً أن لا ضرر من مراقبة عمل الـ«MEA» ذات التاريخ غير الناصع بالمطلق. فمن سيفعلها؟ ديوان المحاسبة أم المشرّع الذي رمى العلّية الكرة في ملعبه لتعديل القانون وإخضاع المؤسسات بالأسماء؟

مقالة

منازعات أهل البيت الواحد

نجيب نصرالله

يوماً بعد آخر تتسع دائرة المتفرغين لصنع الأكاذيب، ومن ثم المسارعة إلى تصديقها، أو يتظاهرون بذلك. ومن بعد أن كانت أسرار هذه «الصنعة» مقصورة على «نخبة» مختارة من أهل السلطة، أو الطامعين بها، أمست، مع رواج النوع، بمثابة مهنة ملازمة، ولا غنى عنها، لكل «متعجّل» إلى «تحقيق ذاته» بعيداً عن الاستحقاق المقرون بالجهد أو الكفاءة، وفي غفلة عنهما. إنما يبقى أن لكل صانع بصمة خاصة به، تميّزه عن زملاء «الكار»، خصوصاً المحدثين منهم. وإذا كان صحيحاً أن لا «هوية» واحدة لهذا المتعجل، فإن الصدارة المؤكدة هي لـ «الناشط». فالناشط تعريفاً هو نقيض المناضل وخصمه اللدود، ولأنه كذلك، فهو في مقدم المتعجّلين، خصوصاً بعدما تجاوز اختبارات التأهيل بسهولة ما بعدها سهولة، وأثبت لنفسه قبل «مصنّعيه» من أصحاب البراءات الأصلية، مهاراته في التلوّن، واستعداداته الفطرية، للكسر مع «النواهي» الإنسانية والأخلاقية، وصولاً إلى حد القطع الحاسم معها، وكل ذلك من غير أن يرف له جفن أو ترمش له عين. ولنا في الواقع أمثلة وشواهد محلية وإقليمية لا حصر لها، ربما كان أشهرها المدعو كنعان مكية.

والأرجح أن دائرة هؤلاء المتفرغين ما كانت لتتسع بهذا القدر غير المحسوب، لولا «قصص النجاح» المحققة لهذا أو لذاك من المتعجلين الذين رُسم لبعضهم أن يصيروا نواباً أو وزراء، ولبعضهم الآخر تزعّم الأحزاب أو قيادة النقابات... فمن خلال التلطّي وراء المزاعم وليس آخرها مزاعم «التغيير والإصلاح»، وبناء على الإلمام المجرّب بأسرار الصنعة الأم، ارتقى من ارتقى، أو نجح من نجح، سواء في «التسلل» إلى نعيم «الندوة البرلمانية» أو غيرها من المناصب «الثقافية» أو «النقابية» أو «الإعلامية» أو الاجتماعية... والتي لا تقلّ شأناً عن تلك السياسية أو العسكرية، خصوصاً من حيث العوائد المادية أو المعنوية، التي سبق أن وُعد بها لقاء انتظام تبعي حديدي مسبق ومعروف بحدود المسموح والممنوع.

الدليل الأخير على مردودية هذه الصنعة واتساع دائرتها هي الضجة المثارة من حول قرار نقيب المحامين في بيروت، والتي تخفي في طيّاتها ما يمكن تسميته بفورة كذب جديدة لا تختلف، من حيث الجوهر، عما سبقها من فورات، وإن ارتدت، هذه المرة، لبوساً مختلفاً عنوانه «الدفاع عن الحريات»، و«رفض تكميم الأفواه» وغيرها من التلفيقات المعلّبة التي يراهن أصحابها، أو الناطقون بها، على تعمية الأنظار لزيادة تمكينهم من العمل بحرية أكبر في خدمة الأهداف الممولة التي انتدبوا لها، وذلك بعيداً عن أي نوع من أنواع المساءلة.

وعليه، يمكن القول، أن لا جديد يعتدّ به أو يبنى عليه. فئمة ما يذكر بالخيال السقيم إياه، الذي لا يريد أن يتعلم من تجارب فشله المتكرر، ولا من عواقب هذا الفشل. ثم أن ركاكة التلفيقة وتهافتها البيّن يتناقض مع أي عنوان من عناوين الحريات العامة، وهي الحريات التي تبقى وبرغم انخفاض سقفها اللبناني أجلّ وأنبل من أن تستهلك في بازار من نوع البازار الذي يجري التسويق له. إن ألف باء الوعي يفرض على أصحاب التلفيقة بعض التواضع، والكف عن تمريغ الحريات في وحول الخلافات التقنية وتصفية الحسابات الشخصية. في حين أن الإصرار عليها يشي بمدى التحلّل الأخلاقي الذي يمكن أن يصل إليه تجار القضايا وسماسرتها الصغار. أما المفارقة التي علاج لها فهي في أن تصديقهم للأكذوبة يكاد يفوق الوصف.

طبعاً، لغيرنا أن يصدق ما يشاء، ولغيرنا، أيضاً، أن يواصل التنعّم بجهله، وبنوعيه، الموروث والمكتسب، أما نحن فمن واجبنا تعرية التلفيقة وفضح صنّاعها. كما أن من مسؤوليتنا توضيح ما التبس ويلتبس على كثيرين، وقد يكون بعضهم، لا كلهم، من أصحاب النيات الحسنة الذين يأخذون بما يرون من دون التدقيق اللازم، أو ينساقون مع الموجة، أي موجة، امتثالاً مع إيقاع من يرون فيهم مثلاً ومثالاً.

مرة جديدة، إن الصخب المثار في مكاتب نقابة المحامين وأروقتها، هو محض خلاف تقني بين أهل البيت الواحد، وهو بيت لا يختلف في تصميمه أو وظائف مرافقه عن غيره من بيوت السلطة العفنة، وموضوعه الوحيد هو التنافس على «كعكة» التمويل المثقلة بالأصفار ونقطة على السطر. وكل محاولة لتنزيه الخلاف، أو إلباسه أبعاداً قيمية من نوع «الدفاع عن الحريات» و«رفض تكميم الأفواه»، هو إمعان في الكذب المعروف والمجرب، هذا إن لم يكن نوعاً مبتكراً منه، وهدفه الأساس إلى مواصلة ذر الرماد في العيون القصيرة، محاولة إضافية متجددة ومكشوفة لزيادة الأصفار التمويلية ولتحصيل شرعية لا توفرها الدولارات ولا اليوروهات الممنوحة بسخاء لا مبرر منطقي له، غير الخضوع لضمون الأجندة التي تحكم عمل المانح الدولي أو الإقليمي، الذي يتولى مهمة لا تقل في قذارتها عن مهام القتل والإبادة.

«مانيفستو» فضلو خوري التاريخي إشارة ربيعية لا يمكن لها أن تخطئ!

تقرير

العشائر بعد أحكام خلدة «الجائرة»: تصعيد من دون إراقة دماء

أثارت أحكام المحكمة العسكرية في حق 36 مدّعى عليهم في ملف احداث خلدة غضباً بين أبناء عشائر عرب خلدة والسعديات مع إقدام أبناء العشائر على قطع اوتوستراد خلدة الساحلي يومياً، لأن «الأحكام كانت جائرة، فيما خرج مسلحو حزب الله مثل الشعرة من العجينة».

بعض فاعليات العشائر ترى أنّ نتائج المفاوضات التي جرت بين ممثلين عنهم وعن حزب الله في مديريّة المخابرات، «تم نقضها بالكامل والانقلاب عليها»، وكانت «خديعة» دبّرها الحزب في ظلّ غياب تيار المستقبل عن السّاحة السياسيّة وفقدان الغطاء السياسي - الطائفي وعدم ضغط مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان بـ«ثقله» في القضيّة (أوكل الشيخ خلدون عريمط متابعة الاتصالات باعتباره أحد أبناء العشائر). ويوضح هؤلاء أنه كان مفترضاً ألّا تزيد الأحكام عن 7 سنوات بحق اثنين من الموقوفين، ومن دون أن تصل إلى الإعدام بحق المدّعى عليهم غيابياً، على أن تتراوح الأحكام الأخرى بين البراءة و3 سنوات. ولكن «العكس حصل» بإصدار حكم على موقوف بالسجن 10 سنوات وعلى 5 آخرين بالسجن 9 سنوات واحد لمدّة 7 سنوات.

وما يزيد من غضب هؤلاء أنهم لم يسمعوا من الوفد الذين شاركوا في المفاوضات إلا كلمات تُعبّر عن قلّة حيلتهم، وعن أنّهم أيضاً «خُدلوا من قبل حزب الله ومخابرات الجيش». في المقابل، بعض هؤلاء يقولون في الغرف المغلقة إنّ المحكمة التي «لعبت» على الأحكام، لم تدخل تعديلاً جوهرياً على الاتفاق الذي تم في مديريّة المخابرات. إذ إنّ 4 من أصل 7 موقوفين أحكم عليهم بأحكام مُشدّدة هم: الشيخ عمر غصن (7 سنوات) وإلداه الموقوفان غازي (10 سنوات) وإسحاق (9 سنوات). ويؤكد متابعون أنّ هذه الأحكام كانت خارج «سلّة الاتفاق» بموافقة المتفاوضين، باعتبار أنّ لغصن وإلديه (خرج ابنه الثالث القاصر) ثقيلاً، وخصوصاً مع عدم ملاحقة أي شخص من حزب الله، ولو أنّ حيثيّات الدعوى قانونياً تبدو مختلفة. ويلفتون إلى أنّهم دفعوا بكل ثقلهم في هذه القضيّة، من دون أن يكون المحكومون بأحكام مشدّدة أكثر من اثنين، والحديث عن فتح باب التمييز أمامهم كي يتم تخفيض الأحكام إلى ما دون 7 سنوات. أمّا في ما خص الموقوفين الآخرين، فإنّ الأحكام تم تخفيف بعضها إلى البراءة والاكتفاء بمدّة التوقيف بحق 17 مدّعى عليه؛ ولم تتوصل الوساطات إلى حل ينهي قضيّة المدعى عليهم غيابياً بعدما رفض هؤلاء تسليم أنفسهم إلى الجيش من دون ضمانات واضحة، فيما سيكون بإمكانهم تقديم اعتراض على الحكم لتتم إعادة محاكمتهم، بعد تسليم أنفسهم إلى القضاء.

هذا ما يؤكّده بعض المتابعين الذين يُشيرون إلى أنّ وقع الأحكام كان ثقيلاً، وخصوصاً مع عدم ملاحقة أي شخص من حزب الله، ولو أنّ حيثيّات الدعوى قانونياً تبدو مختلفة. ويلفتون إلى أنّهم دفعوا له أثناء المفاوضات عن إمكانيّة أن يكون المحكومون بأحكام مشدّدة أكثر من اثنين، والحديث عن فتح باب التمييز أمامهم كي يتم تخفيض الأحكام إلى ما دون 7 سنوات. أمّا في ما خص الموقوفين الآخرين، فإنّ الأحكام تم تخفيف بعضها إلى البراءة والاكتفاء بمدّة التوقيف بحق 17 مدّعى عليه؛ ولم تتوصل الوساطات إلى حل ينهي قضيّة المدعى عليهم غيابياً بعدما رفض هؤلاء تسليم أنفسهم إلى الجيش من دون ضمانات واضحة، فيما سيكون بإمكانهم تقديم اعتراض على الحكم لتتم إعادة محاكمتهم، بعد تسليم أنفسهم إلى القضاء.

ويتطلّع اليوم للدفاع عنهم وإصدار البيانات بالمفرّق والجملة، لتتحوّل الكثير من المواقف في هذه القضيّة إلى مواقف شعبويّة بهدف كسب شعبيّة في الشارع السنّي. وهو ما يحفظه بعض فاعليات العشائر عن ظهر قلب. ولذلك، يشددون على أنّهم لن يقبلوا بإراقة نقطة دماء واحدة أو الدخول في معارك دمويّة، مشدّدين على أنّ «التصعيد سيكون بسلاح الكلمة».

صحيح أنّ البعض يتخوّف من تصعيد مسلّح غير محسوب، وخصوصاً أنّ بعض المحادثات على تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي دعت إلى ذلك، إلا أنّ الفاعليات تشدّد على أن «لا مكان للطابور الخامس بيننا، بل سنضبط ساحتنا جيّداً، ولن نقبل بالتفلّت، إذ إنّنا تحت سقف القانون والدولة، ولو أن هذه الدولة كانت مُجحفة بحقّنا».

وبناءً عليه، تدرس فاعليات العشائر خطواتها جيّداً، وتُحضّر لمؤتمر صحافي يُعقد في هذه القضيّة في خلدة بعد عيد الفطر للإعلان عن مواقف تصعيديّة، مؤكدةً في الوقت عينه التزامها بالقانون، على أن يحضر المؤتمر الصحافي شخصيات سياسية وقانونيّة، بالإضافة إلى النواب الذين دخلوا على خط الوساطة سابقاً والمحامين الذين أوكلوا مهمّة الدّفاع عن الموقوفين.

في الوقت نفسه، يتحضّر وكلاء الدّفاع عن المدّعى عليهم لتقديم طلبات بالتمييز بالأحكام الصادرة، على اعتبار أنّ هناك الكثير من الثغرات القانونية في الأحكام. ويأمل أحد وكلاء الدفاع عن اللجنة الثلاثية، المحامي محمد صبلوح، أن «يجد الموقوفون العدالة في محكمة التمييز بعدما فقدوها في الهيئة العسكرية الدائمة التي أصدرت أحكاماً مُجحفة».

اخبار

هزيمة لـ«مصممون» في انتخابات لجان «المهندسين»

بدأت مفاعيل خسارة نقيب المهندسين في بيروت عارف ياسين أكثريّة أعضاء مجلس النقابة تتظهّر أكثر فأكثر، إذ خسرت «النقابة تنتفض» - «مصمّمون»، في انتخاب المجلس واللجان لعام 2023 أمس، غالبيّة المواقع التي حصلت عليها خلال العامين الماضيين. فخسر غالبيّة المرشحين الذين رشّحتهم مجموعة ياسين، ولم ينجح منهم إلا من وافقت عليه كتل الأحزاب.

وعليه، كانت النتيجة فوز جوزيف مشيلح بمنصب نائب النقيب لدورة ثانية (محسوب على النقابة تنتفض ومقرّب من الأحزاب) بالإجماع، ومن دون أن ترشّح الأحزاب عضواً آخر وهذا ما حصل أيضاً مع أمين المال علي درويش (مواطنون ومواطنات في دولة) وأحد أعضاء اللجنة الإدارية روي داغر وأحد أعضاء اللجنة المالية يوسف غنطوس. فيما فاز توفيق سنان (حزب الله) بمنصب أمين سر النقابة بـ11 صوتاً مقابل 3 أصوات لمصلحة مرشح مجموعة ياسين ورقة بيضاء، وهذا ما حصل أيضاً مع حسن دمج (تيار المستقبل) الذي انتخب أمين سر صندوق التقديمات الاجتماعية. وعلى المنوال نفسه، سارت الانتخابات في اللجان الإدارية والمالية والعلمية ومجلس اتحاد المهندسين اللبنانيين والتي فاز بعضويّتها أعضاء محسوبون على الأحزاب بغالبيتهم (كجهاد شاهين من التيار الوطني الحر، وسلمان صبح من حركة أمل ونزيه هلال من الحزب التقدمي الاشتراكي).

قرار «المحامين» بحقّ صاغية بعد العيد

لم تفض جلسة «كمّ الأفواه» التي أقامها مجلس نقابة المحامين بحق المدير التنفيذي لـ«المفكرة القانونية» المحامي نزار صاغية، إلى نتيجة، بعدما تردّد أنّ المجلس أرجأ قراره، الذي قد يصل إلى شطب صاغية من جدول النقابة، إلى ما بعد عطلة عيد الفطر. وكرّر صاغية على مسامع الأعضاء «موقفه المعارض لتعديلات نظام آداب المهنة وبتكريس حق المحامين بالتعبير والدفاع عن قضايا المجتمع، وبحقه بالدفاع عن حقوقه الطبيعية».

وبعد أكثر من ساعة على الجلسة، خرج صاغية من «العدلية» حيث كان بانتظاره العشرات حاملين لافتات كتب عليها «أريد أن أكون محامياً حراً»، وشدّد على أنّ الأجواء كانت «إيجابية»، لافتاً إلى أنّ أعضاء مجلس النقابة «فهموا منطلقاتي وتاكدوا أنها مبدئية وحقوقية وغير شخصية».

وصاغية هو من بين المحامين الذين تقدّموا بطعن في وجه التعديلات التي أجراها نقيب المحامين ناضر كسبار على «نظام آداب المهنة»، وتقضي بوجوب أخذ المحامي الإذن قبل القيام بأي نشاط أو تعليق له بعد سياسي أو متصل بقضايا عامة.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تحقيق

لا يحتاج كثير من اللبنانيين إلى أن يقبعوا تحت ضغط اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، ليستقووا على السوريين. أصداء التمييز والتحريض تصل إلى ما خلف الحدود. الكثيرون هناك باتوا أيضاً «يكرهون» الكثيرين هنا كردّة فعل على ما واجهوه من تمييز. ربما لا يدري الطرفان بأن الحروب الحديثة، من الحصار والغلاء إلى اليأس، وحّدتهما أخيراً ليصبحا فعلاً «شعباً واحداً في بلدين». يقصد السوري لبنان بحثاً عن لقمة العيش، ويقصد اللبناني دمشق بحثاً عن كلفة أرخص للطبابة وحتى التجميل. وفي الرحلتين، قصص لا تنتهي عن العلاقة الملتبسة بين الطرفين

شعب واحد في مأساتين: لبنانيّون وسوريّون في مهبّ الأزمات

دمشق ـ **أمال خليل**

داخل نقطة المصنع الحدودية، يصرخ الرجل ذو اللهجة السورية بأعلى صوته، بوجوه أشخاص يتكلمون بلهجة لبنانية. لا يكترث لوجود عناصر الأمن العام. يطلق شتائمه ضد اللبنانيين الذين يتجاوزون الدور في الطابور المصطفّ أمام العنصر الجالس وحده بين أكثر من عشرة حواسيب لتسجيل حركة الدخول إلى لبنان. عصبية السوري، لا تستثني العنصر الأمني نفسه ودولته من خلفه. يتلو سردية ردّدها معه مواطنوه المنتظرون، عن «الفوضى اللبنانية وقلة ذوق هذا الشعب». تنبري سيدة لبنانية للرد بالمثل، على شتائم السوري. «بعد ناقص... مش الحق عليكم، الحق علينا نحن». لا يبدي العنصر الأمني أيّ رد فعل، كأنه مشهد يومي اعتيادي. لكنه بعد أكثر من ساعة على تذمّر اللبنانيين والسوريين معاً من «سوء الخدمة وطول الانتظار»، يتساءل: «هل تتجرأون على التأفف في المعبر السوري؟».

قبل نقطة المصنع، كانت هذه الحشود قد مرّت على نقطة جديدة بابوس السورية. أكثر من عنصر أمني جلسوا خلف الحاجز لختم بطاقات العابرين. الوجوه يعلو وجوه الجميع. لا شعورياً، يحبس السوري واللبناني أنفاسهما قبل الدخول. فالجميع لا يزال تحت تأثير النظام الأمني «الذي لا مكان فيه لحرية الرأي والفوضى اللبنانية». بعد الابتعاد عن النقطة، يتهامس العابرون عن «تجاوزات خفية يسمح بها العسكري السوري في ظلّ الحصار الاقتصادي المطبق على بلده». تجاوزات تصبح أكثر علانية كلما توغّل الباص باتجاه دمشق. الرشوة، أو «الإكرامية»، اعتيادية عند حواجز التفتيش المتتالية التي يمرّ بها الباص اللبناني باتجاه دمشق، باختلاف مرجعياتها العسكرية والأمنية. على نحو مسبق، يجهز السائق هدايا الحواجز بحسب ما يطلبه العناصر على مسمع الركاب. منهم من يكتفي بأوراق المال التي يدسّها في يده بشكل خاطف، ومنهم من يرفض المال ويطلب ربطة خبز. أما بعض العسكر النافذين، فقد عقدوا اتفاقيات مع بعض السائقين لتنظيم تجارة رابحة، أبرزها البنزين والغاز الحر أي المهرب. ومصطلح الحرّ سورياً مرادف للسوق السوداء اللبنانية. السوق السورية السوداء مزدهرة وبشكل علني. بعد اجتياز الحدود نحو سوريا، تصطف بسطات «الغالونات» الصفراء على جانبي الطريق.

غضّ النظر

«الدولة غاضّة النظر»، يقول سائق الأجرة السوري. هي أيضاً تغضّ النظر عن عمله «على التكاسي» خارج دوام خدمته في الجيش العربي السوري. «كثير من زملائي دبّروا أشغالاً إضافية. راتبي يبلغ حوالي 100 ألف ليرة سورية، لا تكفي حتى للأكل والشرب». رغم الحرب والحصار، منذ عام 2011، لا تزال الدولة تحافظ على نظام الدعم للسلع الأساسية «إلا أنه لا يكفي. وهذا طبيعي. الكمية محدودة والطلب كبير». بحسب العسكري، يحصل صاحب البطاقة التموينية المدعومة على جرة غاز واحدة بحجم 17 كيلوغراماً شهرياً، بسعر حوالي 13 ألف ليرة سورية. «في غالب الأحيان، لا تصمد الجرة حتى آخر الشهر. البعض يستبدلها بالحطب لأغراض مثل التدفئة وتسخين مياه الاستحمام، والمقتدرون يبحثون عنها في السوق السوداء حيث لا يقلّ سعرها عن 30 ألفاً». الأمر يتكرّر في مادتي البنزين والمازوت. «أصحاب البطاقة يشترون التنكة المدعومة من الدولة كلّ 15 يوماً، بسعة 25 ليتراً بـ75 ألف ليرة. أما البنزين الحرّ أو المهرّب، فمتوافر يومياً، بسعر 200 ألف ليرة للتنكة الواحدة». وبلفت العسكري إلى أن أصحاب السيارات الخاصة مستثنَون من بطاقة الدعم للوقود «تعتبر الدولة أن من يملك سيارة خاصة، ليس محتاجاً يقدر حاجة السائقين العموميين ومن تقوم أشغالهم على استهلاك الوقود». طوابير السيارات الصفراء والخاصة ممتدّة أمام (الكازيات) أو محطات الوقود. على غرار طوابير السيارات إبان أزمة البنزين اللبنانية، ينتظر أصحابها ساعات طويلة وليس شرطاً أن يحصلوا على طلبهم بعد الانتظار الطويل، بسبب نفاد الكمية. السيناريو اللبناني يتكرّر هنا في السلع الرئيسية. الأدوية علقت في برائن السوق السوداء. كثير من الزوار اللبنانيين لا يجدون طلباتهم في الصيدليات. فيما أسعارها ارتفعت بنحو 80%. وبعدما كان اللبنانيون يتاجرون بالأدوية السورية عبر الحدود، صار السوق المحلي السوري يعتمد على الأدوية المهرّبة من لبنان وبأسعار مرتفعة. يربط بعض أصحاب الصيدليات سبب أزمة الأدوية بـ«ضرب معامل تصنيع أدوية ضخمة خلال الحرب، فيما أقفلت معامل أخرى بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية أو فقدانها». ربطة الخبز أكثر مادة أساسية أفلتت إلى حد ما من براثن السوق السوداء. يبلغ سعر الربطة الرسمي حوالي ألف ليرة سورية، وفي السوق السوداء لا يزيد السعر عن ألف و500 ليرة.

يحصل صاحب البطاقة التموينية على جرة غاز واحدة شهرياً (علي حشيشو)

> الكثير من الزوّار اللبنانيين لم يعودوا يجدون طلباتهم في الصيدليات السورية

السوري افضل من الصيني

على الرغم من ذلك، لم تتوقف حركة التجارة بين البلدين وإن لمس اللبنانيون أزمة الإنتاج التي ضربت قطاعات عدة خلال الحرب. فئة كبيرة منهم كانت تعتمد على السوق السورية لتأمين بضاعتها من التجارة إلى الألبسة والشوكولا. كثير من المعامل أقفلت أبوابها، ليس بسبب القصف والتخريب فقط، بل بسبب ارتفاع كلفة الصناعة والضرائب المستجدة. أحد أصحاب المحال يتحدّث عن معمل ضخم للسيراميك، انتقل إلى مصر. «من هناك، صار يصدّر منتجاته إلى كلّ دول العالم من دون "فيتو" وأصبح بإمكانه الاستيراد. وهو ما كان محظوراً في سوريا».

أزمة الإنتاج انعكست على غلاء أسعار البضائع، في حال توافرت. سلوى لم تقلع عن عادتها بالانتقال كلّ يوم أحد إلى دمشق لشراء الألبسة ومستحضرات التجميل والبُزُك والسمبوسك وغيرها من المعجنات السورية، لتبيعها في منزلها في صيدا. «بعدا بتوفّي معك؟» سألتها زميلتها في الرحلة. «أبداً. أسعار البضاعة غالية جداً من المصدر. لكن مهما استفحل الغلاء في سوريا، يظل أرخص من لبنان». بهاء لا يزال يشتري بضاعته من سوق الحميدية لتموين محل العطورات الذي يملكه في سوق صيدا. «قبل سنوات، كان الرخص هو العامل الرئيسي الذي دفعني إلى التجار السوريين. ورغم غلاء الأسعار اليوم، لم أبدلهم بالسوق اللبناني. هنا في أسواق دمشق وبرغم الحرب لا أزال أجد من يصنع يدوياً العطورات والصابون ومستحضرات التجميل الطبيعية. بينما في لبنان، صار كله صينياً وغالياً».

في المبادلات مع التجار، يعتمد بهاء وسلوى على التسعير بالدولار الأميركي. لكنهما لا يدفعان العملة الخضراء لا في السرّ ولا في العلن، بل يُجبران على التعامل بالليرة السورية بما يوازي سعر صرفها أمام الدولار الذي يشهد في الآونة الأخيرة استقراراً نسبياً. يحسم التاجر معهما الأمر. «أتعرض للحبس إذا قبضت منكما الدولار». يعتبر كثر أن «التشدّد الذي فرضته الدولة هو ما حمى العملة الوطنية بخلاف أداء المصرف المركزي اللبناني. وبالمقارنة مع الليرة اللبنانية، فإن الانهيار في الشام كان أقل وطأة طوال الأعوام الـ12 الماضية» قال التاجر.

إلى دمشق... طلباً للتجميل

في أحد مستشفيات وسط دمشق الخاصة، يتوجّه في نهاية كل أسبوع مجموعة من اللبنانيين لإجراء عمليات جراحية متنوّعة. في الآونة الأخيرة، راجت عمليات التجميل على أنواعها. عاملة الاستقبال تتحضّر يومي السبت والأحد من كل أسبوع لاستقبال اللبنانيات خصوصاً اللواتي يجرين عملياتهن في الصباح قبل أن يغادرن بعد الظهر إلى لبنان، أو متابعة برنامجهن السياحي. لأنا واحدة ممن اقتنعن بإجراء عملية تكبير لصدرها في دمشق. لم تسمع مسبقاً بالمستشفى أو الطبيب الذي سيُجري لها العملية. بتّ ثقتها بهما على ثقتها بصديقاتها «اللواتي سمعن عن الطبيب الشاطر من سائق الباص الذي أوصل سابقاً صبايا قمن بعمليات ناجحة». وعلى نحو تدريجي، صار السائق سمسار الطبيب في لبنان "يروّج في محيطه للطبيب وشطارته ويتولى حجز الموعد وتوصيل الزبون إلى المستشفى وإتمام إجراءات الدخول والخروج قبل أن يعيده إلى لبنان. المريض يدفع للسائق ثمن الرحلة من بيروت إلى دمشق. أما الطبيب فهو من يدفع له حصته عن عملية كلّ زبون». خلال الأزمة الاقتصادية الأخيرة، ازدهرت مجدداً إجراء العمليات في مستشفيات دمشق بعدما كانت قد خفتت عند اندلاع الحرب السورية. لكن ارتفاع تكاليف الاستشفاء في لبنان ودولرته في ظل استتباب الأمن والطبابة في سوريا، أحيا هذا القطاع مجدداً.

مبالغة في الطمأنة

متّكلة على الله وعلى سمعة الطبيب بالتواتر، غادرت لانا بيروت في الصباح الباكر. في الطريق، لقّنها الوسيط وصايا عدة، أبرزها بأن الدفع للطبيب بالدولار يتمّ سراً. وحذّرها من أن تتحدّث علانية عن كلفة العملية بالدولار، إنما بما يوازيها بالليرة السورية، أو أن تكثر من سرد تفاصيل الاتفاق على العملية أمام العاملين في المستشفى والمرضى الآخرين. مع ذلك، تكتشف لانا بأن الجرّاح لم يكن إلا طرفاً في عملية منفعة مشتركة بينه وبين إدارة المستشفى والفريق المساعد من طبيب التخدير إلى الممرضين. وجميعهم قبضوا حصتهم من الطبيب. لا تهتم لانا بذلك. «هذا السلوك ليس غريباً عندنا في لبنان. الفارق الإيجابي هو كلفة العملية الأرخص من بيروت». الاتفاق المبرم مسبقاً يقضي بأن تُجرى العملية للمريض، ويغادر المستشفى في اليوم نفسه بعد أن يستفيق من التخدير. ماذا لو حدثت مضاعفات له؟ يحاول السائق – الوسيط، طمأنتها «لم تحدث أي مضاعفات، مع الزبائن الآخرين».

المبالغة في الطمأنة جزء من «البزنس» الذي يتحمل مسؤوليته المريض نفسه، لا سيما في تكبّد عناء طريق العودة الطويل بتخدير لم يتبدّد كلياً، أو بجرح قُطب للتو، أو أنف ملفوف، أم بطن تعرّضت للقص أو الشفط. وهو ما حصل مع ميرفت التي أجرت عملية جراحية في أنفها. خلال رحلة العودة إلى لبنان، أصيبت بدوار برد وتقيؤ شديدين، وانخفض مستوى ضغط الدم لديها. احتمال الخطأ الطبي وارد في مستشفيات سوريا، كما في لبنان. في المستشفى نفسه، يشير بحث سريع حول اسمه على «غوغل» بأن صبية عشرينية وفتى قضيا خلال الشهر الماضي خلال العملية، الأولى خلال عملية شفط دهون والثاني خلال جراحة لتجبير كسر في الساق.

فرق الأسعار

في كافيتيريا المستشفى، يتلاقى أهل المريض اللبناني بأهل مرضى سوريين. بعض السوريين يبادر إلى إلقاء التحية على الضيوف، منهم لؤي الذي ينتظر خروج والده من عملية القلب المفتوح. اعتاد الشاب مقابلة اللبنانيين في مستشفيات دمشق بسبب فرق الأسعار وتوافر الأطباء الشاطرين. هو نفسه، قصد هذا المستشفى بسبب الجرّاح الشاطر. «لا يمكن إجراء العملية في منطقتنا، في ريف حماه. الطبابة الجيدة متركّزة في دمشق، لا سيما بعد الحرب». في حال احتاج والده إلى تلك العملية قبل الحرب السورية، «لكنا أجريناها في مستشفيات بيروت. كنا نملك القدرة المادية ولم يكن هناك ما ينافس مستوى طبابة لبنان». قبل الحرب وبعدها، لا تزال العملية نفسها أرخص في سوريا («كانت كلفتها قبل الحرب 200 ألف ليرة سورية. أما اليوم، فقد دفعنا 43 مليون ليرة»).

مع ذلك، يُعاني القطاع الصحي في سوريا. بعد خروجها من العملية، احتاجت لانا إلى مسكن للوجع ومضاد للالتهابات. كتب لها الطبيب أسماء الأدوية في وصفة طبية وطلب من أهلها شراءها من صيدلية المستشفى. تقرّ الممرضة بأن المستشفى قبل الحرب، كان يؤمن كل ما يحتاجه المريض. «بعد الحصار كل شيء تغير. المستلزمات الطبية والأدوية والأطباء والممرضين».

يقضي الأتفاق بأن تُجرى العملية للمريض ويغادر المستشفى في اليوم نفسه (زينب خليل)

نازحون في لبنان: هنا أفضل رغم سوء المعاملة

في قسم الاستقبال في أحد المستشفيات الخاصة في دمشق، تقترب سيدة مسنّة من أهالي المرضى لتحيتهم بعدما عرفت أنهم لبنانيون. السيدة ذات الهندام المتواضع، عادت لتوّها من صور لتمضي الأعياد مع أقربائها في ريف حمص. منذ بداية الحرب، نزحت إلى المدينة اللبنانية حيث يعمل ولداها منذ أكثر من عشرين عاماً في قطاع البناء لصالح مقاول لبناني. لم تحصل وحدها على بطاقة لجوء من مفوّضية اللاجئين في الأمم المتحدة عام 2011، بل حصل عليها أيضاً ولداها وعائلتاهما رغم أنهم من سكان البلد. تقرّ بفوائد البطاقة التي وفّرت لها مساعدات مالية وتموينية شهرية، فضلاً عن الاستشفاء. أما ولداها فقد عزّزت تلك المساعدات مداخيلهما الوفيرة «التي لم تنقطع لا في أيام العزّ «التحمّل سوء المعاملة». وفي حال صمد كثر، فإن آخرين عادوا إلى سوريا بعدما استنزفت الأمن. «جهّزنا سوريا ولا جنّة لبنان»، قال طارق الذي ترك عام 2020 وظيفته كطباخ رئيسي في سلسلة مطاعم لبنانية فاخرة. «لأنني لم أتحمل الإهانات». لم يحظ منذ ذلك الحين بوظيفة مماثلة. مع ذلك، يرفض العودة إلى لبنان. يؤكد أن «التمييز اللبناني لم يكن سلوكاً عاماً قبل أزمة النزوح السوري. بل كان معياره علاقة المنطقة أو الطائفة بالنظام السوري. الآن، صار الطفل اللبناني ينشأ على الكراهية والفوقية». بخلاف ما يشيع بعض اللبنانيين عن أن سوريا كلها نزحت إلى لبنان، كثر ليّوا نداء وطنهم بعد الحرب. منهم أيهم الذي كان يقيم في الشوف. قسم من عائلته التي تتحدّر من السويداء مستقرّ منذ سنوات في جبل لبنان حيث حينما كان الدولار بـ 1500 ليرة، ولا بعد انهيار العملة». تشير إلى أن ولديها عيّنة بسيطة من آلاف السوريين الذين تقوم على أكتافهم المصالح في لبنان من الزراعة إلى الصناعة والبناء ونواطير المباني والمزارع. لكنها تأسف لأن «الأمم» شطبت بطاقة ولديها العام الماضي خلال إعادة هيكلة المستفيدين. السيدة واحدة من الآلاف من حاملي بطاقة اللجوء الذين يتنقّلون باريحية عبر الحدود. حتى الآن، ترفض العودة إلى بلدها برغم استقرار الوضع في مسقط رأسها. برغم العنصرية والتحريض على النازحين، «هنا أحسن»، تقصد لبنان. «فرص العمل كثيرة والأجور بالدولار».

لم تحتمل الإهانات

المغتربات اللبنانية تدفع السيدة السوري في لبنان وبعض المسؤولين وصولاً إلى اغتيال (الرئيس رفيق) الحريري».

يستعرض الشرطي شواهد عدة «للفضل السوري على اللبنانيين من الشغيلة الذين يدعمون الاقتصاد إلى استضافة النازحين في حرب تموز 2006». يشير إلى شارع قريب سُمي منذ سنوات طويلة باسم «سناء محيدلي» الاستشهادية الجنوبية التي استهدفت حاجزاً للاحتلال الإسرائيلي عند معبر باتر بين جزين والشوف. يتصدى له زائر لبناني ليلفت نظره بأن «الشغّيلة السوريين لا يعملون بالسخرة وهم بفضل لبنان عمّروا قصوراً واشتروا مزارع في مسقط رأسهم. أما النازحون من حرب تموز فلم يطيقوا البقاء بعيداً عن أرضهم يوماً واحداً بعدما انتهت الحرب».

> المال يبدّد العنصرية والقوي هو من يملك المال سواء أكان سورياً أم لبنانياً

حقد قديم؟

خلف بسطة في شارع متفرّع من ساحة المرجة، يجلس شاب ومسنان قبيل موعد الإفطار. الشاب يخدم في مركز الشرطة الخلفي ويمضي وقتاً مع المسنين اللذين نزحا من دير الزور مع بداية الحرب، ليفتتحا بسطة في دمشق. في رمضان، يبيع المسنان بخّة الفاصولياء لعابري السبيل والمتسوّلين الذين تضاعف عددهم في السنوات الأخيرة. يحضران الطعام على الرصيف بإذن من أمر مركز الشرطة، قبل أن يناما على رصيف آخر. يفطران على ما بقي من علب لم تُبع، مع ربطة خبز يقدمها لهما جيرانهما العسكر. برغم سوء الأحوال وإعاقة المسنّ الجسدية، لم يفكرا بالنزوح إلى لبنان. «أنتم لا تحبوننا. شو عاملينلكم؟» تقول السيدة. فيما يستفسر زوجها عن حقيقة ما قيل له بأنه «يمكنه الحصول على بطاقة لاجئ تمكّنه من الاستشفاء، إذا دفع أموالاً لمافيات النزوح». تقاطعه زوجته لتقول: «كلّ سوري هو نازح بعد الحرب، حتى لو بقي في بلده». بسهولة، تصل المشاعر السلبية اللبنانية تجاه السوريين إلى ما خلف الحدود. «الحقد ضد السوري قديم جداً قبل أزمة النزوح»، يقول الشرطي ملمّحاً إلى «أداء الجيش الرسمية بعد ارتفاع أقساط مدرستهم الخاصة. «استعنت بواسطة مهمة أجبرت المديرة على تسجيلهم، لكني في العام التالي، نقلتهم إلى مدرسة خاصة. في المدرسة الرسمية، تعرضوا للتنمّر والتمييز كان جنسيتهم نقص. سافر زوجي إلى أفريقيا لتحسين مدخول العائلة لمنع أيّ كان من ممارسة الفوقية على أولادنا». هل يبدّد المال العنصرية؟. «القوي هنا من يملك المال، سواء أكان سورياً أم لبنانياً». زوجها كان صاحب دفوز، يملك محالّ تجارية عدة ولديه عشرات الموظفين اللبنانيين. هي كانت واحدة منهم قبل أن يتعرّض للنصب من قبل صديقه السوري الذي نزح إلى لبنان بعد الحرب. لدى فاطمة أقرباء يعملون ويقيمون في دمشق. تنقل عنهم «ارتياحهم بالعيش هنا من دون تعرّضهم للتمييز على غرار ما يتعرض له سوريو لبنان».

لا يميّز أهله بين درزي لبنان وآخر سوري. «كانت لديّ تجارة مربحة. إنما بعد اندلاع الحرب، لبّيت نداء الجيش العربي السوري وتطوّعت في لجان الدفاع بوجه الإرهابيين. لا أزال متطوعاً في القوات الجوية في الجيش، لكني اضطررت أخيراً لأن أعمل سائق أجرة بعد ارتفاع الأسعار». ليس التزامه بالجيش السبب الوحيد لعدم عودته إلى لبنان «الانتماء يظل أكبر».

تنفر وتمييز

المسنّ أو الطفل السوري لم يفلت من ذلك السلوك، حتى لو كانت والدته لبنانية. في صور خلال العام الدراسي الماضي، رفضت مديرة إحدى المدارس الرسمية تسجيل أولاد فاطمة ضمن دوام ما قبل الظهر على غرار الطلاب اللبنانيين. فاطمة المتزوجة من سوري، اضطرت لنقل أولادها إلى المدرسة

توجّه السعوديّة نحو الصين: الخيارات والدلالات [4/4]

واشنطن، طهران، و«الواقعيّة»

أحمد ملّي *

الشراكة الإقليمية للصين مع السعودية، وما يترتّب عليها من بناء حضور متنوّع ومستدام لبكين في الشرق الأوسط عموماً وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص، ألا تثير هذه الشراكة الناشئة حفيظة وقلق الولايات المتحدة الأميركية، الحليف التاريخي للسعودية على امتداد ما يقرب من ثمانين عاماً، ولا سيما في ظل التنافس القائم بين الصين والولايات المتحدة الأميركية؟

بمعنى آخر، يمكن أن نطرح السؤال بصيغة أخرى وأبعد من مسألة إثارة القلق: إلى أيّ حدّ يمكن للتوترات بين الولايات المتحدة والصين أن تمتدّ إلى الخليج؟ فالصين تحصل على 40% من نفطها من دول الخليج، وتعتمد بشكل متزايد على استيراد الغاز الطبيعي من قطر، وتحتفظ الولايات المتحدة بما بين 60 ألفاً إلى 80 ألف جندي يتمركزون في منطقة الخليج.

المثلّث الصيني - السعودي - الأميركي

من الأهمية بمكان أن نفهم جوهر العلاقات الصينية - السعودية، فهي كانت، ولا تزال، علاقة تجارية إلى حدّ كبير وهي تدور حول النفط. والصين أكبر شريك تجاري اقتصادي للسعودية لأن الصين أكبر مستورد للنفط السعودي. وساهمت التطورات

> ما يُشعر واشنطن بالقلق هو أنّ السعوديين قد يسمحون للصين ببناء منشآت مدنيّة تخفي غرضاً عسكرياً

في السنوات العشر الأخيرة في كلا البلدين في دفع التعاون الاقتصادي بينهما نحو آفاق غير محدودة، فمن المتوقع أن تتراوح قيمة «مبادرة الحزام والطريق» من 1,2 تريليون إلى 1,3 تريليون دولار بحلول عام 2027، جزء منها سيصرف في الخليج، في حين أن ما رصد من مصادر تمويل لتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي أو «الرؤية» السعودية، بحلول عام 2030، جعل هذه الشراكة تحت محط الأنظار. ومع ذلك، هناك القليل من التعاون الاستراتيجي بين البلدين.

لا يبدو أن أيّاً من توريد النفط أو مشاريع البنية التحتية أو غيرها من الأمور ما يزعج الولايات المتحدة بشكل خاص؛ ما يشعر واشنطن بالقلق هو أن السعوديين قد يسمحون للصين ببناء منشآت مدنية تخفي غرضاً عسكرياً - على غرار التحرّك الذي أثار الخلافات الأميركية الأخيرة مع الكيان الصهيوني (في ما يتعلق بـ«الإدارة الصينية لأقسام من ميناء حيفا»). وبحسب تقديرات الخبراء الأميركيين أنه، في المدى المنظور، لا يوجد سبب لتوقع أن ينشئ الصينيون أي قاعدة عسكرية في السعودية، لكن لا ينبغي استبعاد هذا الاحتمال في العقود القادمة. ففي نهاية المطاف يخشى أن تسعى الصين إلى تحويل نفوذها الاقتصادي في المملكة إلى نفوذ سياسي، كما هي الحال في دول مثل باكستان والفيليبين.

ثمّة مصدر آخر للقلق لدى العديد من صانعي السياسة الأميركيين من أن تنجح الصين في التأثير على السعوديين وجعلهم أداة - ولو من غير قصد - في جهود بكين لتقويض الهيمنة الأميركية على الأسواق المالية العالمية. وقد تصاعدت هذه المخاوف بشكل حادّ منذ أن أعلن نائب وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي محمد التويجري في آب 2017 أن المملكة تعتزم تغطية عجز ميزانيتها جزئياً باليوان الصيني لتقليل اعتمادها المالي على الدولار الأميركي. من جهتهم، أعرب العديد من الاقتصاديين الأميركيين عن قلقهم من استعداد السعودية للاقتراض باليوان الصيني، حيث قد يتسبب قرار الرياض في تخلّي الدول الأخرى المصدرة للنفط عن الدولار الأميركي لمصلحة «اليوان البترولي».

وفي خطابه في قمة الرياض الأخيرة في كانون الأول الماضي، قال الرئيس الصيني شي إنه من الآن فصاعداً، ستستخدم الصين اليوان في تجارة النفط من خلال بورصة شنغهاي للبترول وتبادل الغاز الوطني، ودعا دول الخليج العربية إلى التعامل مع بورصة شنغهاي.

وقد سبق للرياض أن هددت بالتخلّي عن استخدام الدولار في تجارة النفط في مواجهة تشريع أميركي محتمل يعرّض أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لدعاوى قضائية لمكافحة الاحتكار، ومن شأن أيّ تحرك سعودي من هذا النوع أن يمثّل زلزالاً سياسياً واقتصادياً يهزّ العلاقات السعودية - الأميركية برمّتها.

ومن بين المسائل الشائكة التي تعكّر صفو العلاقات بين واشنطن والرياض، يبرز التعاون الصيني - السعودي في مجال الطاقة النووية، وتعدّ هذه القضية في غاية الحساسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فبموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تمتلك السعودية كل الحق في تطوير برنامجها النووي السلمي، ولديها كل الأسباب للقيام بذلك. وهنا يكمن التعقيد ويثير المخاوف لدى واشنطن أنه عندما تمتلك المملكة قدرات نووية لأغراض الطاقة أو سواها من الاستخدامات السلمية وتحصل على التكنولوجيا اللازمة، من يضمن حينها أن لا تستخدم السعودية هذه القدرات والتكنولوجيا نفسها لصنع أسلحة نووية في شرق أوسط توجد فيه «إسرائيل» الابن المدلّل للولايات المتحدة؟

لأكثر من اعتبار، اندفعت واشنطن للفوز بالمناقصة التي أعلن عنها هاشم يماني، رئيس «مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والطاقة المتجددة»، وبدأت إدارة ترامب مفاوضات رسمية مع السعودية في شباط 2018، على الرغم من أن المفاوضات كانت منقطعة منذ عام 2012. وقاد المفاوضات وزير الطاقة ريك بيري، الذي منح «تصاريح سرية» لستّ شركات أميركية لتقديم التكنولوجيا النووية والدعم الفني للمملكة. تُمنح مثل هذه الموافقات من خلال تصاريح الجزء 810 وفقاً للتشريعات الأميركية التي تسمح للشركات بالقيام بأعمال أولية بشأن الطاقة النووية عند التعاون النووي مع دولة أخرى.

وخلال المفاوضات مع السعوديين، كانت الإدارة الأميركية تضغط على المملكة للالتزام بالتخلي عن القدرة على تصنيع الوقود النووي، واستغرقت المفاوضات بعضاً من الوقت، وأصرّت السعودية على أنها لن تتخلى عن التخصيب وإعادة المعالجة، وهو ما لم يكن مطلوباً من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في تعاملهم مع الدول الأخرى في المجال النووي، أرسى الأميركيون قواعد وأحكاماً خاصة بهم: صيغ مصطلح «المعيار الذهبي» (Gold Standard) خلال نهاية إدارة جورج دبليو بوش عندما وُقّعت الصفقة بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة في كانون الثاني 2009، وأعلن أنها المعيار الجديد لاتفاقيات التعاون النووي مع الدول الأخرى، بومها وافقت دولة الإمارات طواعية على هذا النهج لبرنامجها النووي الخاص.

أظهر الكونغرس دعماً من الحزبين لكل من تشجيع أحكام «المعيار الذهبي» ودور أكثر نشاطاً للكونغرس في الإشراف على المفاوضات الجارية مع السعودية على وجه التحديد، وأعرب أعضاء في الكونغرس عن قلقهم إزاء التقارير المتعلقة بتضارب المصالح المحتمل لكبار مسؤولي الإدارة في التفاوض على اتفاقية تعاون نووي مدني بين الولايات المتحدة والسعودية، والسرية حول المفاوضات الحالية والتراخيص المقدمة أخيراً من قبل إدارة ترامب.

تعثرت المفاوضات بين واشنطن والرياض، وبدا أن الاتفاق لا يزال بعيد المنال. لا تريد المملكة التنازل عن حقها في امتلاك أو تطوير تقنيات التخصيب وإعادة المعالجة النووية، في الوقت الذي تتمتع فيه منافستها الإقليمية إيران بهذه المعرفة والقدرة. ويعتقد السعوديون أنه ليس من مصلحتهم التفاوض بشأن هذه القدرة، وزاد الطين بلّة قول وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان، في مقابلة مع برنامج «60 دقيقة» في العام 2018 إنه «إذا ما طوّرت إيران قنبلة نووية، فسوف نحذو حذوها في أسرع وقت ممكن». بالتأكيد فلن يكون من السهل على الولايات المتحدة التفاوض على اتفاقية وفق معاييرها التشريعية مع السعودية، كما أنّ من غير المتوقع لأيّ صفقة الحصول على موافقة الكونغرس الأميركي.

أخيراً، يعدّ التعاون الصيني - السعودي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مصدراً للتوتر بين واشنطن والرياض، نتيجة التقاطع الحاصل بين «طريق الحرير الرقمي» (DSR) و«رؤية 2030» السعودية وما يترتب على هذا التقاطع من شمول هذه التقنيات والبرامج لتغطي مختلف المرافق في السعودية مع ما لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الأهمية والخطورة في الوقت نفسه.

ويوماً بعد يوم، كان المزيد من إدارات الدولة في السعودية، بما فيها وزارات من بينها وزارة الدفاع، توقع اتفاقيات مهمة مع الشركات الصينية مثل «هواوي» التي تخضع لعقوبات مشددة من قبل الأميركيين الذين لا ينفكّون عن تحذير حلفائهم من التعاون مع الصينيين في قطاعات التكنولوجيا، وخاصة تلك التي تنطوي على شبكات 5G. لقد أثبتت التعاملات مع «هواوي» بالفعل أنها نقطة خلاف مهمة بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات، لاعتقادهم بأن لديها باباً خلفياً قد يؤدي إلى سرقة البيانات أو تخريبها.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار عمق وكثافة التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية، فإنّ من شأن ذلك أن يثير القلق والاستياء لدى الأميركيين وهذا ما عبّر عنه وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو عندما قال: «إذا تبنّت دولة هذا وأدخلته في بعض أنظمة المعلومات المهمة الخاصة بهم، فلن نكون عندئذ قادرين على مشاركة المعلومات معهم، وعليه لن نتمكن من العمل بجانبهم».

تعدّ هذه المسألة موضوعاً شائكاً بين واشنطن والرياض، ولا سيما أن الاحتياجات السعودية ضخمة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ظلّ خططهم الطموحة للتحوّل الرقمي. كيف سيوفّق السعوديون بين هذه الضغوط المتناقضة ويهدّئون من روع واشنطن؟

توقف بعض المراقبين خلال زيارة بايدن للسعودية في شهر تموز عند توقيعه مذكرة تفاهم بين البلدين حول تكنولوجيا الاتصالات، والتي فسرها العديد من الأميركيين على أنها التزام بسعي السعودية للحصول على مثل هذه التكنولوجيا من الولايات المتحدة والشركات الغربية الأخرى، بدلاً من «هواوي» والشركات الصينية الأخرى.

المثلّث الصيني - السعودي - الإيراني

على مستوى الإقليم، تبدو إيران حاضرة أكثر من غيرها من الدول في مشهد العلاقات الصينية - السعودية، بوصفها الشريك الخليجي الآخر للصين من جهة، ومن جهة أخرى، كدولة فاعلة مطلّة على الخليج الفارسي بحدود تزيد عن 1500 كلم، وبعلاقتها التي غالباً ما يشوبها التوتر مع السعودية.

علاقات الصين مع السعودية وإيران معقدة، يتعيّن على القيادة الصينية التي تضع نصب عينيها تنويع بدائلها في المنطقة التي توفر الكثير من إمدادات الطاقة بالغة الأهمية، لذا فهي تدير علاقاتها بحذر مع طهران والرياض وتحرص على الحياد بينهما حماية لمصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية.

تكتسب العلاقة السعودية - الصينية ثقلاً متزايداً وتملك الرياض أوراق قوة في طموحها لمفاضلة بكين بينها وبين طهران، بما تملكه من موارد طاقة هائلة وسوق استثمارات ضخمة، بالإضافة إلى دورها الريادي في مجلس التعاون الخليجي.

لكن بالتأكيد لبكين حساباتها الخاصة بها لانتهاجها «الدبلوماسية المتوازنة»، وهي ليست بوادر الانحياز إلى الرياض وأن تسقط من حسابها إيران البلد الذي تشترك معه في تاريخ وحضارة يمتدان لآلاف السنين، وفي الوقت الحاضر، مع 85 مليون مواطن إيراني وشرائح واسعة منهم من ذوي التعليم العالي، وموقع استراتيجي يتعلق بنظرة الصين إلى إيران ودورها: «إنها قوة إقليمية فعالة في النضال ضد الهيمنة الأميركية» وجزء من منظومة جيوسياسية أوسع تتمثّل بمعاهدة شنغهاي التي باتت إيران عضواً كاملاً فيها، وهذه المنظومة ترفض الأحادية الأميركية وتتطلّع إلى عالم متعدد الأقطاب.

السياسة الواقعية السعودية (Saudi realpolitik)

على الرغم من أن المملكة هي آخر دولة عربية أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع الصين بعد عقود من العداوة والقطيعة الكاملة، لكنها الدولة التي أكدت نفسها بسرعة قياسية باعتبارها الشريك الأوّل لها في المنطقة، وعلى مدى 33 عاماً من التعاون المشترك باتت الصين حاضرة بقوة في مختلف مفاصل المشهد السعودي.

عماد العلاقة بين السعودية والصين اليوم هو النفط، وأن التدفق الموثوق للغاز والنفط والموارد الطبيعية الأخرى أمر بالغ الأهمية لتنمية الصين وأمنها. يدرك السعوديون أن الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، وبالنسبة إليهم فإن التبادلات الاقتصادية فوق كل شيء. ويتمثّل التحدّي الرئيسي لهم في تعويض الانخفاض في الواردات الأميركية بسبب انفجار النفط الصخري في الولايات المتحدة والحفاظ على الدخل لاقتصاد لا يزال يعتمد بشكل كبير على النفط، كما أنها طريقة مناسبة لتنويع تحالفاتهم وتوريداتهم.

الأمر الآخر المثير للاهتمام في العلاقة بين الصين والسعودية هو موقع المملكة الاستراتيجي على البحر الأحمر، وهو قناة رئيسية للتجارة البحرية بين الصين وأوروبا وارتباطه الوثيق بطريق الحرير الصيني البحري الجديد.

يعمل الصينيون على جبهات متعددة للحفاظ على تدفق النفط. يجب تحميل النفط السعودي المتّجه إلى الصين على ناقلات في الخليج الفارسي، وعبور المحيط الهندي وشقّ طريقه عبر مضيق ملقا قبل دخول بحر الصين الجنوبي. هذا بطبيعته محفوف بالمخاطر بالنسبة إلى الصين.

لا يمكن استبعاد أن يكون الصينيون قد ناقشوا مع السعوديين في مناسبات مختلفة إمكانية ربط خط أنابيب سعودي - إيراني بالصين، ربما عبر أفغانستان. وهذا من شأنه أن يعزّز أمن الطاقة في الصين من خلال تجاوز المحيط الهندي حيث الوجود البحري الغربي قوي.

من جهتهم، ينصبّ اهتمام السعوديين على تدفق عائدات مبيعات النفط والغاز والحفاظ على قيمتها، ويدركون جيداً أن العقوبات الغربية في ظرف ما يمكن أن تعرقل التدفق الحر للدولارات، كما تساورهم الشكوك مع غيرهم حول قابلية بقاء الدولار كعملة عالمية مهيمنة على المدى الطويل. كان الرئيس شي صريحاً خلال زيارته للرياض بدعوة قادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى التعامل مع بورصة شنغهاي واستخدام اليوان الصيني بدلاً من الدولار، إن فكّ الارتباط بالدولار، وإن لم يكن وشيكاً، إلا أنه أصبح في الأجواء وبات موضوعاً للنقاش بشكل متزايد في عواصم الشرق الأوسط وآسيا.

هذه الشراكة الثنائية المزدهرة بين السعودية والصين، والتي تشمل عدة مجالات حيوية، إلى أيّ مدى يمكن أن تتوسع وتتخذ أبعاداً أمنية أكبر؟ بمعنى آخر، هل ثمّة حدّ معيّن للتعاون الصيني - السعودي إذا ما تمّ تجاوزه فإنه يعدّ استفزازاً للولايات المتحدة؟

تقدّر المملكة علاقاتها مع الصين، لكنها تدرك حدودها جيداً، إنها علاقات تجارية بالدرجة الأولى، وهي تدور حول النفط، وهناك القليل من التعاون الاستراتيجي بين البلدين، لن تحلّ بكين محل واشنطن في نظرة الرياض للعالم، حتى لو مهما تعثرت العلاقات الأميركية السعودية في أي ظرف من الظروف.

لكن لماذا علينا أن نستبعد هذا المسار بالنسبة إلى الصين، فهناك العديد من العلاقات والتحالفات العالمية، على الصعيد الثنائي، بدأت بهذه الطريقة ثم توسعت إلى مجالات أخرى، وبالتحديد بين الولايات المتحدة والسعودية، كانت البداية من النفط، إذ يدين اكتشاف النفط السعودي للشركات الأميركية، وتوسعت العلاقات بين واشنطن والرياض لتصبح في جوهرها علاقات أمنية وتحالفاً استراتيجياً يربو على مدى قرابة الثمانين عاماً.

في السنوات الأخيرة، زادت الصين البصمة الأمنية في منطقة الخليج وحولها: أرسلت القوات البحرية الصينية إلى خليج عدن (لمكافحة القرصنة البحرية)؛ زارت السفن الصينية موانئ الخليج. افتُتحت قاعدة دعم بحرية وجوية في جيبوتي، أول قاعدة للصين خارج حدودها. تولت الصين إدارة ميناء غوادر في باكستان، وأجرت مناورات عسكرية مشتركة مع إيران وروسيا كما أجرت مناورات عسكرية في تشرين الثاني 2019 مع السعودية.

في العام 2021، ذكرت شبكة «سي إن إن» أن بكين تدعم جهود إنتاج الصواريخ الباليستية المحلية في السعودية، وهو مثال على ذلك. أيضاً، في بعض المجالات المتخصصة، مثل الطائرات المسلحة بدون طيار، قام الصينيون بمبيعات لتطوير أسلحة السعودية، وسدّ الثغرات التي اختارت الولايات المتحدة عدم سدّها للرياض.

لدى واشنطن مخاوف كبيرة بشأن الجوانب الدفاعية والأمنية للعلاقة الصينية - السعودية، وبحسب ما نقل جوناثان بانيكوف، مدير مبادرة سكوكروفت الأمنية للشرق الأوسط في برنامج الشرق الأوسط التابع لمجلس المحيط الأطلسي، لقناة «الجزيرة»: «التحدّي الذي تواجهه الولايات المتحدة، في ما يتعلّق بالعلاقة الصينية - السعودية، هو أن يكون أسهل في التعامل معها من منظور الرياض». «إنها تنظر إلى الصين على أنها مسّتة سياسياً، وتمتنع عن إلقاء محاضرات على الرياض حول قضايا مثل حقوق الإنسان ولا تفرض قيوداً مرهقة على المستخدم النهائي على المعدات العسكرية».

مع ذلك، من غير المرجح أن تتحول الرياض الآن أو في المستقبل القريب، إلى الصين كبديل عسكري للولايات المتحدة بصفتها الضامن الدفاعي للسعودية، إذ بالرغم من مواردها، لا تزال المملكة تعتمد بشدة على الولايات المتحدة، والحديث عن احتمال خروج أميركي من الخليج مبالغ فيه، كما أن مثل هذا الاحتمال سيشكل تهديداً كبيراً لأمن المملكة، إذ لا يزال نظام الدفاع الجوي السعودي غير قادر على الدفاع عن أراضي البلاد من الهجمات المعادية، على غرار ما حصل في بقيق في أيلول 2019، والأولى من ذلك، يفتقر هذا النظام إلى القدرة الأحادية لحماية الممرات البحرية الحيوية للاقتصاد السعودي.

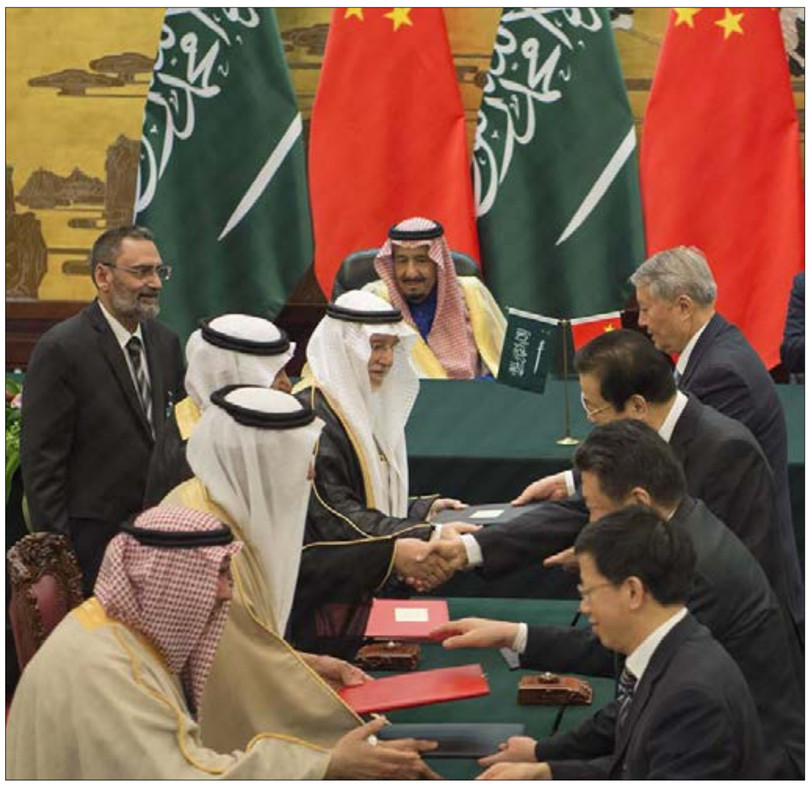

وينقل غوردون غراي، السفير الأميركي السابق لدى تونس، في مقابلة مع «الجزيرة»: «نظراً إلى أن الجيش السعودي يعتمد بشدة على المساعدة الأميركية، والتدريب، وقطع الغيار، فسيكون من الهزيمة الذاتية للسعوديين أن يتطلّعوا إلى الصين لتحلّ محل الولايات المتحدة في هذا المجال».

يدرك القادة السعوديون أن الصين لا تمتلك القدرات اللازمة لتوفير بديل موثوق به للمظلة الأمنية للولايات المتحدة في الخليج أو الشرق الأوسط الأوسع، وبالتأكيد فإنهم غير مستعدين بأي حال من الأحوال للمخاطرة بأمنهم، وفي نبرة لا تخلو من التهكم والتحريض يقول السفير غراي إن «الأصول العسكرية الأميركية في الخليج ستساعد في الدفاع عن المملكة العربية السعودية إذا ما تحقّق سيناريو الكابوس - هجوم تقليدي من إيران، أول مكالمة هاتفية سعودية ستكون مع القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM) وليس مع بكين».

أمر آخر، لا تريد الصين أن تحل محل الولايات المتحدة كضامن استراتيجي لأمن دول الخليج العربية، تمثل ساحة الخليج منطقة نائية بالنسبة إلى بكين لا تتمتع بالأولوية كما هي الحال في بحر الصين الجنوبي، ومع ذلك يمكن للصين أن تستفيد من المخاوف السعودية في ما يتعلق بحليفتها التقليدية الولايات المتحدة لدقّ إسفين بينهما وتحاول أن تملأ الفراغ وتوثيق علاقاتها مع الرياض على حساب الولايات المتحدة.

> لا مجال للمقارنة بين حجم الجيش الأميركي وحضوره في منطقة الخليج مع الحضور العسكري الصيني إذا ما وجد، باعتبار القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي هي أقرب إلى

> ينتاب السعوديين شعورٌ بالقلق من انكفاء الأميركيين عن الشرق الأوسط واحتمال تردّدهم في التدخّل في الأزمات في حال حدوثها

القرن الأفريقي منها إلى الخليج، بالإضافة إلى عمق العلاقات العسكرية والسياسية للأميركيين وقدرتهم على العمل بشكل مشترك مع الجيوش الصديقة، كل ذلك يفوق قدرة الصين على المنافسة، على الأقل على المدى القريب والمتوسط.

ينتاب السعوديين شعورٌ بالقلق من انكفاء الأميركيين عن الشرق الأوسط واحتمال ترددهم في التدخل في الأزمات في حال حدوثها. ولتفادي هذا الانكشاف ولتضييق نطاق المخاطر، تعمل الرياض على مسارات متوازية: تعزيز قدراتها العسكرية المستقلة وتنويع العلاقات الاقتصادية والعسكرية بقوة مع اللاعبين الخارجيين الرئيسيين. ولتعويض تراجع الدعم الأمني الأميركي على المدى القريب، ستسعى السعودية بشكل متزايد إلى تعزيز العلاقات الدفاعية مع الدول الأوروبية، بالإضافة إلى الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وحتى تركيا. وتأمل أن يتمكن هؤلاء الشركاء الآخرون من ضخ استثمارات كبيرة في صناعة الأسلحة السعودية المتنامية. في النهاية، قد تميل المملكة أيضاً إلى تعميق علاقاتها الدفاعية مع الصين وتوسيع برنامج الصواريخ الباليستية الذي تطوّره بمساعدة بكين.

من الواضح أن منظومة التحالفات القائمة التي تربط المملكة بالقوى الدولية لم تعد على حالها كما كانت في السابق، لقد رأينا أن العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة لم تعد جيدة، لدرجة أن واشنطن كررت عزمها على «إعادة تقييم» العلاقات مع العائلة المالكة السعودية، ولا سيما بعد انخفاض حصص إنتاج «أوبك+» بعد الحرب في أوكرانيا والتي، وفقاً لجو بايدن، تعود بالفائدة على روسيا فلاديمير بوتين، بينما دخلت علاقات المملكة مع الصين منعطفاً جديداً وباتت أكثر سياسية واستراتيجية في السنوات الأخيرة.

يمكن تفسير هذا التغيير التدريجي البطيء في السياسة، في دول الخليج العربية عموماً وفي المملكة خصوصاً، من خلال أكثر من عامل: وصول جيل من القادة إلى السلطة مدفوعين برؤية طموحة لبلدهم ومدركين تماماً للتوازنات المستجدة على الساحة الدولية، فقبضة الغرب تتراخى فيما ترتفع أسهم الشرق.

أخيراً، بقدر ما تؤشر زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ، بعيداً عن التفاصيل، إلى الرياض، والقمم الثلاث التي شارك فيها، على رغبة المملكة بتظهير صورتها كقوة صاعدة وفاعلة على الساحتين الإقليمية والدولية، فهي تظهر كذلك حرص ولي العهد السعودي محمد بن سلمان على عدم وضع كل بيضه في سلّة جهة دولية واحدة، وأن بلاده سوف تنتهج سياسة خارجية متعددة الأبعاد والعمل على تنويع الاقتصاد السعودي، والأهم من ذلك كله السعي إلى استعادة الحظوة عند الأميركيين من خلال تذكيرهم بأن المملكة لديها أصدقاء أقوياء يمكن أن تتحوّل إليهم في عالم يتّجه بشكل متزايد ليكون متعدد الأقطاب.

* أستاذ السياسات الدولية في الجامعة اللبنانية

على الغلاف

منذ «حفلة الصواريخ» الاخيرة التي استهدفت دولة الاحتلال من اتّجاهات متعدّدة ردّاً على انتهاكاتها في المسجد الاقصى والقدس، يتصدّر عنوان «الحرب متعدّدة الجبهات»

قائمة الاهتمامات في إسرائيل، طارحاً الكثير من علامات الاستفهام التي لم تجد إجابة شافية إلى الآن. صحيحٌ أن هذا السيناريو يهجس منذ زمن داخل الكيان، دافعاً بعدد من

قادته إلى إعداد خطط واقتراحات لمواجهة إمكانية تحقّقه. إلّا أن ما جرى في الاسابيع الماضية افهم تل أبيب بأن المواجهة الشاملة لم تَعُد مجرّد احتمال بعيد. وإنّما باتت خطراً

داهماً. بل وواقفاً خلف الباب، في وقت لا تزال فيه جاهزية العدو قاصرة عن التعامل مع هكذا تحوّلات. قصورٌ يمكن على ضوئه، إلى جانب الاستعدادات العالية والنوعية التي

يُظهرها محور المقاومة، وتحفّزه لافتتاح فصل جديد من الصراع مع العدو عنوانه التحام الساحات لا تكاملها فقط. التنبّؤ بأن الجولة الكبرى القادمة، التي يتصرّف الجميع

على أنها آتية حتماً، لن تكون بحال من الاحوال مناظرة لكلّ ما سبقها، وأن ما ستفرزه من نتائج لن يقلّ عن أن يكون ذا طابع تأسيسي ومصيري في مسار معركة تحرير فلسطين

حرب الجبهات المتعدّدة

إسرائيل ترقب الأيّام السوداء

علي حيدر

يكشف الاداء السياسي والميداني للعدو، وكذلك مواقفه، انه يتعامل بكامل الجدّية مع حقيقة دخول المنطقة طوراً جديداً

منها أن تتدحرج إلى جولة قتال واسعة، إلّا لتفوّقها أيضاً. وفرضت هذه العمليات واقعاً أمنياً ضاغطاً على المؤسّستَين السياسية والأمنية في دولة الاحتلال، وعمّقت حالة الارتباك والتجاذب داخل قيادته، وخصوصاً أن أيّ خطأ في التقدير قد يقود إلى حرب شاملة لا تستثني أيّاً من جبهات الداخل أو الخارج. على أن هذه الحرب لم تبدأ تُهيّئ في داخل إسرائيل مع اشتعال «حفلة الصواريخ» تلك فحسب، بل إن هذه الأخيرة مثّلت ترجمة متواضعة لسيناريو حاضر لدى قيادة الاحتلال منذ سنوات. ولعلّ منارة «مركبات النار» التي كانت مفترضة في عام 2021 بهدف محاكاة خوض إسرائيل معركة متعدّدة الجبهات، وتمّ تأجيلها في حينه إلى العام التالي بسبب معركة «سيف القدس»، أنبأت بأن ذلك السيناريو كان مطروحاً على الطاولة منذ ما قبل معركة رمضان 2021، وإن جيش العدو لا يتعامل معه بوصفه أحد السيناريوات المحتملة، بل باعتباره سيناريو مرجعيًا ومرجّحاً تحقّقه، يتمّ في ضوئه تطوير جهوزية الجيش القتالية.

وفق التقديرات الإسرائيلية، قطعت إيران أشواطاً مهمّة في خطّة فرض طوق متنوّع من الصواريخ والمسيّرات والوسائل القتالية المتطوّرة حول إسرائيل، بما يحوّل الأخيرة من شمالها إلى جنوبها إلى ساحة قتال حقيقية. ونتيجة ذلك، يعيش كيان العدو هاجساً بأن يجد نفسه في قلب مواجهة قاسية تشمل في آنٍ كلّاً من لبنان وسوريا والعراق واليمن، وصولاً إلى قطاع غزة والضفة الغربية، وخصوصاً من من المتوقّع، والحال هذه، أن تتعرّض الجبهة الداخلية لدمار باهجام لم تشهدها طوال تاريخها. وأدّت تلك التقديرات إلى رفع منسوب المخاوف في مؤسّسة القرار الإسرائيلية، من أن تتدحرج أيّ حادثة موضعية إلى مواجهة كبرى، لتبدو جميع أطراف الصراع في المنطقة، في نهاية المطاف، كما لو أنها تسير على حافّة التصادم الكبير، الذي تحرص على تجنّبه، في هذه المرحلة على الأقلّ.

وممّا يجعل الصورة أكثر قتامةً بالنسبة إلى إسرائيل، هو أن هذا السيناريو (أي الحرب المتعدّدة الجبهات)، بما يحمله من مخاطر عسكرية واستراتيجية، ترتفع احتمالات تحقّقه في الوقت الذي يتفكّك، وعلاقات إيران بالصين وروسيا تتعمّق، والأزمة في علاقتنا بالولايات المتحدة عميقة»، ليخلص إلى أن «كلّ الاستراتيجيا التي بناها نتنياهو انهارت». لكن ما لم يقله المسؤول الإسرائيلي السابق هو أن الخطر المحدق بإسرائيل، لا ينبع فقط من فشل الخيارات والرهانات السابقة، بل أيضاً من الواقع الذي لا يفتأ يتشكّل في ضوء ذلك الانهيار.

صحيح أن أزيز الصواريخ وهدير الطائرات خفّتا على أكثر من جبهة، إلّا أن رسائل عملية عدوّ وما أعقبها من صليات صاروخية من لبنان وسوريا وغزة على إسرائيل، لا تزال تتردّد لدى جهات التقدير والقرار، في وقت تستمرّ فيه حالة الاشتباك المتصاعدة في الضفة الغربية في الضغط على قيادة الاحتلال، الذي فشل حتى الآن في وضع حدّ لهذا المسلسل، على رغم كثرة أساليب الترهيب والعقاب الجماعي التي لجأ إليها. وفي العمق، تَنظر مؤسّسات العدو إلى التطوّرات الأمنية التي شهدتها الأسابيع الأخيرة، على أنها عنوان لمرحلة جديدة، شديدة التداخل والتعقيد، ومغايرة تماماً لما ألِفته في المناورات التي حاكت سيناريوات كهذه. ولعلّ المحدّد الرئيس لهذه المرحلة، هو أنه في حال اتّخاذ إسرائيل قراراً بردّ يتناسب مع حجم

المخاطر الماثلة أمامها، فستجد نفسها في قلب معركة متعدّدة الجبهات، تتخوّف منها وتحرص على تجنّبها؛ وفي حال امتناعها عن ذلك تكون قد سلّمت بتآكل قوة ردعها.

وفي إقرار هو الأكثر صراحة بذلك الواقع، أكد وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، في إحاطة أمنية، أمس، مع المراسلين العسكريين، أن إسرائيل باتت «في نهاية عصر المواجهات المحدودة»، وأنها بهذا تدخل «حقبة أمنية جديدة فيها تهديد حقيقي (لها) في جميع الساحات في الوقت نفسه». وإذ يؤشّر تصريح غالانت إلى تبلور صورة وضع استراتيجي، مغايرة لما كان راسخاً في وعي الجهات المختصّة، فهي تنبئ بأن جهات القرار باتت أكثر حذراً لدى دراسة خياراتها، تجنّباً للسيناريو الذي بات يُنظر إليه كما لو أنه «يوم القيامة». ولعلّ غالانت أجمل التحوّل المفاهيمي لدى قيادة المؤسسة العسكرية، ومن ورائها المؤسسة السياسية، بالقول «لقد عملنا لسنوات على افتراض أنه يمكن عقد صراعات محدودة، لكن هذه ظاهرة أخذة في الاختفاء. اليوم، هناك ظاهرة ملحوظة عنوانها توحيد الساحات». ظاهرة تفرض على القيادة الإسرائيلية التي باتت تتبنّى التقدير المُشار إليه رسمياً، تعديل خططها العسكرية ورفع مستوى الجهوزية لديها، وتلافي التقدير الخاطئ، وخاصة أن الطرف المقابل يستند إلى قدرات راسخة وتطوّرة ومتصاعدة، وهو ما عبّر عنه غالانت بالقول إن إيران هي «القوة الدافعة»، عبر توفير «الموارد والأيديولوجيا والمعرفة والتدريب لوكلائها»، مضيفاً أن «الاعتماد المتزايد لجميع الأنظمة على إيران يجعلها تمدّ الحدود أمامنا وتجرّنا أكثر» على إسرائيل.

هكذا، وجدت إسرائيل أن جملة مفاهيم وتقديرات لطالما شكّلت ركيزة أساسية في المعادلات المطموع في إرسائها في أكثر من ساحة، باتت غير ذات صلة، وأن ما كان يُفترض أنه مستقرّ بدأ يهتزّ ويكاد يتداعى، عابراً مرحلة انتقالية في اتّجاه بلورة خيارات عملياتية أكثر دراماتيكية. وحول هذه النقطة بالذات، جاء كلام الأمين العام لـ«حزب الله»، السيد حسن نصر الله، واضحاً في خطابه الأخير بمناسبة «يوم القدس العالمي»، حيث حذّر العدو من «انتهاج سياسة الاستفراد بساحة من الساحات... انطلاقاً من تقدير بأن شعوب المنطقة ودولها لا تريد الذهاب إلى حرب»، متوجّهاً إليه بالقول إن «هذه لعبة خطرة، ولن تستطيع دائماً الإمساك بأطرافها وخيوطها»، منبّهاً إلى أن بعض خطوات الاحتلال وحساباته قد تجرّ المنطقة إلى «حرب كبرى»، ستكون بالضرورة «متعدّدة الجبهات». وعلى خلفية تعاظم تلك المخاطر، عقد المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر جلسة نقاش حول التهديد الآتي من لبنان وسوريا، تعمّد رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أن يكون متزامناً مع ذكرى «الهولوكوست»، و«بحضور كلّ القيادة الأمنية في إسرائيل، بهدف توجيه رسالة قوّة»، بحسب قناة «كان» العبرية. وذكرت تقارير أخرى أن الجلسة ناقشت سيناريو التصعيد على الجبهة الشمالية، نتيجة تصعيد محتمَل في غزة، بحسب تقديرات المؤسّسة الأمنية والعسكرية.

بالنتيجة، تكشف مواقف قيادة العدو، ومعها أداؤها السياسي والميداني، أنها تتعامل بكامل الجدّية مع حقيقة دخول المنطقة طوراً جديداً، باتت معه فرضية المعركة المتعدّدة الجبهات أكثر حضوراً على طاولة التقدير والقرار، دافعةً إسرائيل إلى بحث خياراتها الممكنة إزاءها، وخصوصاً أن محطّات متعدّدة سابقةً أظهرت إدراك تل أبيب العميق لقصور جاهزيتها عن خوض معركة بهذا الحجم بكامل الفعالية والجدوى المطلوبَتين. ومن هنا، يُفهم انضباط الاحتلال في الجولة الأحدث، وانصباب تركيزه على تحييد «حزب الله»، من للدخول في دوّامة ردّ وردّ مضادّ، ترتفع معها احتمالات التدحرج نحو مواجهة شاملة. وإذا دلّ ذلك على شيء، فإنّما على الدور الرادع الملموس الذي بات يلعبه تكامل الجبهات، وتوفيره مظلّة إقليمية لحركة المقاومة في فلسطين، نجحت حتى الآن في إمداد الأخيرة بعناصر القدرة، بما تسمح به الظروف اللوجستية والميدانية. أيضاً، يكشف ما تقدّم عن المستوى الذي بلغه محور المقاومة في عملية تعزيز قدراته وتحصين ساحاته، منبئاً بقفزة جديدة في معادلات القوة التي تتفاعل مع سياقات دولية وداخلية في كيان العدو، تؤشّر بمجملها إلى المسار الانحداري المتسارع الذي يواجهه الكيان.

مع ذلك، فإن تحقّق سيناريو الجبهات المتعدّدة مرهون بمجموعة عوامل، من ضمنها في هذه المرحلة، إمكانية خطأ العدو في تقدير نتيجة خطواته العدوانية، والتي ستجعله كمَن يدوس لغماً إقليمياً سينفجر بجبهته الداخلية وبمصالح راعيه الأميركي في المنطقة.

غزة تدعّم استعدادتها: هذه فرصتنا الكبرى

غزة - رجب المدهون

لأوّل مرّة في تاريخ الصراع مع العدو، ترى فصائل المقاومة الفلسطينية أنها أمام فرصة سانحة كبرى لتوجيه ضربات ذات طابع استراتيجي لدولة الاحتلال، وبعدما تمّ تفعيل 4 جبهات فلسطينية في مواجهة إسرائيل خلال السنوات الماضية، تتطلّع الفصائل، اليوم، إلى المشاركة في معركة متعدّدة الجبهات مع قوى محور المقاومة، يُنظر إليها على أنها ستكون مفصلية في مسار المواجهة. وبحسب مصدر في المقاومة الفلسطينية تحدّث إلى «الأخبار»، فقد «تابعت المقاومة، خلال العامين الماضيَين، التدريبات المكثّفة التي أجراها جيش الاحتلال تحت عنوان الحرب المتعدّدة الجبهات». وبكشف المصدر أنه «باتت هناك قناعة لدى جميع الأجنحة العسكرية للفصائل بضرورة التحرّك بشكل منسّق داخلياً على مستوى الجبهات الفلسطينية، والاستعداد لتطوير هذا الأمر لتشكيل جبهات جديدة، والتكاتف مع محور المقاومة لتفعيل الساحات المختلفة، وعدم السماح للاحتلال بالتفرّد بواحدة دون أخرى».

وكانت أجمعت الفصائل الفلسطينية، خلال سلسلة لقاءات سياسية وأخرى عسكرية شهدها العامان الماضيان، على ضرورة توحيد الجهود العسكرية، وتدعيم جبهة الضفة الغربية خصوصاً، مع إفساح المجال لتطوير العمل المقاوم فيها، و«منع العدو من نقل المعركة دائماً إلى قطاع غزة لتهدئة الجبهات الأخرى»، بحسب المصدر نفسه، الذي يؤكّد «وجود غرفة عمليات مشتركة بين المقاومة الفلسطينية ومحور المقاومة، تنسّق التجهيزات للمواجهة القادمة مع الاحتلال». ويوضح أن «طريقة عمل المقاومة لم تَعُد كما في السابق، بل باتت مبنيّةً على أساس استراتيجيات جديدة»، جازماً أن «المعركة المتعدّدة الجبهات التي تعدّ لها المقاومة ستكون فارقة في تاريخ المواجهة مع العدو».

وتأتي هذه الاستعدادات في وقت استطاعت فيه المقاومة الفلسطينية، من خلال ربطها الساحات الداخلية بعضها ببعض وانخراطها في التجهّز للحرب الشاملة، ترسيخ معادلة جديدة مع العدو، عنوانها أن الاعتداء - بما يتجاوز الخطوط الحمر خصوصاً - على أيّ جبهة من جبهات المواجهة، سيفتح الباب على ردود متزامنة وعابرة للحدود لم تخبرها إسرائيل من قبل. وبحسب ما علمته «الأخبار»، فإن حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، واللتين خاضتا عدّة حروب مع الاحتلال في العامَين الماضيين، جدّدتا تفاهماتهما على «المواجهة المشتركة، وعدم السماح للعدو بالتفرّد بفصيل أو جبهة، والتنسيق مع محور المقاومة خلال الفترة المقبلة ضمن استراتيجية إنهاك الاحتلال واستنزافه وتقليص خياراته في التحرّك ضدّ جبهات المقاومة».

من جهتها، رأت صحيفة «هآرتس» العبرية، في مقال الأسبوع الماضي، أن الجولة الأخيرة التي اشتركت فيها عدّة جبهات، هي نموذج إضافي من الاستراتيجية الطويلة الأمد لدى المقاومة في غزة ولبنان، والمستوحاة من إيران، والمتمثّلة في «إنهاك إسرائيل من خلال عملية استنزاف حتى الدمار»، مضيفة «أننا الآن، نواجه عاصفة مثالية محتملة، كانت وكالات الاستخبارات الإسرائيلية تحذّر منها منذ شهور». وتابعت الصحيفة أن «إسرائيل تواجه جهات تسعى إلى جرّها نحو حرب متعدّدة الجبهات على طول حدودها».

الاعتداء على أيّ جبهة من جبهات المواجهة، سيفتح الباب على ردود متزامنة وعابرة للحدود (أ ف ب)

«بروفة» رمضان الاستثنائيّة

محور المقاومة للعدوّ: الآن بدأ «الجدّ»

حسين الأمين

خلال شهر رمضان هذا العام، شهدت فلسطين المحتلة، و«منطقة الطوق»، ما يشبه «بروفة» لحرب متعدّدة الساحات، من الممكن أن تشتعل في أيّ وقت، حيث قد تبدأ بشكل واضح ومعروف، من دون أن يستطيع أحد ضبط مسارها وسقفها ضبطاً كاملاً. ولذا، يحاول الجميع تجنّبها اليوم، في مسعى لكسب مزيد من الوقت، يتيح استكمال استعدادات ما، أو انتظاراً لتغيّر ظروف محلّية وخارجية. ومع أن رمضان 2023 لم يشهد حرباً، كتلك التي شهدها رمضان 2021 (معركة «سيف القدس»)، إلا أن «بروفة» السنة الحالية كانت أوسع جغرافياً، وأكثر دلالة، حول ما سيكون عليه شكل المعارك المقبلة بين المقاومة والعدو الإسرائيلي. هذه المرّة، كان عنوان التصعيد متعدّد الساحات، هو اعتداءات من أيام الصوم، خلال العامين الفائتَين والعام الجاري، كان لا بدّ من أن يؤدّي إلى تصعيد ما، نتيجة الاعتبارات اليهودية المتعلّقة باقتحام المستوطنين الأقصى خلال الأعياد من جهة، وإصرار الفلسطينيين على الرباط والاعتكاف فيه خلال رمضان من جهة أخرى.

على طرفَي الصراع، في تل أبيب وواشنطن، وفي عواصم محور المقاومة من غزة إلى بيروت ودمشق وطهران، وفي عواصم إقليمية أخرى تشتغل عادة على خطوط التهدئة وتحقيق «التسويات»، كان الجميع - قبل رمضان بعدّون العدّة لما سيشهده الشهر من أحداث واحتمالات تدهور. وبعيداً عن الخوض في تفاصيل الأحداث التي وقعت خلال الأسابيع الماضية، وكيفية تفاعلها وتطوّرها، فإن الخلاصة التي خرج بها العدو من أسبوع واحد تقريباً من التصعيد، هي أن المعركة المقبلة ستكون متعدّدة الجبهات، وأن أعداءه في محور المقاومة أعدّوا للمعركة جيّداً، ونظّموا آليات مختلفة ومتقدّمة للتعاون والتنسيق في ما بينهم. هذه الخلاصة، التي كان الاحتلال قد توصّل إليها سابقاً، لكنه لمسها لمس اليد في رمضان، عقّدت حساباته، وضيّقت هوامش التحرّك لديه، ودفعته إلى ترجيح ما يمكن تسميته بـ«التعقّل»، في قراءة التطورات وتحديد المسارات والسقوف والتوقيت، وغيرها من العوامل الحاسمة في أيّ تصعيد عسكري، وأبعدته عن مجرّد التفكير بخيارات عدوانية، كان قد اعتادها على مرّ سنوات طويلة من عمر الكيان.

مفارقة 2006 - 2023: من لبنان وسوريا وغزة... إلى بساتين الموز!

قبل وقوع عملية الأسر في جنوب لبنان في 12 تموز 2006، كان موضوع سوريا قد طُرح على الطاولة في تل أبيب. يورد الكاتبان الإسرائيليان، عوفر شيلح ويؤاف ليمور، في كتابهما «أسرى في لبنان: الحقيقة عن حرب لبنان الثانية» (2011)، أنه قبل ستة أيام من عملية الأسر، أي في 6 تمّوز، التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية حينها، إيهود أولمرت، عضو «الكنيست» آنذاك، أفيغدور ليبرمان (رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» المعارض)، الذي اقترح على رئيس الحكومة ما يأتي: «يجب تصفية خالد مشعل في دمشق»! فردّ أولمرت: «لكن السوريين قد يقومون بأعمال صاخبة». لم يعنِ ذلك لليبرمان الكثير، إذ قال: «فليصخبوا كما يشاؤون، فمنذ أيام والوضع هنا مشبعٌ بالفوضى، وبإمكانك أن تستغلّ هذه الحالة من أجل فرض النظام، فتقوم باعمال قصف في سوريا، وتتعرّض لحزب الله ولبنان (...) وبعد ثلاثة أيام سيُصاب العالم بالهلع، وسيطلب منّا وقف إطلاق النار. وستكون الصدمة كبيرة جداً إلى درجة تجعل حماس تُصاب بالهلع وتعيد إلينا جلعاد شاليط». حالة «الفوضى» التي تحدّث عنها ليبرمان، كان يقصد بها ما تبع أسر المقاومة الفلسطينية في غزة، الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، في 25 حزيران 2006، وهو أراد من خلال تناولها حضّ الحكومة على اتّخاذ قرار بضرب سوريا ولبنان، بالإضافة إلى غزة التي كانت أصلاً طائرات العدو تدكّها رداً على عملية الأسر، في ما عُرف بحملة «أمطار الصيف»، التي استمرّت عملياً ثلاثة أشهر، وأدّت إلى استشهاد 277 فلسطينياً... كلّ ذلك ردّاً على هجوم لا علاقة لسوريا ولا لـ«حزب الله» ولبنان به، ولكن ليبرمان، الذي صار في ما بعد وزيراً للأمن لمدّة عامَين، أراد تصفية حسابات إسرائيل مع سوريا ولبنان وغزة مرة واحدة!

في نيسان 2023، أطلقت على الأراضي المحتلّة عدّة رشقات صاروخية من غزة ومن جنوب لبنان ومن الجنوب السوري، فيما كان ثمّة من يحاول إطلاق صواريخ من سيناء في مصر، ولم ينجح. وسبق «حفلة الصواريخ» تلك، انطلاق مسيّرة من سوريا، ادّعى العدو أنها إيرانية، في اتجاه الأراضي المحتلّة، حيث أسقطتها القوات الإسرائيلية فوق بحيرة طبريا. وقبل كلّ ذلك، في آذار، اخترق شخص الحدود مع فلسطين المحتلة، من لبنان، من دون أن يتمكّن العدو من اكتشافه، وقطع ما يقرب من 100 كلم في عمق الأراضي المحتلّة، وقام بزرع عبوة ناسفة عند مفترق بلدة مجدو قرب حيفا، بحسب رواية العدو. وخلال الأيام الأخيرة، بدا كأن المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية توجّه اتهاماً مباشراً لـ«حزب الله» بالمسؤولية عن العملية. وعلى ضوء اجتماع كلّ تلك الأحداث، التي تجيد قراءتها المؤسّسة الأمنية في تل أبيب، ووضعها في سياقها الذي تفهمه جيداً، تجاوز رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، خلافه الحادّ مع وزير الأمن، يؤاف غالانت، ودعا إلى عقد جلسة عاجلة لـ«الكابينت» في نفس ليلة صواريخ جنوب لبنان. انعقدت الجلسة في مبنى «الكرياه»، وكان نتنياهو قد عقد قبلها سلسلة طويلة من الاجتماعات مع المسؤولين الأمنيين في الكيان. وبحسب التقارير الإعلامية الإسرائيلية، فإن المجتمعين في الجلسة انقسموا ما بين رأيَين، كلاهما أمنيّان مهنيّان بعيدان عن الحسابات السياسية، لكن المستوى السياسي هو من رجّح أحدهما على آخر. والرأيان هما: الأول، لرئيس «الموساد»، ديفيد برنياع، الذي اعتقد بضرورة تنفيذ هجمات واسعة ضدّ «حزب الله» في لبنان، انطلاقاً من اقتناع تكوّن لديه ولدى جهازه بأن المقاومة هناك سترَدّ في كلّ الأحوال على أيّ قصف إسرائيلي يكون ردّاً على صواريخ الجنوب. وبالتالي، من المفيد استغلال الفرصة لتحصيل صيد ثمين.

أمّا الثاني، فهو لرئيس هيئة الأركان، هرتسي هاليفي، الذي رأى أن المصلحة الإسرائيلية تكمن في إبعاد «حزب الله» عن الانخراط في أيّ تصعيد، وتحييده تماماً، وخصوصاً أن ثمّة اقتناعاً لدى هاليفي ولدى الجيش الذي يقوده، بأن الحزب غير معنيّ بالضرورة بالردّ إذا ما كان القصف موجّهاً بدقّة ضدّ مواقع مزعومة لـ«حماس» في جنوب لبنان.

في نهاية الجلسة، وبعد المداولات المُوسّعة، وتدخّل نتنياهو في التفاصيل، تقرّر الردّ بشكل مركّز على المنطقة التي انطلقت منها الصواريخ في سهل القليلة، مع تجنّب إيقاع أيّ إصابات، فكان استهداف بساتين الموز، بالإضافة إلى مواقع لـ«حماس» في قطاع غزة، من دون إيقاع إصابات أيضاً. وكلّ ذلك تحت سقف واحد: لا تريد أيّ نوع من المعارك متعدّدة الجبهات.

وزراء في مكان آخر

في جلسة «الكابينت» نفسها، حضر كلّ الوزراء المعنيين في الحكومة، مع المسؤولين في المؤسّسة الأمنية، ورئيس الحكومة. وبحسب الإعلام الإسرائيلي، فإن معظم الوزراء الذين شاركوا في الجلسة، تبيّنت لديهم ثغرات كبيرة في معرفة الساحة اللبنانية وظروفها وتعقيداتها. ولم يتجرّأ أحد من هؤلاء - على تطرّفهم - على طرح أيّ مقترحات متطرّفة، في درس الردّ على صواريخ جنوب لبنان بشكل خاص. ووفقاً للتقارير الإسرائيلية، فإن «الوزراء انشغلوا بأمر واحد فقط هو الخطّة القضائية»، بدل الاهتمام بالتحدّيات الأمنية الداهمة، وهذا، طبق إعلام العدو، «سبب جدّي للقلق». ولذا، فإن المسؤولين الأمنيين عبّروا عن تفاجئهم بأداء الوزراء خلال الجلسة، واعتبروا أن «هذا خطير جداً عند استحقاق اتخاذ قرارات مصيرية جدّاً»، سيكون هؤلاء الوزراء جزءاً من صنعها.

رأى رئيس «الموساد»، ضرورة تنفيذ هجمات واسعة ضدّ «حزب الله» في لبنان ردّاً على الصواريخ

على الغلاف

عن شيء لم تألفه إسرائيل منذ عقود... كيف تصدّ كلّ هذه النيران؟

يوسف فارس

تَحضر الفرضيّات، وتغيب أدوات القياس الدقيقة التي يمكن من خلالها تحديد قدرة جيش الاحتلال على القتال على جبهتَين أو ثلاث في ذات الآن، وذلك بالنظر إلى أن حرب تشرين 1973 هي الوحيدة التي حرَب فيها العدو القتال على الجبهتَين السورية والمصرية معاً، وهي حربٌ تغاير تلك المرتقبة، لجهة نوعية الجيوش وطريقة القتال، فضلاً عن اعتبارات كبرى ذات صلة بمبرّرات القتال وأهدافه. اليوم، تُدرك إسرائيل أن نقطة التعقيد، هي أن جنودها سيواجهون جيوشاً غير نظامية، في صورة زُمر قتالية هجينة، تُـزاوج في قتالها بين أبجديات وتقسيمات وتخصّصات الجيوش النظامية، وتكتيكات وأساليب حرب العصابات. الثابت الوحيد الذي لم يتغيّر منذ سبعينيات القرن الماضي إلى الألفية الجديدة، هو عقدة الجغرافيا التي كانت وستبقى أزمة لا طاقة لدى إسرائيل للقفز عنها؛ أمّا المتغيّر الأبرز، فهو أن تكتيك نقل المعركة إلى أرض الخصم، لتلافي تحدّي مشكلة الواقع الجغرافي الضيّق، صار من الماضي. ففيما يهدّد «حزب الله»، منذ سنوات، بعبور الجليل، قدّمت المقاومة في غزة عدّة نماذج عملية من ذلك الأسلوب في حرب عام 2014، حينما اقتحم مقاتلو «كتائب القسام» موقع «ناحل عوز» وقاعدة «زكيم البحرية» و«موقع الـ16»، واستطاعوا السيطرة على الميدان لمدّة كافية لتحقيق الأهداف المرجوّة، قبل أن ينسحبوا غانمين قطع سلاح ومتعلّقات للجنود الذين قتلوهم، فضلاً عن صور مدوّية على الصعيد المعنوي، لمقاتلَين يحملون أسلحة خفيفة، يقتلون جنوداً ويضربون آخرين بالأيدي وأعقاب البنادق، وسط صراخ وعويل يُسمع صداهما في المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية حتى اليوم.

بالعودة إلى نقمة الجغرافيا، فإن إسرائيل هي «دولة» صغيرة المساحة، تمتلك حدوداً طويلة جدّاً؛ فحدودها مع الأردن تبلغ 360 كيلومتراً، ومع مصر 212 كيلومتراً، ومع سوريا 79 كم، ومع لبنان 70 كم، ومع غزة 13 كيلومتراً جنوباً، و40 كيلومتراً شرقاً، في ما يناهز بمجموعه 774 كيلومتراً، لا تتناسب مع صغر مساحة «الدولة». أمّا الشكل الطولي لتلك الجغرافيا، فيمتدّ من الشمال إلى الجنوب على 430 كم، بعرض يراوح في الشمال ما بين 51 - 70 كم، وفي الوسط ما بين 72 - 95 كم عند القدس، وخاصرة هي الأكبر طوال الخارطة تصل إلى 117 كم من رفح وخانيونس (جنوب) في قطاع غزة وحتى البحر الميت. هذه المعطيات تعني، بالفهم العسكري البسيط، أنه لا عمق يعطي أيّ امتياز للمناورة، في حين يمتلك الخصوم المحيطون بتلك الحدود من كلّ جانب، امتياز التقسيم بالنار، وفق ما أكّده باحث عسكري من المقاومة، موضحاً في حديثه إلى «الأخبار»، أن «مشكلة/ امتياز انعدام العمق الجغرافي، وضيق الخاصرة، هي العامل الذي جعل نقل المعركة إلى أرض الخصم، عماد كلّ الحروب الخارجية التي خاضها الاحتلال»، مبيّناً أنه «بالمعنى العسكري، فإن تركيز النار، أي إطلاق الصواريخ الكثيفة، على خطّ عرضي محدّد من جبهات عدة، سيسهم في كسر التواصل الجغرافي بين شمال الكيان وجنوبه، فضلاً عن أن تنفيذ عملية إبرار من حدود القطاع حتى وإنْ في مساحة ضيقة، سيسهم في زيادة تشتيت واستنفار قوات الجيش، في وقت يعطي فيه الأخير الأولوية لجبهات أكثر خطورة واستنفاراً».

> **اليوم، وبعد أن تجاوز قطار المقاومة في الضفة الغربية مرحلة البدايات، فإن حسابات العدو تزداد تعقيداً**

وبالنسبة إلى الحدود الطويلة مع قطاع غزة، تُقدّم حرب عام 2014 معطيات لافتة عن قدر الإشغال الذي تفرضه «خاصرة المقاومة الأضعف»، وفق تقدير جيش الاحتلال في «خطّة جدعون» التي وضعها رئيس الأركان الأسبق، غادي آيزنكوت، في عام 2018. في تلك الحرب، عمد العدو إلى تنفيذ هجوم جبهي على طول حدود القطاع، اضطرّ معه إلى الزجّ بأربعة ألوية مدرّعات هي: «اللواء 401» المسلّح بدبابات «مركافا 4 باز» المزوّدة بنظام «تروفي» المضادّ للصواريخ المضادّة للدروع، «اللواء 188»، «اللواء 7»، و«اللواء 460». كما زجّ بخمسة ألوية مشاة نظامية هي: «لواء المظليين»، «النحال»، «غولاني» و«اللواء 828»، إضافة إلى قيادة المنطقة الجنوبية وسلاح الجو ومنظومات الدفاع الجوي وسلاح البحرية وسلاح الهندسة القتالية، التي عملت ضمنها وحدة «يهلوم» المختصّة بتدمير الأنفاق. كذلك، انخرطت في المواجهة الوحدات الخاصة التي نفّذت «سرية هيئة الأركان»، «شيطط 13»، «وحدة شلداغ»، «وحدة 669»، «ماجلان»، «ريمون»، «عوكتس»، «دوفدوفان»، «الكتيبة 569»، «وحدة إيغوز»، وسلاح المدفعية، بالإضافة إلى الوحدة الخاصة بتشغيل طائرات الاستطلاع من نوع «راكب السماء»، فيما وصل مجمل قوات الاحتياط التي تمّ استدعاؤها للخدمة في غزة إلى حوالي 86 ألف جندي.

صحيح أنه ليست ثمّة معادلة ثابتة لما يمكن أن تشغله كلّ جبهة في حال اندلعت حرب متزامنة، لأن لكلّ معركة خصوصيتها وطبيعتها، بمعنى أن معركة «سيف القدس»، التي اقتصر القتال فيها على القصف الجوّي، لم تتطلّب بكلّ تأكيد تعبئة ذلك العدد الهائل الذي اقتضته حرب عام 2014 وما تخلّلها من اجتياح برّي، إلّا أن سيناريو الحرب المتعدّدة الجبهات (غزة ولبنان وسوريا) يفترض عجزاً هائلاً في تعبئة قوات تلك المساحات الشاسعة، وتوفير ما تتطلّبه كلّ جبهة من جندي محترف ليؤمّن حاجاتها، ولا سيما أن أيّ تراكم للقوة لدى العدو يحتاج إلى إشغال قوات وقائية لا يمكن لها أن تترك مواقعها. في عام 2018، حين طرحت المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية، لأوّل مرّة، هاجس تلك الحرب، وركّز آيزنكوت حينها على ضرورة إعادة تأهيل الجندي الإسرائيلي لكي يكون جاهزاً لتحدّ كهذا، عقدت المقاومة في غزة، من جهتها، العديد من ورشات العمل والدراسات المهنية الموسّعة، لقياس مدى قدرتها من جهة، والاحتلال من جهة أخرى، على التعاطي مع هكذا فرصة (/تهديد). وبحسب ما ذكرته مصادر في المقاومة آنذاك، فإن منابع الفرص التي يضعها أعداء إسرائيل على الطاولة، تتجاوز الحدود التقليدية لدولة الاحتلال (الجولان ولبنان وغزة)، إلى خواصر لا تقلّ تأثيراً عنها كانت حتى عام 2021 خارج الحسابات الإسرائيلية، أهمّها الضفة الغربية والداخل المحتلّ. ثمّ اندلعت معركة «سيف القدس»، وقدّمت صورة مصغّرة لمدى التأثير الذي يمكن أن تشكّله مدن الداخل، مثبتةً أن نقطة الضعف تلك، إنْ استُغلّت في حدودها الدنيا، أي من دون العمل المسلّح، ستساهم بكلّ تأكيد في إحداث تصدّع قومي. وبالنظر إلى نسبة العرب المتواجدين في إسرائيل، والتي وصلت إلى 20% بواقع 1,808 مليون نسمة، منهم 300 ألف فلسطيني يسكنون مدينة القدس المحتلّة، و20 ألف سوري يسكنون هضبة الجولان، يَبرز بوضوح مستوى الخلل في تلك العقدة؛ إذ إن مستوطنات القطاع كان يقطنها 8000 مستوطن، يقوم على حمايتهم 3000 جندي، أي أن كلّ 2,5 مستوطن كانوا بحاجة إلى جندي لحراستهم.

ليست لغة معادلة ثابتة لما يمكن أن تشغله كلّ جبهة في حال اندلعت حرب متزامنة (أ ف ب)

ولا سيما إذا ما أُخذ في الاعتبار أن «انتفاضة السكاكين» في عام 2015، تطلّبت من الاحتلال الاستعانة بـ27 ألف جندي، بعدما كان قد اكتفى بـ11 ألفاً فقط لمواجهة انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000. وبالنظر أيضاً إلى أن عملية «كاسر الأمواج» التي بدأها العدو في أذار 2022، اقتضت نشر أكثر من 55 كتيبة، بالإضافة إلى 16 كتيبة من «حرس الحدود»، ثمّ تعزيز القوّات المنتشرة بمحاذاة الجدار الفاصل بأربع كتائب أخرى، وصولاً أخيراً إلى إشغال ما نسبته 60% من قوات جيش الاحتلال النظامية، أي ما يزيد عن 100 ألف جندي، مقسّمين بين الشرطة والجيش، يتّضح حجم العبء الواقع على المؤسّسة الأمنية والعسكرية في إسرائيل، مع التذكير هنا بأن واحداً من الأسباب التي دفعت العدو إلى الانسحاب من قطاع غزة، تمثّل في تلك العقدة؛ إذ إن مستوطنات القطاع كان يقطنها 8000 مستوطن، يقوم على حمايتهم 3000 جندي، أي أن كلّ 2,5 مستوطن كانوا بحاجة إلى جندي لحراستهم.

لم تكن الظروف البيئية داخل محور المقاومة قد نضجت عام 2018، حينما وضع جيش الاحتلال استراتيجيته لإعادة تأهيل الجيش لخوض حرب متعدّدة الجبهات. آنذاك، أميط اللثام عن «خطّة جدعون المحدثة»، والتي أريدَ من خلالها تطوير الأسس التي ينطلق منها جيش الاحتلال في تكتيكه العسكري خلال الحرب. وتمحورت الخطوط العريضة للخطّة، التي مثّل رئيس هيئة الأركان الأسبق غادي آيزنكوت عرّابها، حول الحرب المتعدّدة الجبهات، وإيران والقنبلة النووية، والفلسطينيين في غزة والضفة، وقيادة العمق، في ما يمثّل في مجمله تحدّيات ركّزت «جدعون» في معالجتها على تطوير شخصية وأداء «الفرد المقاتل».

في فهم آيزنكوت، الذي تحصّل على شهادات عليا في دراسة تجربة الحروب مع لبنان، فإن الجندي الإسرائيلي لا بدّ أن يخضع لإجراءات تأهيلية جديدة، لم تُذكر سابقاً في عقيدة الجيش، أهمّها الارتجال في المعركة، حتى لو كانت نتيجة ذلك الفشل، وإذ يخالف هذا التحديث الهيكلية التقليدية التي بُني عليها جيش الاحتلال، والتي تفرض على الجندي تقديم الاعتبارات الأمنية والسلامة على الهدف المنشود، فهو يخوّله قيادة اتّجاه المعركة بعيداً عن الخطّة التي وُضعت سلفاً لها، وهو ما اقتُرح في الواقع بعد تقييم عدّة حالات فشل تسبّب بها تقيُّد الجندي بخطة سابقة، تكون تطوّرات الأرض في المعركة قد خالفتها.

وفقاً لباحث في المقاومة، فإن آيزنكوت كان من أكثر قادة أركان جيش الاحتلال مهنية - لسخرية القدر، فإن هذا الرجل يجلس حالياً في ضفّة المعارضة لحكومة بنيامين نتنياهو -، وقد وضع هذا التحديث معتمداً على تراكمات المعارك التي خاضها الجيش الإسرائيلي على مدار التاريخ، إضافة إلى تجربة الجيش الأميركي في أفغانستان والعراق. وبموجب المقاربة الجديدة التي قدّمها لوظيفة الجندي، فقد كان من المفروض الاستغناء عن آلاف الجنود من قوائم الاحتياط، لأن المهمّ هو «الكتلة الكيفية لا العددية»، فضلاً عن تحويل الاستثمارات الكبيرة إلى بناء الجندي المحارب، لا مضاعفة الكتلة الكمّية، من مثل القوات النظامية، وقوات الاحتياط القوية المدرّبة.

العنوان الثاني المهمّ من «خطّة جدعون»، هو ضرورة تخفيض العمليات التكتيكية الميدانية التي تكلّف ثمناً باهظاً، إذ يجب على الجيش أن يصل سريعاً إلى قيادة عمق الخصم، لكي ينهي الحرب في بداياتها، ومعنى ذلك أنه يجب «إلحاق الضرر بقيادة العمق لدى الخصم»، وتقصير عمر «مقرّ السيطرة» الخاص به إلى الحدّ الأدنى، ومن ثَمّ البدء بعملية تطهير جيوب المقاومة بالاعتماد على الثقل العسكري الإستراتيجي. وتخالف هذه الرؤية ما تبنّاه الجيش سابقاً، حيث كان يولي تدمير القدرة العسكرية أهمّية أكبر ممّا يعطي لتصفية قيادة الخصم، من طريق الوصول بأقصى طاقة إلى معلومات دقيقة من «عمق أرض العدو»، والاستغلال اللوجستي لهذه المعلومات خلال المعركة.

على أن العدو سعى، بالفعل، بتجريب هذا التكتيك في معركة «سيف القدس» عام 2021؛ إذ لوحظ، منذ اليوم الأوّل، تركيز الجهد العملياتي على محاولة اغتيال قادة أركان «كتائب القسام»، وعلى رأسهم محمد الضيف ونائبه مروان عيسى، وهو هدف انقضت أيام الحرب الـ11 من دون أن تتمكّن إسرائيل من تحقيقه. وفي آب 2022، بدأت معركة «وحدة الساحات» باغتيال قائد لواء غزة والشمال في «سرايا القدس» تيسير الجعبري، وانتهت باغتيال قائد لواء الجنوب في «السرايا» خالد منصور. ولعلّ ذلك بدا بالنسبة إلى البعض - بمعزل عمّا رست عليه النتائج النهائية والكلّية لحرب الأيام الثلاثة تلك - نموذج «الانتصار الأنيق» الذي تحدّث عنه آيزنكوت باستحضار كلام نائب رئيس هيئة الأركان السابق، حاييم بارليف، في حرب حزيران عام 1967، مشدّداً على «(أنّنا) بحاجة إلى الانتصار المتفوّق الواضح الذي لا ليس فيه ولا يخضع للتفسير الاعتذاري»، وهو ما يقتضي، وفق «خطّة جدعون»، تطوير الجيش رقمياً ليعتمد في عملياته أكثر من أيّ وقت مضى على المعلومات المحسوبة، في ما يبدو أشبه بتحديث للعقيدة الأمنية التي وضعها اللواء تالبك تال مع نهاية العقد الثاني من القرن الـ21، والتي تدعو إلى تحقيق التفوّق الرقمي التكنولوجي على الخصم.

من وجهة نظر المقاومة، فإن حرب عام 2021 كانت نموذجاً تطبيقياً أوّلياً من «خطّة جدعون»، وهي مختلفة عن حرب عام 2014، وخصوصاً لجهة الاقتصاد في الاستخدام العشوائي للنار. ففي حين فعّل جيش الاحتلال «عقيدة الضاحية» في حرب الـ51 يوماً ضدّ أحياء الشجاعية وبيت حانون والزنة، فقد ركّز في «سيف القدس» على توجيه ضربات تسبّبت بخسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين بلا شكّ، لكنها كانت مبنيّة على معلومات استخبارية مفترضة عن وجود أنفاق للمقاومة تحت الأرض. أمّا معركة سنشبت عجزها»، مؤكداً («(أنّنا) نتجهّز لمعركة كبيرة من مختلف الجبهات، بحيث تصبح هذه القبة وجميع منظومات الدفاع بلا قيمة لدى الكيان». وكان قائد حركة «حماس» في قطاع غزة، يحيى السنوار، أكد، منتصف

> **حرب عام 2021 كانت نموذجاً تطبيقياً أوّلياً من «خطّة جدعون»**

عودةٌ إلى «خطّة جدعون»: أيزنكوت أوّل من تنبّه

في أيّ حرب مقبلة متعدّدة الجبهات، فإن الإنجازات التي يمكن أن تحقّقها المقاومة ليست، من وجهة نظر آيزنكوت، سوى اختراقات ظاهرية مؤقّتة، إذ يقول: «في الحرب المقبلة، ستسيطر المقاومة على بعض المستوطنات القريبة، في إنجاز استعراضي لحظي، لكننا سنطهّرها سريعاً. لذلك، اطمئنّوا، الإنجاز يقاس في نهاية المعركة»، مشدّداً على ضرورة نقل المعركة سريعاً إلى ميادين الطرف الآخر، كي لا تبقى «إسرائيل في موضع المُدافع»، وهو ما يتطلّب معلومات برّية وجوّية وبحرية عن خطط هجوم الخصم.

الأكيد أن «خطّة جدعون» خضعت لفيض من الدراسة والتحليل من طرف المقاومة، غير أنه وبعد مرور خمس سنوات على الكشف عنها، يحقّ القول إن واحداً من أهمّ بنودها، وهو تفعيل استراتيجية «المعركة بين الحروب» ضدّ «الجماعات المدعومة من إيران في سوريا ولبنان ومناطق أخرى»، لم يؤتِ أكله وفق ما يقرّ به الاحتلال نفسه. وتضع تلك النتيجة العدو أمام استحقاق التوجّه إلى الحرب الشاملة، أملاً في إعادة الاعتبار إلى «جوهرة الردع» التي تُقام عليها «مئذبة» لا نهاية لها في وسائل الإعلام الإسرائيلية، هذه الأيام.

ي. ف.

كان من المفروض الاستغناء عن آلاف الجنود من قوائم الاحتياط. لأن المهمّ هو «الكتلة الكيفية لا العددية» (أ ف ب)

مطرٌ من صواريخ: لا طاقة لـ«القبّة» بذلك

غزة - رجب المدهون

على رغم مواصلة جيش الاحتلال جهوده لصناعة أدوات دفاع استراتيجية، واعتماده مبدأ تقوية المنظومات الدفاعية المتوافرة لديه للتأمين الجوي والبري والبحري، إلّا أن المقاومة الفلسطينية لم تتوقّف عن اختراع وسائل لتجاوز تلك الدفاعات، وعلى رأسها «حيتس» و«مقلاع داوود» و«القبة الحديدية»، والتي ثبت، من خلال المعارك الأخيرة التي خاضتها المقاومة مع العدو، أن القفز فوقها ليس مستحيلاً. ويضاف إلى ما تَقدّم أن تلك المنظومات أعدّت جميعها للتعامل مع ضربات صاروخية محدودة، ومن جبهة واحدة، بينما انتشار مئات الآلاف الصواريخ في محيط فلسطين التاريخية شمالاً وجنوباً وحتى على بعد مئات الكيلومترات منها، جعل مهمّتها في غاية التعقيد.

واستطاعت المقاومة الفلسطينية، وحدها، تجاوز المنظومات الدفاعية بشكل مثير للدهشة، بعدما استخدمت تكتيك الرشقات الصاروخية المتزامنة، والذي تمكّنت من خلاله من تمرير صواريخها إلى عمق الكيان، وضرب الجبهة الداخلية للاحتلال. كذلك، استطاعت وحداتها الإلكترونية التلاعب بمنظومة العدو عدّة مرّات، عبر تنفيذ خدع تؤدّي إلى تفعيل صافرات الإنذار، ومن ثَمّ دفع «القبة الحديدية» إلى إطلاق دفعات من الصواريخ من دون وجود أهداف حقيقية. وخلال حرب غزة عام 2014، ومعركة «سيف القدس» عام 2021، تعرّضت منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلي لعملية استنزاف في مخزونها، من دون أن تتمكّن من مجاراة كثافة الصواريخ التي كانت تصل في الرشقة الواحدة إلى ما بين 100 و150 صاروخاً، فيما يتوقّع المسؤولون في جيش الاحتلال أن يزداد عدد الصواريخ في الرشقة الواحدة مستقبلاً، وهو ما سيخلق تحدّياً مضاعفاً.

على أن الأخطر بالنسبة إلى العدو، هو سيناريو تعرّض الكيان لعمليات قصف مكثّفة بآلاف الصواريخ في حال وقعت حرب متعدّدة الجبهات، وهو ما لن تستطيع «القبة الحديدية» مواجهته؛ إذ ستتساقط الصواريخ من اتّجاهات شتّى على المناطق الحيوية بنيويا وعسكريا، بما لا يستثني الصواريخ الذكية والموجّهة. وبحسب مصدر في المقاومة الفلسطينية تحدّث إلى «الأخبار»، فإنه «في المواجهة المقبلة، سيدرك المسؤولون عن منظومة القبة الحديدية أنهم أمام معضلة كبيرة، في ظلّ توجيه أعداد ضخمة من الصواريخ على مناطق حيوية في الكيان، سيفاجَأون بحجمها وعددها وانطلاقها من مختلف الجبهات، سواء في قطاع غزة أو في المناطق الشمالية، وعندها سيدركون أن كلّ ما لديهم من صواريخ دفاعية لا يكفي لعدّة أيام فحسب». ويضيف المصدر «(أنّنا) استطعنا وحدنا خلال معركة سيف القدس، تجاوز القبة الحديدية وتحييدها في كثير من الأوقات، وفي كلّ الشهر الجاري، خلال احتفالية بمناسبة «يوم القدس العالمي»، أن «ردّة فعل مقاومتنا في الضفة وغزة ولبنان كانت مثل صعقة كهربائية صغيرة، لكنها أوصلت رسالة إلى الاحتلال لم يفهمها من كلّ الوسطاء، ولدينا في محور المقاومة طوفان هادر وصواريخ لا تُعدّ».

> **استطاعت المقاومة الفلسطينية، وحدها، تجاوز المنظومات الدفاعية بشكل مثير للدهشة**

ويرى الكاتب والمحلّل السياسي المختصّ في الشأن الإسرائيلي، أيمن الرفاتي، أن «دولة الاحتلال تخشى على سمعة منظوماتها الصاروخية، وانعكاس ذلك على الممولّين لها، والذين باتوا يشكّكون في جدواها، بالنظر إلى ثمنها الباهظ مقارنة بمفعولها، وخصوصاً في الولايات المتحدة التي أقرّ مجلس نوابها، في العاشر من آذار من العام الماضي، دعم منظومة القبة بمليار دولار». هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، تخشى إسرائيل من أن يمتنع عدد من الدول عن شراء منظومات الدفاع التي تنتجها، ولا سيما ألمانيا التي كانت تفكّر في شراء منظومتَي «القبّة الحديدية» و«حيتس 3» المصنوعتَين من قِبل شركة «رفائيل» الإسرائيلية. على أن اختلال أداء منظومات الدفاع لدى دولة الاحتلال، لا يقتصر على إمكانية تجاوزها من قِبَل المقاومة، بل يتعدّاها إلى حقيقة أن الحدّ الأقصى لعمل هذه المنظومات بات مكشوفاً ومكلفاً جدّاً؛ فهي لا تتحمّل إطلاق آلاف الصواريخ على المدن المحتلّة، فيما مخزونها يمكن أن ينفد خلال أيام في حال استمرّ إطلاق النار بمعدّل يصل إلى أكثر من ألف صاروخ يومياً، وهو ما قد يضطر العدو إلى تقليل عمليات إطلاق الصواريخ الاعتراضية لتقليص الكلفة والحفاظ على المنظومة لأكبر مدّة ممكنة.

في المواجهة المقبلة، سيدرك المسؤولون عن منظومة القبة الحديدية أنهم أمام معضلة كبيرة (أ ف ب)

على الغلاف

الانقسام الداخلي لا يسكن في إسرائيل... حديث تقسيم!

بيروت حمود

قبل أسبوع من نهاية العطلة الشتوية لـ«الكنيست»، تتواصل المفاوضات بشأن خطة «الانقلاب القضائي» بين الائتلاف الحكومي اليميني، والمعسكر المعارض، من دون أن تحقّق إلى الآن تقدّماً ملموساً، إذ على الرغم ممّا أشاعته، أمس، عضو الكنيست عن «المعسكر الوطني»، أوريت فركاش-هكوهين، بشأن «الأجواء الإيجابية»، إلّا أن فركاش-هكوهين عادت وحذّرت، في مقابلة مع موقع «واينت» التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، من أنه «في حال استئناف الائتلاف الحاكم عملية الدفع بتشريعات الخطّة لدى انتهاء العطلة، فإن المفاوضات ستتوقّف». وتَقاطع هذا التحذير مع ما كشفته أخيراً صحيفة «معاريف»، بشأن الخلاف الكبير بين طرفَي المفاوضات حول التغييرات التي تطالب بها الحكومة على مستوى تعيين القضاة؛ إذ إن وفد «المعسكر الوطني»، برئاسة وزير الأمن السابق، بني غانتس، طالب ببدء التفاوض حول هذه النقطة، فيما تتمسّك الحكومة بمطلب أن يكون لها رأي وقرار في تعيين قسم من القضاة، كما هو منصوص عليه في مشروع القانون الذي قدّمه الائتلاف قبل المصادقة عليه بالقراءتَين الثانية والثالثة، وهو الأمر الذي رفضته المعارضة بشدّة.

وعلى هذه الخلفية، كشف حزب «هناك مستقبل»، الذي يتزعّمه قائد الحركة الاحتجاجية، يائير لبيد، «(أنّنا) سنقدّم، خلال الأيام القريبة، لطواقم المفاوضات، اقتراحاً حول قانون أساس: وثيقة الاستقلال»، مضيفاً «(أنّنا) سنشدّد على التزامنا بالحفاظ على تركيبة لجنة تعيين القضاة بحيث لا يتمكّن السياسيون من تعيينهم». في المقابل، شدّدت مصادر رفيعة من الائتلاف على ضرورة أن تنتهي «المصادقة على تشريعات الإصلاح القضائي مع نهاية دورة الكنيست الصيفية، أي حتى شهر تموز المقبل»، موضحةً أن «الموعد الأخير لإنهاء المفاوضات مرتبط بمصادقة الكنيست على ميزانية الدولة، أي حتى 29 أيار»، علماً أنه في حال عدم المصادقة على قانون الميزانية حتى نهاية الشهر القادم، فإن «الكنيست» سيُحلّ تلقائياً، وبالتالي يُعلَن عن انتخابات مبكرة جديدة. وفي خضمّ ذلك، دعا عشرات الحاخامات الصهاينة أنصارهم إلى المشاركة في «التظاهرة المليونية» التي ستنظَّم يوم الجمعة المقبل بالقرب من مبنى «الكنيست» في القدس، على اعتبار أن «شعب إسرائيل باغلبيته اختار حكومة بنيامين نتنياهو «قادتها مجانين ومتعصّبون وساخرون، ويهتفون بالوطنية الواهية». وعلى هذا الأساس، رأى إدليست أن «دولة إسرائيل تتفتّت إلى قبائل، ولذلك لا مفرّ من تقسيمها إلى مناطق حُكم ذاتي على أساس هويّات مستقلّة»، مستشهداً بطرح البروفيسور أرونون سوفير، المتخصّص في الجغرافيا والديمغرافيا، ومفاده أن «الواقع القائم يعكس حقيقة تفتّت إسرائيل؛ الأزمة التي لا تزال تعيشها إسرائيل، في ظلّ انقسام عمودي حادّ في المجتمع الصهيوني. انقسامٌ بلغ مبلغاً بات معه بعض الباحثين يجاهرون بدعوتهم إلى حلول من مثل الفدرالية، وتقسيم الكيان إلى كيانَين. ومن بين هؤلاء، الباحث ران إدليست الذي شبّه حالة إسرائيل اليوم، في مقالة نُشرت في صحيفة «معاريف»، بأنها «سفينة تتلاطمها الأمواج»، مشيراً إلى أن هذه السفينة

> **بات بعض الباحثين الإسرائيليين يجاهرون بدعوتهم إلى حلول من مثل الفدرالية**

يقودها «قبطان مخمور، وضبّاط مهملون، وبحّارة غير مبالين، فيما لا أحد يتعامل بجدّية مع المياه المتسرّبة إليها، والركاب يأكلون ويشربون ويرقصون ويلهون»، مضيفاً أن حكومة بنيامين نتنياهو «قادتها مجانين ومتعصّبون وساخرون، ويهتفون بالوطنية الواهية». وعلى هذا الأساس، رأى إدليست أن «دولة إسرائيل تتفتّت إلى قبائل، ولذلك لا مفرّ من تقسيمها إلى مناطق حُكم ذاتي على أساس هويّات مستقلّة»، مستشهداً بطرح البروفيسور أرونون سوفير، المتخصّص في الجغرافيا والديمغرافيا، ومفاده أن «الواقع القائم يعكس حقيقة تفتّت إسرائيل؛ الأرثوذكس المتطرّفون ذاهبون في اتّجاه تدمير الرؤية الصهيونية، بمساعدة المستوطنين، من طريق الاضطرابات التي تهدف إلى تفكيك النسيج الاجتماعي الإسرائيلي بين أرثوذكس متديّنين، وعرب، وعلمانيين ليبراليين... في حالة يبدو معها وكأنّنا أمام فدراليات قائمة على أسس هوياتية... وقد تكون هذه (الفدرالية) هي الحلّ للخروج من الوضع الراهن». واعتبر إدليست أن «المنطق يفترض الذهاب في اتّجاه التقسيم على أساس طائفي قبلي، في ظلّ عدم قدرة الدولة على أن تَدار وسط حالة العداء المتبادل الذي قد ينتهي بعنف بين القبائل الإسرائيلية»، داعياً إلى «السماح لكلّ قبيلة بالعيش داخل حُكم ذاتي على أرضها»، مرفقاً دعوته بخارطة وضعها سوفير تتضمّن الوضع المقترَح، والذي يُظهر وجود دولة لفلسطينيّي الـ48 باسم «الجليل العربي»، وأخرى تمتدّ من عكا مروراً بحيفا وانتهاءً بتل أبيب وتدعى «دولة تل أبيب» وتكون للعلمانيين، وثالثة للمستوطنين تقوم في الضفة الغربية وتُدعى «دولة يهودا»، ورابعة صغيرة في النقب وتدعى «دولة البدو».

وفي الاتّجاه نفسه، نشر عدد من الباحثين مجموعة تصوّرات في صحيفة «هآرتس» أخيراً، تضمّنت حلولاً من قبيل التقسيم المناطقي على أسس هوياتية أو اقتصادية - اجتماعية. وفي مقدّمة تلك التصوّرات، يأتي اقتراح رئيس «المنتدى العلماني»، رام فرومان، تحويل إسرائيل إلى فدرالية تتألف من كانتونات، شريطة أن تسند إدارة غالبية شؤون حياة السكّان إلى حكومة الكانتون. وفي داخل هذه الفدرالية، تنشأ كانتونات علمانية فيها فصل تامّ بين الدين والدولة، وتُنقل ضرائبها الى الحكم الفدرالي، على ألّا تُستخدم هذه الضرائب في تمويل المستوطنات أو المدارس الدينية، وإنّما لاحتياجات أخرى حيوية، وفي المقابل، يتمتّع جهاز القضاء فيها بـ«الاحترام الذي يستحقّه». وفي حال فشل هذا الطرح، فعلى البلديات أن تتحوّل، والحال هذه، إلى مراكز ثقل، مسوّقاً هنا بلدية تل أبيب كمثال، مقترحاً أن تُعطى البلديات صلاحيات أوسع، من خلال منحها عائدات الضرائب من الحكومة، بما يؤسّس بحسبه لحالة من الحكم الذاتي، بالتوازي مع إقامة نظام تعليم علماني موازٍ للتعليم الديني «الحريدي».

في الشكل، قد لا تكون التصوّرات المتقدّمة واقعيّة، غير أنها في العمق، ربّما تعكس «خطر» وصول إسرائيل إلى نقطة «اللاعودة». وهي نقطة تواصل أخْذ حيّز كبير من مشاغل صنّاع القرار، في وقت تتزاحم فيه أمام هؤلاء التحدّيات الخارجية المتعاظمة، والتي تفرض مواجهتها «وحدة» لا تفتأ تتعرّض لخضّات واهتزازات غير سهلة.

دعا عشرات الحاخامات الصهاينة أنصارهم إلى المشاركة في «التظاهرة المليونية» التي ستنظم يوم الجمعة المقبل (أ ف ب)

تقرير

أسبوعٌ من الاقتتال: السودان نحو «كسر العظم»

أنبأت التصريحات الصادرة أمس عن كلّ من عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو بأن طرفَي الاقتتال في السودان يتّجهان نحو مرحلة من كسر العظم، وسط حديث متعاكس عن تدخّلات خارجية لا تزال مبهمة. وبينما تبقى الهدن المعلّنة مجرّد كلام في الإعلام، تستمرّ الأوضاع الإنسانية في التدهور مخلّفةً تداعيات كارثية على المدنيين

الخرطوم - مي علي

أعادت الأوضاع الأمنية المتدهورة في العاصمة السودانية، إلى الأذهان، ما حدث من انفلات أمني وفوضى وحالات قتل للمواطنين، في أعقاب فضّ اعتصام القيادة العامة قبل أربع سنوات، بعدما فرضت قوات «الدعم السريع»، وقتها، كامل سيطرتها على العاصمة. ومرّة أخرى، تنفّذ تلك القوات عمليات قتل بحقّ مواطنين لمجرّد تشكيكها في أن لديهم خلفية عسكرية، بل إن وجود فيديو على هاتف أحدهم يوثّق عمليات الاقتتال الدائرة، كفيل بإزهاق روح صاحبه. وتنتشر «الدعم» في معظم الشوارع الرئيسة والفرعية لمدن العاصمة الثلاث، من دون أن يعني ذلك تمكُّنها من السيطرة على الخرطوم. ويضطرّ سكّان المناطق التي تقع تحت مرمى النيران، للانتقال إلى أحياء أكثر أمناً وإلى الولايات الأخرى، لكنهم يصادفون في طريقهم عدداً من نقاط التفتيش التابعة لـ«الدعم»، حيث يتعرّضون لعمليات تضييق. عمليات تُضاعف حالة الإحباط لدى الشارع، الذي تغذّه استطالة الاقتتال وارتفاع عدد الضحايا، مدنيين كانوا أو عسكريين، علماً أن أيّاً من الطرفَين المتقاتلَين لم يخرج، حتى الآن، بإحصاءات للقتلى والجرحى.

وفي وقت لم تكن فيه قد انتهت مدّة الهدنة الجديدة المفترضة، تجدّد تبادل لإطلاق النار بين الجانبَين، إذ شهدت منطقة شمال الخرطوم، وتحوم مصفاتها في الجيلي، دويّ انفجارات ضخمة نتيجة استهداف سلاح الجو رتلاً من السيارات التابعة لقوات «الدعم السريع»، بينما كانت في طريقها إلى العاصمة عبر الطريق الرابط بين ولايتَي نهر النيل والخرطوم، ما أدّى إلى تدمير أكثر من 100 عربة بكامل تجهيزاتها»، وفق ما زعم بيان للجيش، أشار أيضاً إلى تراجع حدّة هجمات «الدعم» على محيط القيادة العامة. وفي الأثناء، شهدت مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، اشتباكات عنيفة، ظهر أمس، حين هاجمت «الدعم» مباني رئاسة الشرطة، ما أدّى إلى مقتل 15 شرطياً. ووفق شهود عيان، اقتحمت سوق المدينة، واستولت على إمدادات من المواد الغذائية.

وفي ظلّ هذا الوضع، سادت حالة استغراب من إحجام قيادة القوات المسلّحة عن إصدار أيّ إرشادات أو توجيهات للمواطنين تنذرهم بعدم التحرّك أو البقاء في المنازل، كما عن نشْر التوعية حول كيفيّة التصرّف في لحظة تفعيل الضربات الجوية والمدفعية. أيضاً، استُهجن غياب الدفاع المدني وعدم اضطلاعه بمهمّة إجلاء المرضى والقتلى وفتح مسارات آمنة للمواطنين بالتنسيق مع «الهلال الأحمر» والمنظمات الدولية، وتحديد نقاط لإسعاف المصابين إلى أماكن محصّنة، ووضع أرقام هواتف للطوارئ. وفسّر متابعون ذلك القصور

> **على رغم عدم انتهاء مدّة الهدنة المفترضة، إلّا أن تبادلاً لإطلاق النار تجدّد بين الجانبين**

باحتمال أن تكون خطّة المواجهة لدى الجيش قد وُضعت بصورة مرتجلة بعد بدء الاقتتال، ولم يتمّ إقرارها مسبقاً. وفي مقابل هذا العجز، شرعت هيئات مهنيّة، ولا سيما نقابات الأطباء والصيادلة، في فتح خطوط للاستشارات الطبية المنزلية، كما وضعت قائمة بأسماء الصيدليات التي ما زالت تحت الخدمة وتتوفّر فيها الأدوية الضرورية. وبدأ ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، كذلك، حملة لمساعدة المحتاجين، سواء عبر توفير سيارات للإجلاء أو ماء للشرب أو مساعدة مريض بحاجة إلى الإسعاف، وسط إقبال كثيف على تقديم المساعدة.

تنتشر «الدعم السريع» في معظم الشوارع الرئيسة والفرعية لمدن العاصمة الثلاث (أ ف ب)

تقرير

راشد الغنوشي خلف القضبان مجدّداً: تونس أسيرة التأزيم

بقرارها اعتقال زعيم حركة «النهضة»، راشد الغنوشي، تكون السلطات التونسية قد خطت خطوة إضافية واسعة على طريق خنق خصومها وتجريدهم من كلّ عوامل القوة. وعلى رغم أن هذه الخطوة لم تُثر ردود فعل كبرى في الشارع «النهضوي»، في ما يؤشّر إلى تراجع قدرة الحركة الإسلامية على الحشد، إلّا أن المسار الذي يختطّه الرئيس قيس سعيد ينذر باستعار النيران تحت الرماد، في انتظار عنصر تفجير يطفو بها إلى السطح، خصوصاً في ظلّ استمرار تدهور الوضع الاقتصادي

تونس - سمير بوعزيز

أصدر قاضي التحقيق في المحكمة الابتدائية في تونس، فجر أمس، بطاقة إيداع بالسجن في حقّ زعيم حركة «النهضة»، راشد الغنوشي، بعد ثماني ساعات من التحقيق معه. وكان «الشيخ» أوقف، مساء الإثنين الماضي، على خلفية ما قاله خلال لقاء له، جبهة الخلاص الوطني» المعارضة، من أن إقصاء حركته سيؤدّي إلى حرب أهلية. ووُجّهت إلى الغنوشي (82 سنة) وستة من أعضاء «النهضة» تهمُ تتعلّق بـ«الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة، وحمْل السكّان على مهاجمة بعضهم بالسلاح، وإثارة الهرج والقتل والسلب». ويُعتبر اعتقال الغنوشي خطوة متقدّمة من جانب سلطة الرئيس قيس سعيد ضدّ معسكر المعارضة، لِما يمثّله الزعيم الإسلامي من ثقل في صفوف الأخيرة، وهو يأتي في سياق مسار «سلطوي» متواصل يخطّه سعيد، ويعتمد في خلاله خطاباً عدوانياً تجاه معارضيه ومنتقديه، تُرجم قبل أكثر من شهرين باعتقال عدد من المعارضين في ما يُعرف بقضيّة «التآمر على أمن الدولة». وأكد سعيد استمراره في توجّهه هذا خلال خطابه الثلاثاء الماضي، أمام عدد من قيادات وعناصر الأمن لمناسبة العيد الـ67 لقوات الأمن الداخلي، حينما قال: «على الذين يتلوّنون بكلّ لون ويعملون بكلّ السبل على تعطيل مسار تحقيق مطالب الشعب... أن يختاروا على أيّ مقعد يجلسون، فالحق بيّن والباطل بيّن، ومن اختار طريق الباطل فلا مكان له داخل الدولة، وعلينا جميعاً أن نتصدّى لهم حتى لا يبقوا حجر عثرة أمام تطهير البلاد».

ولم يُثر اعتقال الغنوشي ردود فعل في الشارع، بخلاف ما توقّع كثيرون، وكان الجماهير «النهضوية» تخلّت عنه، أو أن توجيهات وصلتْها بضبط النفس والتريّث. كذلك، لم يتداعَ أنصار الحزب إلى مقرّهم المركزي الذي حاصرته قوى أمنية وقامت بتفتيشه ووضعتْه تحت تصرّفها، مانعةً قيادات «النهضة» من الوصول إليه. ويُعدّ هذا الغياب مؤشّراً إلى تراجع قدرة الحركة الإسلامية في تونس على التعبئة، بعدما شكّلت، لعقود، إحدى أكبر القوى السياسية التي عرفتها البلاد. مع ذلك، فإن الخوف عاد ليرخي بظلّه على أنصار «النهضة» ومنتسبيها، وهم الذين ذاقوا السجون والمنافي واللاحقات على مدى أكثر من عقدَين قبل الانتفاضة. والواقع أن مَن يعرف تاريخ التنظيم الإسلامي، يدرك أن ردّ الفعل إنّما يأتي بعد استيعاب الصدمة. وعليه، فإن اعتقال الغنوشي لن يمرّ من دون تداعيات، كما أنه قد يفرض إعادة تنظيم صفوف حزب أضرّ به موقعه في السلطة لمدّة سنوات، فضلاً عن أنه خلق داخله تصدّعات كثيرة، خصوصاً أن منطق «الأخويّة» الذي يحكمه في العمق سيجمع عدداً غير قليل من المناصرين تحت عنوان «تحرير الزعيم». وممّا يعزّز الاحتمال المتقدّم هو أن السكوت على اعتقال «الشيخ» يُعدّ قبولاً بالهزيمة، فيصبح تالياً حلّ الحزب سهلاً، وبالتالي يؤول مصيره إلى الاضمحلال أو التشظّي، علماً أن هذا المصير مرهون بمدى استمرارية نظام سعيد، وأيضاً بالموقف الدولي، لا سيما وأن لـ«النهضة» حلفاء لن يقبلوا بخروجها النهائي من اللعبة، كما أنها لا تزال، إلى حدّ الآن، وفي غياب البدائل، القوّة الوحيدة القادرة على فرْض توازن مع الحكم.

وولّد إيقاف الغنوشي ردود فعل داخلية متباينة، فيما بدت الجهات التي كانت تطالب بمتابعته ومحاسبته في ملفّات أخرى، من أهمّها اغتيال القياديَّين السياسيَّين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، إضافة إلى قضايا التسفير إلى بؤر التوتّر وحماية جماعات متطرّفة، متردّدة في اتّخاذ موقف إزاء اعتقاله. ويعتقد قسم من معارضي النظام أن الإيقافات الأخيرة، التي شملت الغنوشي، ما هي إلّا محاولات لإلهاء عن الملفّات الداهمة المتعلّقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، ومسعى آخر من جانب النظام للتغطية على فشله في إيجاد حلول بعد تعثّر مسار التفاوض مع «صندوق النقد الدولي». وفي ظلّ استمرار الضغط الخارجي، بخاصّة الأوروبي، وتتابع تحذيرات مسؤولين غربيين من إمكانية إفلاس الدولة التونسية واتّجاهها نحو الفوضى، وينتقد عدد من السياسيين هذا المسار، على رغم مساندتهم إجراءات 25 تموز وما تلاها، ويعتقدون بأن سعيد يعبّر في المجمل عن طموحاتهم، لكنه أخطأ في الأساليب والآليات، ولم يواجه الملفّات الحقيقية في مسألة المحاسبة، بما في ذلك ما تعلّق أخيراً براشد الغنوشي، إذ يَعتبرون تورّط الأخير في «ملفّات الإرهاب»، وتغطيته على «ملفّات الفساد»، خلال العشرية الماضية، كما يقولون، أجدر بالمحاسبة.

في هذا الوقت، لا يفوّت الرئيس التونسي فرصة إلّا وينتهزها للضغط على القضاء، فخلال كلمته أمام القيادات الأمنية، والتي صادفت بعد يوم من اعتقال الغنوشي، قال: «على القضاء أن يلعب دوره في هذه المرحلة التي تعيشها تونس حتى يكون في موعد مع انتظارات الشعب، بل في موعد مع التاريخ». وباب سعيد على كيل التهم لخصومه أثناء التحقيق وقبل المحاكمات، وتوجيه الخطاب التحذيري المبطّن إلى القضاء، ممّا اعتبرَه متابعون شكلاً من أشكال التدخُّل في شؤون السلطة القضائية وترهيباً للقضاة. ولا يبدو أن سلسلة الإيقافات ستتوقّف، إذ تشير التسريبات إلى إمكانية اعتقال قيادات سياسية أخرى ونقابيين ومناضلين مدنيين.

وبالتزامن مع اعتقال الغنوشي، منعت السلطات التونسية الأنشطة في كلّ مقرّات حركة «النهضة» في البلاد، وأنشطة «جبهة الخلاص الوطني» في منطقة تونس الكبرى، والتي تضمّ أربع محافظات. كذلك، منعت تنظيم ندوة صحافية في مقرّ حزب «تونس الإرادة» الذي أسّسه الرئيس الأسبق، المنصف المرزوقي، استناداً إلى قانون متعلّق بحالة الطوارئ يعود إلى عام 1978، وصدر في سياق صراع نظام بورقيبة مع «الاتحاد العام التونسي للشغل». والإجراء الأخير ليس أقلّ أهميّة من حملة الإيقافات لأنه يستهدف حرية التنظيم وحرية الاجتماع، وجرى اعتماده قبل أيام لمنع اجتماع للحزب «الدستوري الحر»، بزعامة عبير موسي، أيضاً، يوحي الإجراء، بأن له ما بعده، ليس فقط في وجه أنشطة الأحزاب المعارضة، بل أيضاً ضدّ تنظيمات مدنية ونقابية. وتجدر الإشارة إلى أن «الاتحاد العام التونسي للشغل» تراجع عن تنظيم تجمّع عمّالي كبير، لمناسبة «عيد العمال» العالمي في الأول من أيار، وذهب في اتّجاه الاحتفال مركزيّاً في قصر المؤتمرات في العاصمة، على أن تنظّم هياكله الجهوية احتفالات في مقارّها. كما تتخوّف أحزاب من منْع تنظيم أنشطتها مستقبلاً، على غرار «التيار الديموقراطي» الذي يستعدّ لتنظيم مؤتمره الثالث بعد استقالة أمينه العام، غازي الشواشي، المعتقل في قضيّة «التآمر»، والذي خلفه منذ بداية العام نبيل حاجي، المعروف بانتقاداته لحكم سعيد.

كالشيو

يوفنتوس x نابولي: الجنوب يتذكّر!

يحلّ فريق نابولي ضيفاً ثقيلاً على يوفنتوس في قمة الجولة 31 من الدوري الإيطالي الممتاز لكرة القدم، الأحد (21:45 بتوقيت بيروت). مباراة «ملحمية» يأمل خلالها الجنوبيون تحقيق انتصار أمام ممثلي الشمال للاقتراب أكثر من اللقب، في لقاءٍ يتخطى الجانب الفني نظراً إلى العداوة التاريخية بين مدينتي الفريقين

حسين فحص

(أ ف ب)

يُعد نابولي الأوفر حظاً للتتويج بلقب الدوري الإيطالي هذا الموسم، إثر ابتعاده في الصدارة بـ14 نقطة عن أقرب الملاحقين قبل ثماني جولات من انتهاء الاستحقاق. من جهته، يحتل يوفنتوس المركز الثالث برصيد 59 نقطة.

انتصار نابولي المحتمل بلقاء الأحد المقبل سوف يكون بمثابة لقب معنوي أمام «عدو» الجنوب الأول. يُعتبر «البيانكونيري» قوة رمزية لشمال إيطاليا، إثر سيطرته على الجزء الأكبر من ألقاب الدوري الإيطالي مع منافسيه الشماليين إي سي ميلان وإنتر ميلانو. الهوّة بين ثروة يوفنتوس ونظرائه في الكالتشيو سمحت له باستقدام وتنمية لاعبين بارزين على امتداد المواسم الماضية، أمثال ميشيل بلاتيني، زين الدين زيدان، كريستيانو رونالدو... نجومٌ عادت على خزائن نادي السيدة العجوز بـ36 لقباً في الدوري، وهو رقم قياسي أكثر بـ17 لقباً من أي نادٍ آخر.

من جهته، يُعد نابولي أبرز ممثلي الجنوب في الكرة الإيطالية، والوحيد القادر على تحدي أغنياء الشمال في الفترة الأخيرة. يمثّل النادي الطبقة العاملة في إيطاليا، وهو يحظى بالقاعدة الجماهيرية الأبرز في الجنوب منذ انتزاع لقب الدوري الأول عام 1987 بقيادة اللاعب الأرجنتيني دييغو مارادونا.

مشكلات نابولي المالية جعلته يبتعد عن المنافسة في كثير من الأحيان بعد رفعه لقب الدوري الثاني عام 1990، لكنه عاد إلى الواجهة من جديد مع بداية العقد الماضي، ونافس على الصدارة في أكثر من موسم.

> فوز نابولي يوم الاحد سيجعله نظرياً بطلاً لإيطاليا هذا الموسم

المواجهات المرتقبة لا تقتصر على الجانب الفني وحسب، فمة نابولي ويوفنتوس لها دائما موضعاً خاصاً بصرف النظر عن ترتيب الفريقين، كونها تمثل صراعاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لطبقات مختلفة بين الجنوب الفقير والشمال الغني منذ تغير موازين القوى.

كانت إيطاليا منقسمة إلى مملكتين قبل قرابة القرنين، مملكة الجنوب المزدهرة وعاصمتها نابولي، ومملكة الشمال الفقيرة التي ينهشها الفقر وعاصمتها تورينو.

اتفق الشماليون حينها مع فرنسا وبريطانيا ونهبوا ثروات مملكة الجنوب بعد شن حملات عسكرية راح ضحيتها ما يقرب من مليون شخص. انتهت الحرب بعدها بتوحيد إيطاليا وتعيين تورينو مركزاً للازدهار والثقل الاقتصادي، لكن الغضب لا يزال يتوارث في قلوب الجنوبيين. انسحب ذلك إلى مباريات كرة القدم، التي يعتبرها أبناء الجنوب بمثابة حرب ودية مع الغزاة.

مباراة الأحد قد تعود بانتصارين على نابولي في حال تحقيقه النقاط الثلاث. يسعى الفريق إلى الاقتراب أكثر وأكثر من لقب طال انتظاره، وسوف يكون الفوز على ممثل الشمال خير معبر للتتويج.

سكان نابولي عموماً بدؤوا الاحتفالات باكراً، حيث تنتشر صور المهاجم النيجيري فيكتور أوسيمين والجناح الجورجي خفيتشا كفاراتسخيليا على الجدران وشرفات المنازل في المدينة الجنوبية، إلى جانب صور مارادونا. وإذا قُدّر لنابولي رفع اللقب كما هو متوقع، سيصبح ثاني فريق من خارج الثلاثي الشمالي (يوفنتوس وإنتر وميلان) يتوج باللقب منذ روما عام 2001.

يتعيّن على نابولي في بادئ الأمر إعادة ترتيب الأوتار. خسر الفريق أخيراً أمام ميلان وتعادل أمام فيرونا في الدوري كما أقصي من ربع نهائي دوري أبطال أوروبا أمام ميلان أيضاً. الأمور بيد لاعبي المدرب لوتشيانو سباليتي ليلة الأحد للعودة إلى الطريق الصحيح. سوف يكون حافز تحقيق الانتصار مضاعفاً عند مواجهة ممثل الشمال الأبرز، في محاولةٍ للاقتراب أكثر من لقب الدوري الثالث لنابولي ونشر الاحتفالات في المدن الجنوبية تباعاً.

الكرة اللبنانية

كأسٌ أكثر من معنوية تنتظر أربعة فرق

شربل كريم

صحيحٌ أنّ لقب كأس لبنان لكرة القدم لم يعد يحمل أي امتيازات للفائز به بعدما أبعد عنه النظام الجديد الذي أقرّه الاتحاد اللبناني صفة التمثيل الخارجي، لكن المسابقة الرديفة تحمل أهميةً معنوية هائلة للفرق الأربعة التي بلغت الدور نصف النهائي، حيث تُقام مباراتيه على ملعب مجمع الرئيس فؤاد شهاب الرياضي في جونية عند الساعة الرابعة بعد الظهر من يومي الأحد والإثنين المقبلين.

هذه المسابقة التي ستفتقد إلى جمهورها في المدرجات بعد الأحداث التي شهدها ختام الدوري، لا يبدو أنها ستفتقد إلى الحماسة التي عرفتها بطولات الكاس غالباً، إذ إنّ المعطيات في معسكرات الفرق الأربعة التي بلغت المربع الذهبي تشير إلى رغبةٍ جامحة عند كل فريق لإحراز اللقب.

أما البرج فهو يملك رغبةً واضحة أيضاً، وهي تتمثّل بتأكيد نفسه كواحدٍ من كبار اللعبة بعدما خرج لتمثيل لبنان في بطولة الأندية العربية حيث شكك البعض بأحقيته، وما فوزه بالكاس للمرة الثانية بعد عام 1993 إلا ردّاً عليهم، وأيضاً بداية جديدة لتأسيس فريقٍ قوي وأفضل للموسم المقبل.

أما شباب الساحل الذي يلاقي العهد بعد ظهر الإثنين، فيطلق رغبةً كبيرة للفوز من أجل الثأر لنفسه بعدما ظهر فريقاً قوياً في الدوري وعانى ما عانَاه ليبتعد مرغماً في بعض الأحيان عن دائرة الصراع على اللقب، الذي انتهى بين يدي العهداويين الذين من الطبيعي أن يفكروا بالفوز بالكاس لجمع «الدوبليه» وتأكيد سطوتهم على كرة القدم اللبنانية.

وإذ ستكون كاس لبنان جائزة ترضية لشباب الساحل الذي تذوّق طعمها مرةً واحدة في عام 2000، يكمن سببٌ آخر وراء سعي العهد بكل ما يملك من قوة إلى خطف اللقب، وهو يتمثّل بالوقوف إلى جانب النجمة كثاني أكثر الفائزين بالكاس التي أفلتت منه في الموسمين الأخيرين فذهبت إلى الأنصار ثم إلى غريمه التقليدي على التوالي، وذلك بعدما بقيت في خزائن النادي الأصفر للموسمين متتاليين.

إذاً مسابقة كاس لبنان لن تكون عابرة كما يعتقد البعض، ففي نهاية المطاف وضعت الفرق الأربعة استثمارات غير بسيطة هذا الموسم لإسعاد جماهيرها، وما الفوز باللقب إلا تعويضاً مباشراً لها عن ما بذلته من جهدٍ وما صرفته من أموال.

تعويضاً معنوياً كبيراً لتفوقه فرصة الفوز بالدوري، وللتأكيد على أنه يسير في درب التطوّر بعدما انتفض في سداسية الأوائل مقدّماً أفضل أداءٍ فني، وهو مستوى لو قدّمه في بداية الموسم لكان بطلاً بنظر جمهوره الذي لن يقبل بالتالي سوى بترجمة هذا الكلام إلى احتفال على منصة التتويج في النهائي الذي سيُقام في 30 من الشهر الحالي.

(طلال سلمان)

متابعة

تعليق عقوبة حسم 15 نقطة لـ«السيدة العجوز»

قضت محكمة الاستئناف، أعلى محكمة رياضية في إيطاليا، بتعليق عقوبة حسم 15 نقطة ليوفنتوس على خلفية نشاط مالي غير مشروع، مشيرة إلى ضرورة إعادة النظر في القضية.

وبهذا القرار، يعود عملاق تورينو إلى المركز الثالث في جدول ترتيب الدوري، لكن يتعيّن عليه انتظار حكم جديد من المحكمة التابعة للاتحاد الإيطالي لكرة القدم والتي فرضت العقوبة الأصلية.

وكانت محكمة الاستئناف التابعة للاتحاد الإيطالي للعبة حسمت في 20 كانون الثاني/ يناير 15 نقطة من رصيد يوفنتوس لقيامه، حسب العدالة الرياضية، بتسجيل مكاسب رأسمالية مُبالغ فيها بشكل منتظم في حساباته عند بيع بعض اللاعبين. ومع ذلك، أعلن النادي الواقع في تورينو عن طعن القرار أمام لجنة التحكيم التابعة للجنة الأولمبية الإيطالية لإلغاء هذه العقوبة.

وطلب مجلس الضمان الرياضي التابع للجنة الأولمبية الإيطالية في بيان من المحكمة التابعة للاتحاد مراجعة العقوبات المفروضة على النادي وبعض الشخصيات الرئيسة، بمن فيهم نائب رئيس مجلس الإدارة السابق التشيكي بافيل نيدفيد الذي طالته عقوبات بموجب الحكم الأصلي.

ورغم ذلك، فقد أُبقي على الحظر الطويل المفروض على رئيس مجلس الإدارة السابق أندريا أنييلي، الرئيس التنفيذي السابق ماوريتسيو أريفابيني والمديرين الرياضيين فيديريكو تشيروبيني وفابيو بارانّسي.

(أ ف ب)

وفيات

ذكرى اربعين

في ذكرى مرور أربعين يوماً على وفاة المرحوم

نعيم يوسف العضم

رئيس بلدية زوق مصبح الأسبق

زوجته المرحومة تريز منصور رزق

يحتفل بالصلاة لراحة نفسه يوم غد السبت 22 نيسان 2023 في تمام الساعة الرابعة بعد الظهر في كنيسة السيّدة الورديّة الرعائية، زوق مصبح.

تقبل التعازي قبل القدّاس وبعده في صالون الكنيسة.

عائلة الفقيد وأنسباؤهم يدعون الأهل والأصدقاء إلى مشاركتهم الصلاة لراحة نفسه.

إعلانات رسمية

إعلان

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية العادية تاريخ 2023/4/6 تقرر بتاريخ 2023/4/18 حلّ شركة ترو نورث رسورسز ش.م.ل. (أوف شور) رئيس مجلس إدارتها مديرها رامي الرسامني وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مُسجلة تحت الرقم 1806757 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 2826161.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.

أمين السجل التجاري

بالتكليف مارلين دميان

إعلان

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية العادية تاريخ 2023/4/6 تقرر بتاريخ 2023/4/18 حلّ شركة سوتيريا ديفلبمنت ش.م.ل. (أوف شور) رئيس مجلس إدارتها مديرها رامي الرسامني وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مُسجلة تحت الرقم 1806758 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 2826157.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.

أمين السجل التجاري

بالتكليف مارلين دميان

إعلان

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية العادية تاريخ 2023/4/6 تقرر بتاريخ 2023/4/18 حلّ شركة ليبتيس سرفيسز ش.م.ل. (أوف شور) رئيس مجلس إدارتها مديرها هشام حسني بي وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مُسجلة تحت الرقم 1806759 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 2826165.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.

أمين السجل التجاري

بالتكليف مارلين دميان

نتائج اللوتو اللبناني

5	8	11	22	25	38	16

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2102 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 5 - 8 - 11 - 22 - 25 - 38 الرقم الإضافي: 16

■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**

.قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 1,783,840,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: شبكتان

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 891,920,000 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 380,866,500 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 37 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 10,293,689 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية: 380,866,500 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 1,158 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 323,900 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 1,139,120,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 14,239 شبكة

- الجائزة لكل شبكة: 80,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 10,878,715,767 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2102 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 41959

■ **الجائزة الاولى: 400,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة

قيمة الجائزة الإفرادية: 400,000,000 ل.ل.

■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 1959.**

- الجائزة الإفرادية: 5,000,000 ل.ل.

■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 959.**

- الجائزة الإفرادية: 400,000.

■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 59.**

- الجائزة الإفرادية: 40,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 400,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1324 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثلاثة: 263
- يومية أربعة: 3099
- يومية خمسة: 50283

استراحة

كلمات متقاطعة 4293

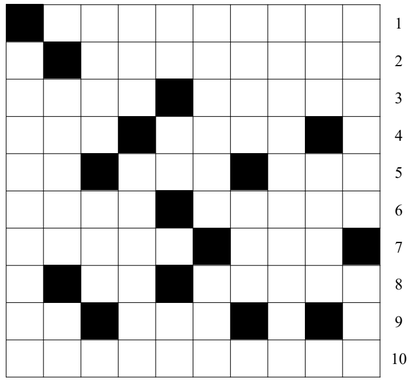

افقيا

1- مؤسس حركة حماس في فلسطين – 2- بلدة لبنانية في قضاء البترون – 3- عين غزيرة الدمع – جزيرة ايطالية صغيرة – 4- ناول – مدة طويلة من الزمن – 5- رفضت – تقي – حية زعم العرب أنها تطير – 6- سهو – مدينة ليبية – 7- دور بالأجنبية – نوع من الحيّات – 8- زعيم – أصل – 9- غناء – نوتة موسيقية – 10- من مؤلفات الكاتب اللبناني امين معلوف

عمودياً

1- مطربة مصرية راحلة – عين الشمس – 2- ما تقذفه البراكين – نهر لبناني – 3- ملكة انكلترا ابنة الملك هنري الثامن – 4- من الفاكهة – تقال على الهاتف – 5- يكفرون وينكرون – من لوازم الحلاق – 6- شهر ميلادي – طعم الحنظل – نعم بالروسية – 7- ماء المطر الجاري – بلدة لبنانية في قضاء كسروان – 8- يناسب ويُلائم – ضد ابرد – 9- مدينة ألمانية – برّية – 10- فيلسوف صيني

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- هونولولو – 2- ببز – سابينا – 3- او – مرج – ركد – 4- لندن – هبّ – وي – 5- عاريا – طالع – 6- جذب – فاغنر – 7- ليو – ايطو – 8- رشف – ساعة – 9- نمّ – لقب – ند – 10- الفاطميّون

عمودياً

1- جبال عجلون – 2- يوناني – ما – 3- هزّ – دُرذور – 4- منيب – شلف – 5- نسر – أفقا – 6- واجه – في – بط – 7- لب – بطاطس – 8- وير – أغواني – 9- لنكولن – عدو – 10- وادي عربة

sudoku 4293

		2				5		6
	6						1	
5			8	6	1			
8		5		1		3		
		9				4		
3		6	2		8	1		
9			4	8	6		2	
4	8			7				3
		7				8		9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4292

3	5	4	8	9	7	1	2	6
6	2	1	3	5	4	8	9	7
9	7	8	1	6	2	4	3	5
8	1	9	2	4	6	7	5	3
2	3	7	5	1	8	6	4	9
4	6	5	9	7	3	2	8	1
7	4	3	6	8	9	5	1	2
5	8	2	7	3	1	9	6	4
1	9	6	4	2	5	3	7	8

مشاهير 4293

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة فرنسية الأغلى ثمناً في تاريخ فرنسا. من أفلامها " شوكولا "

3+4+1+5 = مدينة بلجيكية ■ 9+8+7+2 = جبل أردني ■ 6+11+10 = نمّت وكذبت

حل الشبكة الماضية: بهيج اسماعيل

إعداد نعوم مسعود

رمضان 2023

«العربجي»: وصفة درامية جذّابة ومـشوّقة

أحدث مسلسل البيئة الشامية انقساماً في الآراء. من جهة، يؤخذ عليه المبالغة ومواصلة تصدير المفاهيم الرجعية، فيما المزاج الشعبي يعتبر أنه «كسّر الدنيا» حرفياً. في كل الأحوال، أكثر من تعب في هذا المشروع كان السيناريست عثمان جحى

باسم ياخور في المسلسل

وسام كنعان

يمكن لمسلسل «العربجي» (كتابة عثمان جحي ومؤيد النابلسي ـ إخراج سيف الدين السبيعي ـ بطولة: باسم ياخور، سلوم حداد، نادين خوري، فارس ياغي، طارق مرعشلي، محمد قنوع، ديمة

> **كلّ ما يجري يسبح في فلك البطل الذي يقوم العمل على تصديره كبطل خارق لا يُشقّ له غبار**

قندلفت، روعة ياسين، تسنيم الباشا، ميلاد يوسف، عبد الرحمن قوبدر ــ إنتاج «غولدن لاين») أن يقبل القسمة على اثنين. بمعنى أنه يحمل رأياً وعكسه في الوقت نفسه. وربما لن يكون هناك ضيرٌ في ذلك، فكلّما تنوّعت الآراء، كلّما كرّست عمق التجربة وأهميتها ولو على مستوى التجريب. العين الاحترافية التي تنشد القيمة النوعية في المادة الدرامية، ستجد في هذا العمل بدون أدنى شك حالةً كرتونيةً مبالغاً فيها إلى حدود غير مقبولة، كلّ ما يجري يسبح في فلك البطل الذي يقوم العمل على تصديره كبطل خارق لا يشقّ له غبار، ولا يمكن مقارعته ولو اجتمعت عليه جحافل جيوش مسلّحة؛ ستخدمه المصادفات المتعاقبة، وتركع تحت قدميه الحلول السهلة، حتى عندما يصل إلى منصّة الإعدام، سيحضر الدراويش في حضرة من شأنها أن تؤخّر تنفيذ الحكم لحين وصول البراءة، كما أن الحالة النقدية قد تلتقط مشكلة تكريسه فكراً متخلّفاً، ومنطقاً رجعياً، ولغة خشبية ويسوّق مفردات وتوصيفات من شأنها أن تحط من مكانة المرأة وقيمتها مثل «العايبة» و«عملت العيبة» و«غسل العار» وما إلى هنالك من توصيفات قصفنا بها صنّاع الدراما الشامية على مرّ زمن طويل، ولا تزال تسطو هذه اللغة على الفضاء الرمضاني، والكارثة أنها تأتي على لسان النخبة والمتنوّرين وأصحاب الفكر المتحضّر، الذين يعوّل عليهم أوّلاً في أي نهضة محتملة.

لكن أيضاً من بوابة الجمهور، يمكن الحكم على هذا العمل وفق المزاج الشعبي على أنه «كسّر الدنيا» حرفياً، عندما برع حقاً في القبض بإحكام على وصفة رمضانية جذّابة ومشوّقة، ولعلّ ميزتها أنها تكتنز كل مواصفات الدراما العائلية. لذا، فمن الطبيعي والمنطقي تبرير هذا النجاح الجماهيري الذي يحققه المسلسل، والحفاوة الشعبية به، على اعتبار أنه فصّل على مقاس هذا الشهر، وفقاً لمعطيات المتفرّج الملول الذي يعنيه أوّلاً متن الحكاية وحالة التصعيد فيها وتحقيقها شرط التشويق والذروات المتلاحقة من خلال مفردات وأدوات شعبية، ستصبح أكثر غواية عندما تكون مطروحة وفق طقوس شامية ألفها وأحبّها المشاهد سابقاً في الكثير من الأعمال.

يتقفّى المسلسل أثر «عبدو العربجي» (يؤدي الشخصية النجم باسم ياخور) الذي تعرّض لجور وظلم أهل حارته، فقرر أن ينتقم لنفسه وكشّر عن أنيابه وراح يرد كلّ صاع بصاعين، لأنه اختار أن يعيش بعرق جبينه بشكل شرعي وبعيداً عن الإشكالات. لكنه وجد نفسه أمام استحقاق بخيارين: إما أن يقول الحق، أو أن يسكت عنه، فينحو باتجاه الحقيقة، لتضعه خطوته هذه في صراع شرس مع أقوى أصحاب النفوذ. هنا يضطر للدفاع عن عائلته ونفسه، ثم يحيله هذا الصراع من شخص يعيش على الهامش، إلى إنسان قوي ومستميت في التصدي للظلم والجور. هي قصّة غير توثيقية لكنها حكاية عن الظلم والمظلوم تصلح للكثير من الحالات وتنسجم مع العديد من الأزمنة فيما وصلت ذروة التعاطف عند تنفيذ مشهد الإعدام الذي يخشع فيه العربجي ويناجي ربّه.

على العموم، مهما كان شكل العمل وسويّته، والانقسام حوله، يمكن القول عنه بثقة مطلقة بأنه مسيّج ومحمي، على الأقل بذريعة السوية الأدائية المسبوكة بانضباط صارم وتحكّم بالغ لغالبية نجوم العمل. بالنسبة إلى باسم ياخور، تبدو الشخصية ملعبه الأسر، كونها تتفق مع طبيعته الفيزيولوجية. الرجل الذي عركته الحياة وكان على الهامش، اضطر لأن يستحضر قوته الجسدية ويستعين بقلبه الميّت، ليدافع عن نفسه في وجه الظلم. يلعب باسم ياخور ببراعة وقوة وثبات يتماشى مع روح الشخصية وتطور مسارها الدرامي. ولن يكون غريباً على سلّوم حدّاد القبض بإحكام على روح شخصية كبير عائلته بشرّه المطلق وحنقه المبالغ، ورغبته في الخلاص من العربجي الذي سيكون بمثابة شوكة في طريقه. ومن البديهي القول بأن الموسم كان صالحاً لمحمد قنوع الذي يؤدي شومان على طريقة الكاركتير الذي بنى له صيغاً لفظية تتفق مع روح الادعاء التي تسيطر عليه، وكساه بهيئة برّانية مبالغ فيها ليكوّن حالة منسجمة تعبّر بالضرورة عن نسق كامل من هذه الشخصيات. كذلك الحال مع نادين خوري المرأة الجبارة التي تبدي استعداداً لإدارة جيش كامل بوزنة حضورها وثقل تجسيدها. أيضاً يكشف فارس ياغي عن براعة وافية وقدرة ناصعة للتلوين والتباين في الشخصيات، خصوصاً عندما يختلف الزمن ويتبدّل المنطق في كلّ شخصية يؤديها.

عموماً أكثر من تعب في هذا المشروع كان السيناريست عثمان جحي الذي أعاد كتابة الورق لأكثر من مرة بغية تحقيق شرط السوق. والرجل من أكثر الكتّاب السوريين حيوية، وقدرة على التعايش مع الظروف مهما كانت بائسة، لا يمكن له التوقّف عن الشغل. هذا العام شكّل له نقلة نوعية، رغم أن أرشيفه يعج بالأعمال الكبيرة منها مثلاً: «صدق وعده» (إخراج محمد عزيزية ـ بطولة أيمن زيدان وخالد النبوي) و «هارون الرشيد» (إخراج عبد الباري أبو الخير ـ بطولة عابد فهد وسمر سامي وقصي خولي). لكن الجماهيرية كانت سمة هذا الموسم بالنسبة إلى جحي وشريكه.

«العربجي»: يومياً 21:40 على قناة lbci
تطبيق «شاهد» (23:30)
قناة «art حكايات» (19:30)

«شريفة»، مهندسة ديكور متخصصة في تصميم المتاهات

نصّ مفكّك وأداء مخيّب في «تغيير جو»

منّة شلبي.. دعسة ناقصة

تكتشف أنّ أقاربها وضعوا أيديهم على بعض أملاكها، فتضطر إلى استرداد حقوقها، لكن الأحداث اللاحقة ستدرسم علامات استفهام تجعلها تائهة بين الحقيقة والحلم. «شريفة» وهي مهندسة ديكور متخصصة في تصميم المتاهات تعيش أزمات اجتماعية بسبب الظروف الصحية لوالدتها، وتتغير حياتها حينما تضطر إلى زيارة بيروت في رحلة تواجه فيها الكثير من المفاجآت واللقاءات التي تؤثر في كيانها، وتفتح عينيها على اختيارات حياتية مختلفة عمّا تعوّدت عليه.

في عمل قصير، تتصدّى منّة شلبي لبطولته وتخرجه مريم أبو عوف وتغصّ قائمة أبطاله بأسماء من عيار المصريّتين ميرفت أمين وشيرين (أضاف لقاؤهما نكهة خاصة) والأردني إياد نصّار... يتوقّع المشاهد جرعة درامية مكثّفة خالية من الإطالة والملل وأداء متقن. غير أنّ النتيجة جاءت مخيّبة للآمال! المسلسل الذي يُحسب له أنّه أرانا بيروت بكلّ جمالها وتناقضاتها بعين المحبّ والمفتون، وقع في فخّ النصّ المفكّك الذي يبدو أنّه أعدّ على عجل، ويُفضي إلى حكاية «لايت» مترامية الأطراف، مشاهد خاوية لا تخدم شيئاً سوى الحشو، وأحداث باهتة ومفككة وغير مفهومة في أحيان كثيرة. هذا ناهيك عن أداء شلبي الأقلّ من عادي بالنسبة إلى ممثلة بحجمها، بالإضافة إلى صالح بكري الذي ضاع بين اللهجتَين اللبنانية والمصرية فظهر في منتهى الافتعال والتصنّع والبرودة. والحال ليست أفضل بكثير بالنسبة إلى إياد نصّار والممثلين الثانويين الذين يشقّون للتوّ طريقهم باتجاه الشاشة الصغيرة.

«تغيير جو»: يومياً ـ 21:00 على «mbc مصر» وتطبيق «شاهد»

رأينا بيروت بكل جمالها وتناقضاتها بعين المحبّ والمفتون

من وجهات نظر مختلفة، تجري أحداث «تغيير جو» (سيناريو وحوار منى الشيمي ومجدي أمين، إخراج مريم أبو عوف، إنتاج «صبّاح إخوان»/ بطولة: إياد نصّار، ميرفت أمين، عصام عمر، شيرين، سعيد سرحان، آية أبي حيدر، بمشاركة النجم الفلسطيني صالح بكري وآخرين.) بين الواقع والوهم، حيث تتوه البطلة «شريفة» فتقرّر المواجهة. دراما اجتماعية تتّبع قصة شابة حامد)، و«ندى» في «ليه لا 2» (2021 . إخراج مريم أبو عوف)، و«صفاء» في «من أجل زيكو» (2022 ـ إخراج بيتر ميمي)، و«روح» في «بطلوع الروح» (2022 . إخراج كاملة أبو ذكري).

بعدما لمعت في الجزء الثاني من مسلسل «ليه لا» أمام كاميرا مريم أبو عوف حين جسّدت شخصية طبيبة العيون «ندى» التي ترغب في كفالة طفل من دار لرعاية الأيتام متمرّدةً على الرضوخ لفكرة الزواج في سن معيّنة بهدف تحقيق رغبتها في الأمومة، ها هي منّة شلبي تخوض تجربة أخرى في رمضان 2023 مع المخرجة المصرية من خلال مسلسل يتألّف أيضاً من 15 حلقة. بعيداً عن الغوص في المفهوم الواسع للأمومة

نادين كنعان

منذ أن سلكت درب الفنّ، سارت منّة شلبي بخطوات ثابتة على طريق الاحتراف والشهرة. أثبتت ابنة الراقصة والممثلة زيزي مصطفى، قدرتها على الانتقاء والتنويع والتجديد، فحوّلت الأدوار التي تلعبها إلى شخصيات من لحم ودمّ بموهبة ومهارة لا تخفيان على أحد. هكذا، لا تخشى الفنانة المصرية المولودة في عام 1982 الذهاب إلى مناطق لم يسبقها إليها أحد، متسلّحة بانفتاح وجرأة واجتهاد تميّزها عن كثيرين من أبناء جيلها. كلّ هذا، أوصل شلبي إلى مكانة بارزة في الوسط الفنّي، لتصبح في عام 2021 أوّل ممثلة مصرية وعربية تُرشّح لجائزة «إيمي» العالمية عن فئة «أفضل ممثلة» عن دورها في «في كلّ أسبوع يوم جمعة» (مقتبس عن رواية إبراهيم عبد المجيد، معالجة درامية وسيناريو وحوار وإشراف على الكتابة إياد إبراهيم، سيناريو وحوار سمر عبد الناصر ومحمد هشام عبية، إخراج محمد شاكر خضير/ شاهد). هي «نور» في فيلم «الساحر» (2001 ـ إخراج رضوان الكاشف)، و«شاكيرا» في «حديث الصباح والمساء» (2001 . إخراج أحمد صقر)، و«ياسمين» في «بنات وسط البلد» (2005 ـ إخراج محمد خان)، و«علياء» في «عن العشق والهوى» (2006 ـ إخراج كاملة أبو ذكري)، و«أميرة» في «نيران صديقة» (2013 . إخراج خالد مرعي)، و«كاثرين» في «واحة الغروب» (2017 . إخراج كاملة أبو ذكري)، و«نوّارة» في فيلم يحمل الاسم نفسه (2015 ـ إخراج هالة خليل)، و«ثريا» في «الأصليين» (2017 ـ إخراج مروان حامد)، و«سارة» في «تراب الماس» (2018 ـ إخراج مروان

«جعفر العمدة»: لبنان كما نشتهيه أن يكون!

لا أحد يمكن أن يثير الجدل مثل النجم المصري محمد رمضان. لا يجتمع اثنان على رأي واحد إزاء هذا النجم، الذي صعد نحو المجد بطريقة دراماتيكية، لا يمكن إعفاؤها من إشارات الاستفهام وبعد كبير! على أيّ حال، رغم الحرب الطاحنة التي تستعر حوله منذ فترة، إلا أنه ما زال يسيطر. حضوره الرمضاني سيكون كما يستسيغ في كل عام، بل كما

> **سرحت كاميرا محمد سامي في الطرقات وأعادت تدويرها بلغة عذبة**

يشتهي وينهم شديد، أي إنه حاضر كما جرت العادة في الأدوار المفضلة بالمسطرة على مقاسه تحديداً.

«الهيرو» كلّ مرّة يجب أن يطلّ بشكل معيّن، وهيئة مختلفة وقصة جديدة، لكن القالب الدرامي والجوهر الحكائي واحد لا يتغيّر. بطل لا يُقهر. يسحق أعداءه. يقتص منهم، ويفضي غلّ المشاهدين منهم أيضاً. تصاغ حكايات «نمبر ون» كما يلقّب نفسه على هواه. لا يمكن أن يكون مهزوماً أو متخاذلاً، ولا يستطيع أحد أن يدوس على طرفه، ولو حصل، سيكون الردّ ساحقاً بلغة درامية خاصة بمحمد رمضان. وهو لا يشذّ في هذا الموسم عن ذلك، مع انقسام أكبر حول مسلسله «جعفر العمدة» (إخراج محمد سامي). بعيداً عن الحالة النقدية وإطلاق أحكام القيمة حول المسلسل، لعلّه يكفي أنه يعيد الزينة إلى الأضواء التي تستحقها. الحديث ليس هنا، بل عن لبنان. قدّم المسلسل لبنان كما لم تتمكّن غالبية الدراما المحلية أن تقدّمه سامي ومنطقه البصري والتقاطاته الذكية وبناء السينوغرافيا الجمالية، صدّرت لبنان كبلد سياحي فعلاً، كما هو حقاً. غاصت في الخضرة، ورصدت صوت هدير الماء، ونبشت في فنادق مبتكرة بسحر تصميمها بالتماهي مع الطبيعة، أو صنعت غدسة الكاميرا فنادق تفتح الشهية على مواسم السياحة. سرحت تلك الكاميرا في الطرقات وأعادت تدويرها بلغة عذبة. فعلاً من يشاهد لبنان في «جعفر العمدة»، يشتهي أن يزوره. إذاً، في نصف حلقة فقط، صدّر محمد سامي لبنان بالصيغة المثلى وتخطى عشرات المخرجين الذين سبق أن جالوا هذا البلد الصغير طولاً وعرضاً، من دون أن يعرفوا كيف يمكن تصديره جمالياً وترويجه سياحياً، إلى جانب الحديث المتكرر في أكثر من عمل عن اقتحامات البنوك من قبل مواطنين مغلوب على أمرهم كي يحصّلوا أموالهم المنهوبة وشقى أعمارهم!

وسام...

محمد رمضان وزينة في جبيل

لبنان في المسلسل

ولا حتى المشتركة التي يُجرّ إليها النجوم السوريون كـ «دونجوانات» تبدّل بينهم نادين نسيب نجيم على مزاجها! (بالمناسبة حتى نادين نجيم صارت تمثّل أكثر مثل محمد رمضان). يزور «جعفر العمدة» لبنان مع زوجته، فنراه بلداً وادعاً، بلغة بصرية مكثفة عل مدار نصف حلقة، تصدّر جمالاً وافراً وخصوبة بالغة. تنجز على مستوى الترويج السياحي ما يجب أن يكون معنياً فيه اللبنانيون أنفسهم في الإعلام والدراما حكماً. لكن صورة محمد

«جعفر العمدة»: يومياً ـ الساعة 23:15 على dmc
19:15 على «dmc دراما» وعلى «شاهد»

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 21 نيسان 2023 العدد 4898

صورة وخبر

بالنسبة إلى الغزّيين، يعتبر تناول السمك المملّح المعروف بـ «الفسيخ» أساسياً في صبيحة أوّل أيام عيد الفطر. هو من أهم الأكلات الشعبية التي تزين موائدهم كعادة توارثوها منذ زمن ويحرصون على إبقائها حيّة. ويترافق هذا الطبق دائماً مع الطماطم المقطّعة والمقلية، والمضاف إليها الفلفل والبصل. مع العلم أنّ الأطباء يحذّرون من الإفراط في تناول الفسيخ الذي يتطلّب تحضيره أيّاماً، لتسبّبه في العديد من المشكلات الصحية نظراً إلى ارتفاع نسبة الملوحة وطريقة التخزين.

(سعيد الخطيب ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

رواية كريم بقرادوني عن الحرب لا تمتّ إلى الواقع بصلة. وهو يكرِّر بعض هذه الأباطيل على مدى سنوات. 1) عن العلاقة مع إسرائيل يلتزم بزعم جوزيف أبو خليل كيف أنه ركبَ زورق صيد وقصد شاطئ فلسطين فوجد، يا للصدفة، شمعون بيريز وإسحق رابين اللذيْن استجابا لطلباته بالتسليح. ثم، ماذا نفعل بتاريخ العلاقة بين الكتائب وإسرائيل التي سبقت نشوب الحرب بسنوات؟ لماذا يركب أبو خليل البحر ولا يطلب من الياس ربابي، مسؤول الارتباط مع إسرائيل، كي يحصل للحزب على سلاح؟ 2) يقول بقرادوني إنّ الميليشيات الكتائبيّة كانت تفتقر للتسليح مع أنّه يعترف، أحياناً، بأنّ سليمان فرنجيّة فتح لميليشيات اليمين كل خزائن ومستودعات الجيش في عام 1973 كي يغرفوا منها. والوثائق المنشورة تؤكّد أنّ الميليشيات كانت تستفيد من تسليح أميركي وإسرائيلي وإسباني وفرنسي وألماني وسعودي وأردني وإيراني. 3) رواية بقرادوني عن 13 نيسان مختلقة، وحتى الحزب لم يكن يرويها في بداية الحرب. لم يكن هناك أي محاولة اغتيال لبيار الجميّل في ذلك اليوم. بيان حزب الكتائب في 13 نيسان 1975 لم يذكر كلمة عن محاولة اغتيال لبيار الجميّل. هذه كذبة. كانت ميليشيا الكتائب تقيم حاجزاً وتوقف المارة والسيارات فيما كان هناك حاجز صديق لقوى الأمن. وهي أوقفت سيارة فولكسفاغن مدنيّة تابعة للجبهة الديموقراطية، وفي ما بعد أوقفت سيّارة فيات لم تكن تنتمي إلى المقاومة وهي بدأت بإطلاق النار عليها، وأدى تبادل النار إلى مقتل جوزيف أبو عاصي. 4) قصة أنّ كيسنجر قال لمترجمه: «ما عندكم دولة» من اختلاق بقرادوني وصحبه. لم ترد في أي مرجع. 5) ليس من أي دليل أنّ سائق الباص أراد تغيير المسار لكنّ مسلّحاً هدّده. اختلاق آخر من بقرادوني. تريدنا أن نصدّق أنّ الرجل أراد الإصرار على المرور في عين الرمانة كي يستقبل رصاص الكتائب بصدره الرحب؟ 6) لم يكن هناك اتفاق بعدم مرور في الشارع في عين الرمّانة. هذا اختلاق لتبرير مجزرة. 7) لماذا تريد المقاومة الفلسطينيّة أن تستفزّ حزب الكتائب في عقر داره؟ لا تستقيم.

المفكرة

الحالة الإنسانية: معرض جماعي

■ «الحالة الإنسانية» (القيّمة منار علي حسن)، هو اسم معرض ينطلق في Rebirth Beirut (الجمّيزة)، في 28 نيسان (أبريل) الحالي، على أن يستمرّ لغاية 5 أيار (مايو) المقبل. في هذا الحدث، يسعى 15 فناناً إلى فهم وتمثيل الحالة الإنسانية من خلال أعمالهم،

ما يعكس النضالات والانتصارات التي تحدّد معنى أن تكون إنساناً. باحتوائه على ما يقرب من 60 عملاً فنياً، يتنوع بين اللوحات والوسائط المتعدّدة والأعمال على الورق والفوتوغرافيا والنحت والشعر وفن الفيديو، يمثّل «الحالة الإنسانية» معرضاً جماعياً غير مسبوق يضمّ فنانين شباب وناشئين يرسمون «مستقبل الفن في لبنان»، بحسب المنظّمين. وهم: آيا أبو هواش، دزوفيك أرنليان، إليزابيث هفتي خوري، جوانا رعد، كريكور أفيسيان، لودي صبرا، ميسا خوري، ماري كعدي، مارال دير بوغوصيان، موشيغ كارافارتانيان، نورا البقار، سركيس سيسليان، طارق صعب، توفيق ملحم. مع تركيز خاص على أعمال الفنان السوري جوني سمعان (الصورة). أما الكتّاب المشاركون، فهم: زياد جريج، ريبيكا وايتينغ، روان عزّ الدين، ورميا بركات.

افتتاح معرض «الحالة الإنسانية»: الجمعة 28 نيسان 2023 ـ الساعة السادسة مساءً ـ Re-birth Beirut (الجمّيزة ـ بيروت). للاستعلام: 81/111004

بيروت تحتفل بالجاز

■ بالتعاون مع The Beirut Jazz Society، يقدّم «صالون بيروت» (الحمرا) في 30 نيسان (أبريل) الحالي احتفالاً خاصاً بـ «يوم الجاز العالمي» لعام 2023. يضمّ الحدث إطلالات لمجموعة من الفنانين، وهم: دونا خليفة (الصورة) وفرقتها، ورافي مانداليان وفرقته، وآرثر ساتيان وفرقته. وكانت «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة» قد أعلنت 30 نيسان من كلّ عام يوماً عالمياً للجاز في عام 2011، وذلك لـ «تسليط الضوء على موسيقى الجاز ودورها الديبلوماسي في توحيد الناس في جميع أنحاء العالم».

«يوم الجاز العالمي 2023»: الأحد 30 نيسان 2023 ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «صالون بيروت» (شارع محمد عبد الباقي ـ الحمرا/ بيروت). للاستعلام: 03/133317 أو 01/739317

أسرى فلسطين... لقاء تضامني

■ في مناسبة «يوم الأسير الفلسطيني» وتضامناً مع عميد الأسرى المناضل والكاتب وليد دقة (الصورة)، تدعو مجلة «تحوّلات»، يوم الثلاثاء المقبل إلى لقاء تضامني بعنوان «أسرى فلسطين». النشاط الذي تقدّمه الإعلامية ثريا عاصي ويحتضنه مبنى جريدة «السفير» (الحمرا)، يجري بمشاركة: الأسير المحرّر صدقي سليمان المقت، والمحامي عمر الزين، والباحثة رشا بركات، والباحثة والإعلامية رند وهبة، والكاتب حسن حمادة.

«أسرى فلسطين»: الثلاثاء 25 نيسان (أبريل) الحالي ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ قاعة صحيفة «السفير» في مبنى «السفير» (الحمرا ـ بيروت).

بين جرير ورهف... اعترافات زوجية

■ في 12 و13 و14 أيار (مايو) المقبل، تُعرض مسرحية «اعترافات زوجية» (إخراج وتمثيل وإعداد نص: رنيم إسبر ومرهف أبو حجيلة/ الصورة) المقتبسة عن العمل الذي يحمل الاسم نفسه لإريك إيمانويل شميث. يعود «جرير» من المستشفى برفقة زوجته «رهف»، بعد أن تعرّض لحادث فقد على إثره الذاكرة. ولأنّ الزوجة مقتنعة بأنّ زوجها سيستعيد ذاكرته حتماً بمجرد أن يتعرّض لصدمة داخل الوسط الذي ظلّ يعيش بين أحضانه؛ تعود به إلى شقتهما. هكذا، ينمو بين الزوجين في البداية حديث حول ماضيهما المشترك، وصورة الزوج التي كان عليها «جرير»، ليدرك من خلال تلك المحكيات أنّه كان كاتباً شهيراً، ويؤسّس مع شريكة حياته ركن معاشرة له طابع خاص.

مسرحية «اعترافات زوجية»: الجمعة 12 والسبت 13 والأحد 14 أيار 2023 ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 71/295432

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com